

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

ظاهرة الأصول المهملة في العربية
أبعادها وعللها

إعداد الطالبة
كفاح إبراهيم محمود نواس

إشراف
الأستاذ الدكتور يحيى عبد الرؤوف جبر
الأستاذ الدكتور محمد جواد النوري

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2009



ظاهرة الأصول المهملة في العربية
أبعادها وعللها

إعداد الطالبة
كفاح إبراهيم محمود نواس

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2009/ 1/22 وأجيزت

التوقيع

.....
.....

أعضاء لجنة المناقشة

1 - أ. د. يحيى جبر (رئيساً)

2 - أ. د. محمد جواد النوري (مشرفاً ثانياً)

3 - أ. د. حمدي الجبالي (ممتحناً داخلياً)

4 - د. سعيد شواهنة (ممتحناً خارجياً)

إهداء

إلى مَنْ رافقتني دعواتُهما،
وما انقطعت عني حتى توفّاهما الله – تعالى –
إلى روح أمي وأبي، – رحمهما الله – أهدي هذا البحث المتواضع،
سائلة المولى – عزّ وجلّ – أن يجعله في ميزان حسناتهما،
إنه سميع مجيب.

شكر وتقدير

انطلاقاً من قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:"لا يشكر الله مَنْ لا يشكر الناس". فإنني أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل: الأستاذ الدكتور يحيى جبر، والأستاذ الدكتور محمد جواد النوري، اللذين أمدّاني بالنصح والتوجيه، مما كان له أكبر الأثر في صقل شخصيتي العلمية، فهما في العلم قمران بأيهما اقتديتُ اهتديت، فجزاهما الله عنّي خير الجزاء، والشكر موصول كذلك إلى جميع أساتذتي في قسم اللغة العربية في كلية الآداب، فهم نوو فضل عظيم عليّ، كما أشكر زوجي الذي كان لي خير مُؤازر ومُعِين طوال فترة دراستي. وأخيراً أشكر كلَّ مَنْ مدَّ لي يد العون وكلَّ مَنْ دعا لي بخير.

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

ظاهرة الأصول المهملة في العربية أبعادها وعللها

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ج	الاهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الافرار
و	فهرس المحتويات
ز	فهرس الجداول الاحصائية
ح	الملخص
1	المقدمة
4	التمهيد: نشأة المعجم العربي
12	الباب الأول: بروز ظاهرة الأصول المهملة في المعجم العربي.
12	الفصل الأول: جذور الأصول المهملة
18	الفصل الثاني: ظاهرة الأصول المهملة في المعجم العربي
33	الباب الثاني: اختلاف نسبة تفشي الظاهرة
35	الفصل الأول: اختلاف نسب تفشي الظاهرة حسب أصوات العربية
48	الفصل الثاني: اختلاف نسب تفشي الظاهرة حسب الأصول: (الثلاثي، الرباعي، الخماسي)
56	الباب الثالث : علل الإهمال
57	الفصل الأول: علل الإهمال عند القدماء
95	الفصل الثاني: علل الإهمال عند المحدثين
106	الباب الرابع: دراسة الأصول المهملة المشتملة على أصوات: الثاء والذال والظاء، في معجم لسان العرب
138	الخاتمة
140	فهرس الأعلام
143	فهرس الشعر
144	فهرس اللغة
151	المصادر والمراجع
b	الملخص باللغة الإنجليزية

فهرس الجداول الإحصائية

رقم الصفحة	الجدول
107	صوت الظاء في أول الأصل (فاء الأصل)
108	صوت الظاء في وسط الكلمة (عين الأصل)
109	صوت الظاء في آخر الكلمة (لام الفعل)
117	صوت الذال في أول الكلمة (فاء الفعل)
118	الذال في وسط الكلمة (عين الفعل)
119	الذال في آخر الكلمة (لام الفعل)
126	الثاء في أول الأصل (فاء الأصل)
127	الثاء في وسط الكلمة (عين الفعل)
128	الثاء في آخر الكلمة (لام الفعل)

ظاهرة الأصول المهملة في العربية

أبعادها وعللها

إعداد

كفاح إبراهيم محمود نواس

إشراف

الأستاذ الدكتور يحيى جبر

الأستاذ الدكتور محمد جواد النوري

الملخص

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة كونها عالجت ظاهرة لم يُفرد لها بحث علمي يتناول جوانبها كافة، ألا وهي ظاهرة الأصول المهملة، فثمة عدد كبير من الكلمات التي يمكن تشكيلها من أصوات اللغة الثمانية والعشرين، غير أنّ المُستخدَم منها قليل، وبالرغم من محاولات العلماء القدامى والمحدثين تفسير هذه الظاهرة إلا أنّ تفسيراتهم في مجملها ركّزت على ضرب واحد من أضرب التأليف المهمل، وهو ما لم يجز تألفه لأسباب صوتية، تتمثل في الاستئقال الناتج عن تجاوز مخارج الأصوات، لكنّها لم تستغرق جميع أشكال التأليف المهمل، فهناك عدد كبير من الأصول التي أهملت، مع خلوها ممّا يمنع تألفها صوتياً، بمعنى أنّ أصواتها غير متنافرة، مثل كلمة: (لجع) إذ لا يوجد فيها أيّ موانع صوتية تحول دون انتلاف أصواتها، فهي متباعدة المخارج، وصوتا الجيم والعين قد استخدِما مع صوتين قريبين من اللام، وهما: النون والراء، فلماذا أهملت إذن؟

إنّ البحث في ظاهرة الأصول المهملة، ربما يساعدنا في معرفة نظام اللغة العربية في بنائها الصوتي، ويبين لنا أنّ في اللغة العربية إمكانات كبيرة ما زالت مختزنة، تنتظر من يجلبها ويفيد منها، لا سيما في عصر أصبحت المعرفة فيه متجدّدة باستمرار، وفي كلّ يوم يولد الكثير من الاصطلاحات، التي لا تجد للتعريب سبيلا، فلماذا لا نستغلّ إمكانات اللغة غير المستعملة في عملية تعريب الاصطلاحات؟ أو ليس الكلام يحيا بالاستعمال، ويفيد بالمواضعة؟

وقد بيّنت هذه الدراسة عدّة أمور، منها:

- بروز ظاهرة الإهمال في المعجم العربي.

- تفاوت نسب الإهمال، وفقاً لأصوات العربية ولأبنيتها (الثلاثي، والرباعي، والخماسي).
- علل الإهمال لدى القدماء والمحدثين.
- ما ورد في لسان العرب من أصول تدخل الأصوات الأسنانية في تركيبها، وحصر ما أهمل من أصول مشتملة على تلك الأصوات.
- وقد خرجت من هذا البحث بنتائج، من أهمها:
 - علة إهمال غالبية أصول اللغة تُردّ إلى الأسباب الصوتية، التي تتلخص في الثقل الناتج عن تنافر الأصوات المكوّنة للأصل الواحد.
 - الأصول الممكنة رياضياً كثيرة تزيد على حاجة الناطق العربي، لذا استعمل بعضها وأعرض عن بعض. فكان ما استعمل مناسباً في أصواته، للأغراض التي استعمل لها.
 - تتفاوت أصوات العربية من حيث الاستعمال والإهمال تفاوتاً ملحوظاً.
 - يمكن إحياء كثير من الأصول ولا سيما المهملة بغير سبب صوتي، وتوظيفها في عملية تعريب الاصطلاحات العلمية.

المقدمة

بدأت فكرة هذا البحث في إحدى محاضرات علم الدلالة، عندما كان الدكتور يحيى جبر يحدثنا عن الروادف، وهي الأصوات التي أضيفت إلى الأبجدية السامية، وأنّ الأصول المستعملة المشتمة عليها، تناسب البيئة العربية، في محاولة منه ليثبت أنّ اللغة العربية هي أصل اللغات السامية، وأنّ ثمة تطوراً طرأ على تلك اللغات، التي فقدت كثيراً من كلماتها بهجرة أهلها إلى أماكن وبيئات جديدة، ومع الوقت فقدت الأصوات المكوّنة لتلك الكلمات من أبجديتها، فكان الرأي منه أن أدرس المستعمل من الأصول المشتمة على الأصوات الستة: الضاد والطاء والغين والثاء والخاء والذال، في معجم لسان العرب، للوقوف على مدى ملائمة دلالاتها للبيئة العربية، لكن مسار البحث اختلف بالجملة عندما وجدت أنّ ما استعمل من أصول مكوّنة من تلك الأصوات، إنما هو قليل من كثير أهمل فلم يجد للاستعمال سبيلاً، وأنّ كثيراً من هذا المهمل لا يتّضح سبب إهماله، فتحوّلت فكرة البحث إلى دراسة ظاهرة الأصول المهملة في العربية، ومن ثمّ استقراء ما استعمل وما أهمل من أصول مشتمة على أقلّ الأصوات استعمالاً وهي: الطاء والذال والثاء، فيما يُعرف بالأصوات الأسنانية، وهي في الوقت ذاته من الروادف؛ بغية الكشف عن سبب إهمال تلك الأصول.

ومن هنا فقد تناول هذا البحث قضية الأصول المهملة، أي تلك الكلمات التي أهمل العرب أمرها فلم يستخدموها لسبب أو لآخر، فمن ناحية رياضية منطقية يمكننا أن نتصور عدداً كبيراً من الأصول (الجزور) التي نستطيع تكوينها من حروف اللغة الثمانية والعشرين، لكن الناطق العربي لم يستخدمها جميعها، بل استخدم منها ما كان محتاجاً إليه .

وقد تناول بعض القدماء هذه الظاهرة وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، ولعله كان أول من أطلق هذه التسمية (المهمل) على الكلمات التي لم يكن لها نصيب من كلام العرب واهتمامهم.

لكنّ علماءنا الأفاضل لم يفصلوا القول في سبب إهمال العرب لهذا الكمّ الهائل من الكلمات، ما خلا إشارات متناثرة في مقدمات بعض المعاجم أو في كتب اللغة، حيث أوضحوا أن أسباب الإهمال غالباً ما تكون أسباباً صوتية، ويُعدّ ابن جنّي خيراً من تصدّى لتفسير ظاهرة الإهمال — فيما أعلم — .

وبالرغم من حديث القدماء عن ظاهرة الإهمال، إلا أنها لم توضع على بساط البحث العلمي - فيما اطلعت عليه من دراسات -، لكنني وقفت على بعض الأبحاث ذات الصلة بالموضوع، واستفدت منها في جزئيات معينة في بحثي، منها:

- المعجم العربي: دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ليحيى مير علم، وهي عبارة عن رسالة ماجستير من جامعة دمشق، حيث استفدت مما أورده من إحصائيات تبين نسبة دوران الأصوات في المعاجم العربية الخمسة محل دراسته.
- الصوت لفظاً ومعنى: وهو بحث للدكتور يحيى جبر، منشور في مجلة (اللسان العربي)، إذ تحدث فيه عن ظاهرة الأصول المهملة بشكل مختصر، مُلقياً الضوء على سبب إهمال ما أهمل من أصول، من وجهة نظره.
- تراكب الأصوات في الفعل الثلاثي الصحيح: لوفاء كامل فايد، من جامعة القاهرة، وهي دراسة استقصائية في القاموس المحيط، حيث أفدت من نتائج دراستها حول أسباب التنافر.

وباستثناء هذه الدراسات فإنني لم أعر على أية دراسة علمية، تناولت ظاهرة الأصول المهملة من جميع جوانبها، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة، فهي تُلقي الضوء على قضية جديدة قديمة، قديمة من حيث وجودها في اللغة منذ تكلم بها الإنسان، وجديدة باعتبارها لم توضع على بساط البحث العلمي من قبل، خدمة لهذه اللغة العظيمة، حيث تتطلع الباحثة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1 - محاولة الكشف عن علل إهمال ما أهمل من الأصول العربية .
- 2 - بيان منهج العرب في تأليف الأصوات التي تتكون منها الأصول .
- 3 - إحصاء الأصول المهملة المكونة من أصوات (ذ ظ ث) في معجم لسان العرب .
- 4 - بيان إمكانية استخدام كثير من الأصول المهملة في ميدان توليد الاصطلاحات؛ لمواكبة التقدم العلمي في مختلف المجالات .

وقد اعتمدت كلا من المنهج الوصفي والتاريخي في عملية البحث، متبعة الإجراءات

الآتية:

- 1 - الرجوع إلى المعاجم القديمة لمعرفة نسبة تفشي الظاهرة فيها .
- 2 - استعراض ما ورد في كتب القدماء حول الظاهرة مثل: كتاب (الخصائص) لابن جني و(الصاحبي في فقه اللغة) لابن فارس وغيرهما، وترتيب تلك الآراء زمنياً وفقاً لسني الوفاة.
- 3 - دراسة تطبيقية على بعض الأصول المهملة وبيان سبب إهمالها.

أمّا أقسام البحث فقد كانت على النحو التالي:

الملخص

المقدمة

التمهيد: نشأة المعجم العربي.

الباب الأول : بروز ظاهرة الأصول المهملة في المعجم العربي .

الفصل الأول: جذور الأصول المهملة.

الفصل الثاني: ظاهرة الأصول المهملة في المعجم العربي.

الباب الثاني : اختلاف نسبة تفشي الظاهرة

الفصل الأول: اختلاف نسب تفشي الظاهرة حسب أصوات العربية

الفصل الثاني: اختلاف نسب تفشي الظاهرة حسب الأصول:(الثلاثي، الرباعي،الخماسي).

الباب الثالث : علل الإهمال

الفصل الأول: علل الإهمال عند القدماء.

الفصل الثاني: علل الإهمال عند المحدثين.

الباب الرابع: دراسة الأصول المهملة المشتملة على أصوات: الثاء والذال والظاء، في معجم

لسان العرب.

الخاتمة

تمهيد : نشأة المعجم العربي

من البدهي أن يكون وجود اللغة – أية لغة – سابقاً لأي علم من العلوم المتصلة بها، كالأصوات والصرف والنحو وغيرها، ولقد تكلم العرب اللغة العربية منذ عصورهم الأولى على سجيّتهم، دونما تفكير بقواعدها أو خصائصها، ثم أخذت تتطور تطوراً طبيعياً، مستجيبةً بذلك لحاجات الإنسان العربي المتجددة والمتغيرة، ولما كان العرب مؤزّعين في قبائل شتى، فقد احتفظت كل قبيلة بسمات لهجية خاصة بها، لكنها لم تكن لتفرّق بين لهجة وأخرى، فتجعل منها لغات مستقلة عن اللغة الأم، فالاختلاف بين اللهجات العربية هو اختلاف في الفروع دون الأصول، كما قرّر ابن جني عندما قال: "هذا القدر من الخلاف لقلته ونزاريته محتقر غير محتقل به ولا معيج¹ عليه وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه ولا مذهب للطاعن به²".

واستمرت اللغة العربية ماضية في ركب التطور، حتى نضجت وبلغت من الرقي مبلغاً جعلها أهلاً لأن تكون لغة القرآن الكريم، الذي وحدها وحصنها من الانحلال إلى لهجات متفرقة.

لكن هذه العربية بقيت نقيّة صافية طالما كانت في بيئتها، يتلقاها أهلها سماعاً، صغيرهم عن كبيرهم، وخلفهم عن سلفهم، حتى صارت ملكة لديهم – كما عبّر عن ذلك ابن خلدون –³ أما وقد خرجت من بيئتها، فاختلط أهلها بغيرهم من الأمم الأخرى، وسعى أبناء هذه الأمم جاهدين إلى تعلّم اللغة العربية، فقد فقدت كثيراً من خصائصها حتى على السنة أبنائها، مما أدى إلى تفشيّ اللحن وفساد الذوق اللغوي، يقول ابن خلدون متحدّثاً عن لغة مضر – وهي اللغة الفصحى –: "ثم فسدت هذه الملكة لمضر بمخالطهم الأعاجم، وسبب فسادها أن الناشئ من الجيل، صار يسمع في العبارة عن المقاصد كصفات أخرى غير الكيفيات التي كانت للعرب، فيعبّر بها عن مقصوده؛ لكثرة المخالطين للعرب من غيرهم، ويسمع كصفات العرب أيضاً فاختلط عليه الأمر، وأخذ من هذه وهذه، فاستحدثت ملكة وكانت ناقصة عن الأولى، وهذا معنى فساد اللسان المضري⁴".

¹ معيج: هو من قولهم: ما عاج بالشيء: ما اكثرث به، وقد ضمّنه معنى الحرص، فعذاه ب(على). انظر حاشية الخصائص، 244/1.

² ابن جني، ابو الفتح عثمان: الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. بيروت: عالم الكتب. 244/1 .

³ انظر ابن خلدون، عبد الرحمن: مقدمة ابن خلدون. تحقيق حامد أحمد الطاهر. ط 1. القاهرة: دار الفجر للتراث.

2004. ص 711 .

⁴ السابق، ص 711 .

فابن خلدون يرى أن السبب الرئيس لفساد اللسان العربيّ هو مخالطة الأعاجم، وهذا ما قرره علماء آخرون، كالزبيدي الذي عزا الفساد اللغوي إلى التمازج بين العرب وغيرهم من أبناء الأمم الذين دخلوا الإسلام إبان الفتوحات الإسلامية، ما أدى إلى اجتماع الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة¹.

وقد اتخذ هذا اللحن أشكالاً شتى، شملت نواحي مختلفة: فمن اللحن ما طال مخارج الحروف، ومنه ما أصاب تركيب الجمل، وطرق صياغتها، ومنه ما ظهر في إعراب أواخر الكلم².

أما النوع الأول فقد كان شائعاً بين الأعاجم، فأول ما يطرق مسامعنا تلك الالكنة الواضحة الناتجة عن تعذر نطق بعض الأحرف العربية عليهم، ربما لخلو ألفبائيات لغاتهم من أمثالها. وقد شاع النوع الثاني من اللحن كذلك بين الأعاجم، على نحو ما روي من أن تاجرًا باع جنود المسلمين دوابّ رديئة، فلما سُئل عن ذلك قال: "شريكاتنا في هوازها، وشريكاتنا في مداينها، وكما تجيء تكون." أي شركاؤنا بالأهواز والمدائن يبعثون إلينا بهذه الدوابّ، فنحن نبيعها على وجوهها³.

ولو أن اللحن انحصر في ألسنة الأعاجم وحدهم لهان الأمر، لكنّ أضرِبًا منه تفشت على ألسنة العرب، خاصتهم وعامتهم، لا سيما اللحن في حركات الإعراب، حتى صار الخلفاء والأمراء يخشون على أنفسهم منه، فهاهو ذا عبد الملك بن مروان يعللّ إسراع الشيب إلى رأسه قائلاً: "شيبني ارتقاء المنابر وتوقع اللحن"⁴. ويندم لأنه لم يرسل ابنه الوليد إلى البادية؛ فغدا لحاناً، فقد روي أن عمر بن عبد العزيز كان جالساً عند الوليد بن عبد الملك، فقال الوليد لغلامه: "يا غلام، ادع لي صالح، فقال الغلام: يا صالحاً. فقال له الوليد: أنقص ألفاً. فقال عمر: وأنت يا أمير المؤمنين، فزِدْ ألفاً"⁵.

وهذا اللحن الذي شاع على ألسنة الناس خاصتهم وعامتهم، عربهم وعجمهم، لم يكن وحده كافياً ليستنهض همّ العلماء للتصدّي له، لولا ذلك اللحن الخطير الذي اقشعرت له أبدان

¹ الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف.

ص 11

² نصار، حسين: المعجم العربي نشأته وتطوره. القاهرة: دار مصر للطباعة. 1 / 23 .

³ الجاحظ، عمرو بن بحر: البيان والتبيين. تحقيق فوزي عطوي. ط1. بيروت: دار صعب. 1968. ص 98 .

⁴ ابن عبد ربه، أحمد بن محمد: العقد الفريد. تحقيق عبد المجيد الترحيني. بيروت: دار الكتب العلمية. 2 / 308 .

⁵ السابق، 2 / 309 .

الغُيْر من أبناء هذه الأمة، كيف لا وهم يسمعون كلام الله - تعالى - يُحرّف عن مواضعه ويُقرأ ملحوناً.

والروايات في هذا الصدد كثيرة نذكر منها أن عليّاً - كرم الله وجهه - سمع أعرابياً يقرأ قوله - تعالى - : "لا يأكله إلا الخاطئون"¹ فيلحن في كلمة (الخطئون) ويقرأها الخاطئين، لذا قرّر أن يضع للناس ما يصلحون به ألسنتهم². ورؤي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قد تنهأ إلى سمعه أن أعرابياً يبرأ من الله ورسوله، فلما دعاه ليتبين جليّة الأمر، أخبره أن رجلاً أقرأه من سورة براءة قوله - تعالى - : " أن الله بريء من المشركين ورسوله"³. بالجر، فقال عمر: " ليس هكذا يا أعرابي " فقال: " وكيف هي يا أمير المؤمنين؟" فقال: " أن الله بريء من المشركين ورسوله." (بالرفع) فقال الأعرابي: " وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منه " فما كان من عمر إلا أن أمر ألا يُقرأ القرآن إلا عالم باللغة⁴.

ولم يقف اللحن عند حدود اللفظ، بل تعدّاه إلى الخطأ في المعنى والدلالة، وقد عولج الأول بظهور علم النحو، أما الثاني فكان سبباً في ظهور علم المعاجم⁵، فكثيراً ما كان الناس يختلفون حول معنى كلمة في القرآن الكريم، أو تفسير آية من آياته، فيهرعون إلى علماء اللغة، وأرباب الفصاحة من العرب يستفتونهم، فنشأ من جراء ذلك ما عُرف باسم الرسائل اللغوية التي كان هدفها الرئيس خدمة القرآن الكريم، وهذا هو ديدن جُلِّ الدراسات اللغوية، فقد انبثقت من رَحْم الدراسات الدينية لا سيما القرآنية منها، ويرى الدكتور حسين نصار أن هذه الحركة التي كانت تهدف إلى توضيح آي القرآن الكريم، هي الحركة العلميّة الأولى عند المسلمين، ولم تلبث حتى تطورت واشتد أزرها، فشملت جميع العلوم التي عرفها العالم القديم، فما اتّصل بالقرآن الكريم كان أولها ظهوراً، أما ما ابتعد عنه من علوم فقد تأخر ظهوره نسبياً⁶.

¹ سورة الحاقة ، آية 37

² ابن الأثيري، عبد الرحمن بن محمد: نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تحقيق إبراهيم السامرائي. ط3. الزرقاء: مكتبة المنار. 1985. ص 19 .

³ سورة براءة ، آية 3

⁴ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: سبب وضع علم العربية. تحقيق مروان العطية. ط1. دمشق: دار الهجرة . 1988. 30 / 1 .

⁵ النوري، محمد جواد، و حمد، علي خليل: دراسات في المعاجم العربية. ط1. نابلس: مطبعة النصر. 1991. ص 12.

⁶ نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، 1 / 31 .

وقد كان لهذه الرسائل اللغوية أثر كبير في المعجم العربي، إذ شكّلت مادة ثرية اعتمد عليها واضعو المعاجم فيما بعد، ويمكننا القول إنّ المعجم العربي قد مرّ بمراحل ثلاث قبل أن يظهر لنا بصورته التي نعرفها، وهذه المراحل هي:

1 — تدوين المفردات كيفما اتفق، فقد يسمع اللغوي من بعض العرب كلمة في الفرس وأخرى في الغيث، وثالثة في الرجل القصير، فيقيدّها دونما ترتيب.

2 — تصنيف الكلمات المدونة بحسب موضوعها، فقد كان اللغويون يجمعون كلّ ما ورد من الألفاظ اللغوية المتعلقة بموضوع واحد معاً ويسمونها كتباً، كما فعل الأصمعي الذي ألف كتباً في الأنواء وفي خلق الفرس وفي الإبل وهكذا.

3 — تأليف المعجم الشامل، الذي يهدف إلى جمع ألفاظ اللغة، لا سيما المستعملة منها¹.

ولا يتسنى تأليف المعجم الشامل إلا بخطوتين مهمتين هما:

- ❖ اختيار المداخل (المادة اللغوية) وترتيبها وفق نظام معين.
- ❖ ترتيب الكلمات والمشتقات تحت المدخل².

وبهذا نستطيع القول: إنّ المعجم العربي قد اعتمد في وجوده على مبدئين رئيسيين هما: الجمع والوضع، فبالجمع تتوافر المادة الأساسية للمعجم، وبالوضع يخرج المعجم إلى حيّز الوجود، منظمًا مرتبًا سهل المتناول. ولا بدّ لوضع المعجم من مراعاة كلا الأمرين؛ حتى يكون عمله ذا فائدة، فإن قصر في أحدهما انتفت الفائدة، وكان عمله ناقصًا. وهذا ما عبّر عنه ابن منظور في مقدمة اللسان عندما قال: "ورأيت علماءنا بين رجلين: أما من أحسن جمعه فإنه لم يُحسن وضعه، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يُجدّ جمعه، فلم يُفدّ حسنُ الجَمْعِ مع إساءة الوضع، ولا نَفَعَتْ إجادَةُ الوضعِ مع رَدَاءَةِ الجَمْعِ³".

ومن المعلوم أنّ المعاجم القديمة قد اعتمدت أربع طرق رئيسية في ترتيب موادّها وهي: الترتيب الصوتي، والترتيب بحسب الأبنية، والترتيب الألفبائي باعتبار أواخر الأصول، والترتيب

¹ أمين، أحمد: ضحي الإسلام. ط5. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. 1952. 1 / 319 .

² خليل، حلمي: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 2003. ص 118 .

³ ابن منظور، محمد بن المكرم: لسان العرب. القاهرة: دار الحديث. 2003. 1 / 25 .

الألفبائي باعتبار أوائل الأصول¹. وسوف نعرض لطرق وضع المعجم وترتيبه عند الحديث عن المعاجم القديمة كل على حدة، أما جمع اللغة فقد تعددت مصادره وروافده، فلم يقتصر العلماء على ما زودتهم به الرسائل اللغوية من مواد بل لجؤوا إلى مصادر أخرى، كان على رأسها القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، التي قرّر بعض العلماء أنّها جميعاً حُجّة حتى الشاذّ منها، قال البغدادي: "فكلامه — عزّ اسمه — أفصحُ كلامٍ وأبلغُه، ويجوز الاستشهادُ بمُتواترِه وشاذّه"².

والمصدر الثاني الذي اعتمده العلماء في جمع اللغة هو الحديث الشريف، بالرغم من اختلافهم في الأخذ به، فمنهم من ترك الاحتجاج في الحديث متذرعاً بأنه ربما رُوِيَ بالمعنى، في حين نجد بعضهم قد احتجّ به كما فعل الخليل بن أحمد في معجم العين، حيث أكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف³. أما المصدر الثالث بعد القرآن والحديث فهو كلام العرب منظومه ومنثوره، لكنهم أخضعوا هذا الكلام لشرطين، فلا يأخذون به إلا إذا وافقهما، ذاك هما: الشرط الزماني والشرط المكاني، فلا يُحتجّ بكلام العرب إلا إذا كان في إطار ما عُرف بعصور الاحتجاج، التي تمتدّ حتى منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر، وإلى أواخر القرن الرابع الهجري عند سكان البوادي، الذين حافظوا على لغتهم سليمة نقية حتى ذلك العهد، إلى أن فسدت بزحف المدنيّة إلى باديتهم أو بانتقالهم إلى الحواضر.

لذا فقد قسم الشعراء إلى أربع طبقات:

- ❖ جاهليين لم يدركوا الإسلام.
- ❖ مخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام.
- ❖ إسلاميين عاشوا في صدر الإسلام.
- ❖ مؤلّدين أو مُحدثين.

وقد أجمع العلماء على صحّة الاستشهاد بشعر الطبقتين الأوليين، في حين اختلفوا في الثالثة، والصحيح صحّة الاستشهاد بكلامهم، أما المؤلّدون فلا يُحتجّ بأشعارهم⁴.

¹ النوري، دراسات في المعاجم العربية، ص 47 .

² البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق عبد السلام هارون. ط2. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1979. 1 / 9 .

³ نصار، المعجم العربي، 1 / 268 .

⁴ البغدادي، خزنة الأدب، 1 / 5 — 6 .

هذا عن الشرط الزماني، أما الشرط المكاني فيقتضي عدم الأخذ إلا من القبائل العربيّة التي عُرفت ببقاء لغتها، وخلوها من أيّة شبهة تأثّر باللغات الأخرى، نتيجة مجاورة غيرها من الأمم، أو الاختلاط معهم لأيّ سبب من الأسباب، لذا نراهم قد تركوا الأخذ عن لخم وجذام؛ لأنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقيبط، وعن قضاة وغسان وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام الذين كان أكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، وكذلك لم يأخذوا من تغلب والنمر، ولا من بكر، ولا من عبد القيس وأزد عمان، ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم اليونان والنبط والفرس والهنود والأحباش على التوالي. وكذلك لم يأخذوا من بني حنيفة وسكان اليمن، ولا من ثقيف وسكان الطائف وحاضرة الحجاز؛ لأنهم كانوا يخاطبون تجار الأمم الأخرى¹. وما عدا ذلك من القبائل العربية فإنّ لغاتها جميعاً حُجّة، وقد أورد السيوطي عن أبي حيان قوله: "كلّ ما كان لغةً لقبيلة قيسٍ عليه²". إلا أنّ العلماء فضلوا لغات بعض القبائل على غيرها من اللغات، تأتي قريش في طليعتها، لأسباب بيّنها الفارابي في قوله: "كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبيّنها إبانة عمّا في النفس، والذين نُقلت اللغة العربيّة بهم اقتدي، وعندهم أخذ اللسان العربيّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين³".

ويعلّل ابن فارس أفضليّة لهجة قريش بقوله: "وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقةً ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخبّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفي كلامهم، فاجتمع ما تخبّروا من تلك اللغات إلى نحائهم⁴ وسلانقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عننة تميم، ولا عجرية قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكسة⁵ ربيعة⁶".

وقد يبدو أنّ ثمة تعارضاً بين كلام الفارابي وابن فارس من جهة، وبين امتناع العلماء عن الأخذ ممّن فسدت ألسنتهم بمخالطة الأمم الأخرى؛ لأن أهل قريش كانوا يعملون بالتجارة،

¹ السيوطي، جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق حمدي عبد الفتاح. ط. 1. 1999. ص 67 – 68 .

² السيوطي، جلال الدين: المزهر في علوم اللغة. بيروت: المكتبة العصرية. 1987. 258 / 1 .

³ السيوطي، الاقتراح، ص 67 .

⁴ النحيزة: الطبيعة، انظر لسان العرب، مادة نحر.

⁵ العننة: إبدال العين من الهمزة، كقولهم: عن يريدون أن، والعجريفية: التقعر والتشق في الكلام، والكشكشة هي إبدال كاف الخطاب شيئاً، والكسكسة: إبدال كاف الخطاب شيئاً. انظر لسان العرب، مادة: عن وعجرف وكشش وكسس، على التوالي.

⁶ ابن فارس، أبو الحسين أحمد: الصحابي في فقه اللغة. تحقيق مصطفى الشويمي. بيروت: مؤسسة بدران للطباعة والنشر. 1963. ص 52 – 53 .

فلا بدّ أن تتعرّض لغتهم للفساد بمخالطتهم تجّار الأمم الأخرى، لكنّ الفصاحة التي تحدّث عنها كلّ من الفارابي وابن فارس تختلف عن فساد اللسان، فالفصاحة كما يعرفها أحمد أمين: قوّة التعبير عمّا في النفس. " فهم من ناحية سلامة اللغة ينطبق عليهم ما انطبق على غيرهم ممن خالط الأمم الأخرى، ولكنهم من ناحية الفصاحة فصحاء¹. " وأحسب أنّ هذه العبارة تلتقي مع رأي ابن فارس الذي نسب إلى قريش الرقة و حسن تخيّر الكلام.

ولعلّ المكانة الدينيّة السامقة التي تمتعت قريش بها، هي التي بوّأتها هذه المنزلة الرفيعة بين القبائل، فتفضيل لهجة قريش على غيرها من اللهجات، إنّما يعود إلى أسباب دينية بحتة.

وهكذا اكتملت للمعجم العربي مادّته الأساسيّة اللازمة لصناعاته، فنشأ شابًا ناضجًا على يدي الخليل بن أحمد الفراهيدي، ثم توالى المعاجم بعد (العين) تتّرى، تزيد عليه أو تنقص، تنسج على منواله أو تخالف نسجه.

¹ أمين، أحمد: ضحى الإسلام، 2 / 247 .

الباب الأول

بروز ظاهرة الأصول المهمة في المعجم العربي .

الفصل الأول: جذور الأصول المهمة.

الفصل الثاني: ظاهرة الأصول المهمة في المعجم العربي.

الباب الأول

بروز ظاهرة الأصول المهملة في المعجم العربي

الفصل الأول : جذور ظاهرة الأصول المهملة.

إنّ المعجم العربيّ بما ضمّ من موادّ لغويّة، لم يجمع كلّ ما كان يتردّد على ألسنة العرب من كلام، أو كلّ ما دوتوه من شعر ونثر، فلنتأمّل النصوص الآتية:

قال أبو عمرو بن العلاء: " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا قلّه ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير¹ ."

وقال الشافعي في مقدمة الرسالة: " لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه² ."

وقال ابن فارس: " قال بعض الفقهاء: " كلام العرب لا يحيط به إلا نبي" وهذا كلام حري أن يكون صحيحاً، وما بلغنا أنّ أحداً ممن ادعى حفظ اللغة كلّها. وأما الكتاب المنسوب إلى الخليل وما في خاتمته من قوله: "هذا آخر كلام العرب"، فقد كان الخليل أروع وأتقى لله — جلّ ثناؤه — من أن يقول ذلك³ ."

فقول أبي عمرو بن العلاء يدلّ بما لا يدع مجالاً للشكّ على أنّ ما وصلنا من كلام لا يمثّل كلّ ما قالت العرب، وإنّ هو إلا قليل من كثير لم يُدوّن، فذهب بذهاب أهله.

أما قول الإمام الشافعي، فمقتضاه أنّ لغة العرب واسعة، ولا يمكن لبشر — مهما بلغ من العلم — أن يلمّ بها، أو يجمعها في كتاب، لذا نرى أن ابن فارس قد استتكر العبارة المنسوبة إلى الخليل: "هذا آخر كلام العرب"، وعدّها مدسوسة لا يمكن أن تكون من كلام الخليل، الذي عُرف بالعلم والورع والتقوى، فأحرى به أن يكون عالماً بأنّ لا طاقة لإنسان بإحصاء جميع ما قالت العرب، ولعلّ ابن فارس كان يشير إلى قول الشافعي السابق عندما قال: "قال بعض الفقهاء..."

¹ السيوطي، جلال الدين، المزهرة في علوم اللغة، 1 / 249 .

² الشافعي، محمد بن إدريس: الرسالة. تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة: 1939. ص 42 .

³ ابن فارس، الصحاح في فقه اللغة، ص 47 .

وهكذا نتبين أن المعاجم العربية لم تجمع لغة العرب كلّها، بل لم يتمكن أصحابها من استقصاء معاني الألفاظ التي جمعوها " وآية ذلك أن كلمات كثيرة وردت في الشعر الجاهلي والإسلامي تستعمل استعمالاً لا يتفق وما في المعاجم¹."

وهب أن المعاجم العربية استطاعت جمع جُلّ ما قالت العرب، فهل يمثّل هذا المجموع كلّ إمكانات اللغة العربية؟ إذا أحصينا موادّ تاج العروس بوصفه أضخم معجم لغويّ، فإننا نجدها لا تتجاوز مئة وعشرين ألف مادة²، فهل هذا الرقم هو غاية ما يمكننا التوصل إليه؟ إن علم الحساب يزودنا بأعداد كبيرة من الأصول التي يمكن تكوينها من حروف اللغة الثمانية والعشرين، وهذا ما بنى عليه الخليل بن أحمد كتابه، فلم يكن هدفه أن يجمع ما كانت العرب تستعمل من الكلام فحسب، بل أراد أن يحصي كلّ إمكانات اللغة العربية من الكلمات، حتى إذا تمّ له ذلك، شرع في تمييز ما استعملته العرب مما أهملته، مبيّناً ما تجيزه العربية في نسج كلامها.

فما المقصود بالمستعمل والمهمّل؟ قال ابن فارس: "وقال لي بعض فقهاء بغداد: إن الكلام على ضربين: مهمّل ومُستعمل، قال: فالمهمّل هو الذي لم يوضع للفائدة، والمستعمل ما وُضِع ليُفيد. فأعلمته أن هذا كلام غير صحيح، وذلك أن المهمّل على ضربين: ضرب لا يجوز انتلاف حروفه في كلام العرب ألبتة، وذلك كجيم تُؤلّف مع كاف، أو كاف تُقدّم على جيم، وكعين مع غين، أو حاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبهه لا يأتلف. والضرب الآخر: ما يجوز تألّف حروفه، لكنّ العرب لم تقلّ عليه، وذلك كإرادة مُريد أن يقول (عضخ)، فهذا ما يجوز تألّفه وليس بالنافر، ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة (خضع)؟ لكنّ العرب لم تقلّ (عضخ). فهذان ضربا المهمّل³."

فقد رفض ابن فارس تعريف المهمّل على أنه نقيض المستعمل فحسب، عندما رفض قول من عرفه بأنه ما لم يوضع لفائدة، إذ لو اكتفى بهذا التعريف لفهم منه أن جميع الأصول المهملة كان من الممكن لها أن تُقيد لو تواضع عليها العرب، والأمر خلاف ذلك؛ لأنّ من المهمّل ما هو مخالف لنظام العربية الصوتي، فهو مرفوض ابتداءً، ليس لأنّ العرب لم يتواضعوا عليه ولم يعطوه معنى، بل لأنّه مخالف لنظام العربية، فلا يمكن أن يُستعمل بحال من

¹ أمين، أحمد، ضحى الإسلام، 2 / 271 .

² عطار، أحمد عبد الغفور: مقدمة الصحاح، ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 1979. ص 24 .

³ ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة، ص 82 .

الأحوال. فالمهمل إذن يشير إلى إمكانات اللغة غير المستعملة، إمّا لمخالفتها نظام العربيّة الصوتي، أو لعدم تواضع الناطقين على معنى لها.

وبعقليته الرياضية الفذة، استطاع الخليل أن يهتدي إلى طريقة يُحصي بها كلّ إمكانات اللغة العربية، وهي طريقة التوافق والتبادل، بعد أن قرّر أن أقلّ ما تكون عليه الكلمة حرفان، وأكثر ما تكون عليه خمسة أحرف، فتمكّن من إحصاء مجموع الكلمات الثنائيّة والثلاثيّة والرباعيّة والخماسيّة، فلاحظ أن المستعمل من هذه الإمكانيات قليل، وأن أكثرها مهمل، بمعنى أن العرب قد تركوا استعماله فلم يعطوه معنى، لأسباب سنحاول الكشف عنها في بحثنا هذا – إن شاء الله – . ولأن الخليل قد اعتمد في عملية الإحصاء ومن بعدها عملية رصد المستعمل والمهمل، على الحروف أي الصوامت دون الحركات القصيرة، حيث عدّ الأخيرة زوائد على البناء يُنوّصل بها إلى النطق فقط، في حين أن الصوامت هي أصل بناء الكلمة العربية¹، لذا فإننا أثرنا تسمية الكلمات أو الجذور التي يمكن تكوينها من حروف اللغة أصولاً، سواء أكانت مستعملة أم مهملة.

وعودة إلى طريقة الخليل في الإحصاء وعدّة أبنية الكلام لديه، فقد أورد السيوطي عن الخليل أنه ذكر أن "عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع، من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي من غير تكرير: اثنا عشر ألف ألف وثلاثمئة ألف وخمسة عشر ألف² وأربعمئة واثنى عشر، الثنائي: سبعمئة وستة وخمسون، والثلاثي: تسعة عشر ألف وستمئة وخمسون، والرباعي: أربعمئة ألف وإحدى وتسعون ألفاً وأربعمئة، والخماسي: أحد عشر ألف ألف وسبعمئة وثلاثة وتسعون ألفاً وستمئة³."

وقد فصلّ ابن دريد القول في طريقة حساب عدّة أبنية الكلام، حيث قال: "إذا أردت أن تستقصي من كلام العرب ما كان على حرفين مما تكلموا به ورغبوا عنه مما يأتلف أو لا يأتلف، مثل: قد وكم وعن وأخواتها، فانظر إلى الحروف المعجمة وهي ثمانية وعشرون حرفاً، فاضرب بعضها في بعض تبلغ سبعمئة وأربعة وثمانين حرفاً...، منها ثمانية وعشرون بناءً مشتبهة الحرفين مثل "هه"، قلبه وغير قلبه لفظ واحد، ومنها ستمئة بناءً صحيحة ثنائية لا واو فيها ولا ياء ولا همزة، يجمعها ثلاثمئة قبل القلب، ومنها مئة وخمسون بناءً ثنائية ممزوجة بهذه

¹ خليل، حلمي، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص 137 .

² ورد في كشف الظنون نقلاً عن بغية الوعاة (2 / 1443) : وخمسة آلاف . وهذا الرقم أقرب إلى الصواب مما أورده السيوطي في بغية الوعاة ؛ لأنه يتلاءم مع مجموع الأرقام التي ذكرها فيما بعد لعدة الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي .

³ السيوطي، جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. بيروت: دار المعرفة. ص 245 .

الأحرف الثلاثة المعتلة: الياء والواو والهمزة، ويجمعها خمسة وسبعون بناءً ثنائياً قبل القلب، ومنها ستة أبنية قبل القلب، ومنها ستة أبنية ثنائية معتلة يجمعها ثلاثة أبنية قبل القلب، ومنها ثلاثة أبنية مضاعفة، وخمسة وعشرون بناءً ثنائياً صحاحاً مضاعفة....

وإذا أردت أن تؤلف الثلاثي فاضرب ثلاثة أحرف معتلات في التسعة الثنائية المعتلة، فتصير سبعة وعشرين بناءً ثلاثية معتلات كلها، وتضرب الثلاثة المعتلات أيضاً في مئة وخمسين بناءً ثنائياً حرف منها معتل وحرف صحيح، فتصير أربعمئة وخمسين بناءً ثلاثياً، حرفان منها معتلان وحرف صحيح، وتضرب الثلاثة المعتلات في ستمئة بناءً ثنائي صحيح الحرفين فتصير ألفاً وثمانمئة بناءً ثلاثي، حرفان منه صحيحان وحرف معتل، وتضرب خمسة وعشرين حرفاً صحيحاً في ستمئة بناءً ثنائي صحاح الحروف، فتصير خمسة عشر ألفاً وستمئة وخمسة وعشرين ثلاثياً، فهذا أكثر ما يخرج من البناء الثلاثي...¹

وهكذا يحتسب الرباعي والخماسي كذلك، ونلاحظ أن ثمة مفارقة بين الأرقام التي ذكرها ابن دريد وتلك التي ذكرها الخليل، وربما عاد هذا إلى أسباب منها:

- ❖ عدد الحروف، حيث نرى أن ابن دريد عدّها ثمانية وعشرين حرفاً، في حين نجد الخليل قد جعلها تسعة وعشرين.
- ❖ اعتبار أحرف العلة في عملية الإحصاء أو إهمالها.
- ❖ تكرار الأحرف أو إحصاؤها دونما تكرار.

وربما عاد السبب إلى اختلاف طريقة الإحصاء، فلا شك في أن كلا منهما قد اعتمد على اجتهاده في عملية الإحصاء، في زمان لم تتوافر فيه وسائل إحصاء دقيقة ومحددة.

وقد بيّن ابن خلدون طريقة الخليل في حصر مركبات حروف المعجم، فقال: "وتأتى له حصر ذلك بوجوه عديدة حاصرة، وذلك أن جملة الكلمات الثنائية تخرج من جميع الأعداد على التوالي من واحد إلى سبعة وعشرين، وهو دون نهاية حروف المعجم بواحد، لأن الحرف الواحد منها يؤخذ مع كل واحد من السبعة والعشرين، فتكون سبعة وعشرين كلمة ثنائية، ثم يؤخذ الثاني مع الستة والعشرين كذلك، ثم الثالث والرابع، ثم يؤخذ السابع والعشرون مع الثامن والعشرين، فيكون واحداً، فتكون كلّها أعداداً على التوالي العدد من واحد إلى سبعة وعشرين، فتُجمع كما هي

¹ ابن دريد، محمد بن الحسن: **جمهرة اللغة**. تحقيق رمزي منير بعلبكي. ط1. بيروت: دار العلم للملايين. 1988.

بالعمل المعروف عند أهل الحساب، وهو أن تجمع الأول مع الأخير، وتضرب المجموع في نصف العدة، ثم تضاعف لأجل قلب الثنائي؛ لأن التقديم والتأخير بين الحروف معتبر في التركيب، فيكون الخارج جملة الثنائيات.

وتخرج الثلاثيات من ضرب عدد الثنائيات فيما يجتمع من واحد إلى ستة وعشرين على توالي العدد، لأن كل ثنائية تزيد عليها حرفاً فتكون ثلاثية، فتكون الثنائية بمنزلة الحرف الواحد مع كل واحد من الحروف الباقية، وهي ستة وعشرون حرفاً بعد الثنائية، فتجمع مع كل واحد إلى ستة وعشرين على توالي العدد، ويضرب فيه جملة الثنائيات، ثم تضرب الخارج في ستة، جملة مقلوبات الكلمة الثلاثية، فيخرج مجموع تركيبها من حروف المعجم. وكذلك في الرباعي والخماسي¹.

من خلال النصوص السابقة التي نقلناها عن الخليل وابن دريد وابن خلدون نستطيع أن نتوصل إلى بعض النتائج وهي:

- ❖ كان الخليل بن أحمد صاحب فكرة إحصاء اللغة رياضياً، وتعرّف إمكاناتها الحقيقية، وكلّ من جاء بعده ممّن سار على النهج نفسه كان مقلّداً لا مُبتدِعاً.
- ❖ قد يختلف الإحصاء من لغويٍّ لآخر؛ لاختلاف طرقه، أو لاعتبارات أخرى منها: عدة الحروف لديه، واحتساب أحرف العلة أو إغفالها، وتكرار الحروف أو عدم تكرارها.
- ❖ من الممكن تشكيل عدد كبير من الأصول من أصوات اللغة الثمانية والعشرين، لكنّ العرب لم يستخدموا منها إلا ما كانوا بحاجة إليه للتعبير عن أغراضهم، فاستعملوا القليل من تلك الأصول وأهملوا الكثير.
- ❖ ما استعمله العرب وأعطوه معنى سُمّي مستعملاً، وما رغبوا عنه فلم يستعملوه ولم يعطوه معنى سُمّي مهملاً، وقد كان الخليل أول من أطلق هذه التسمية على تلك الألفاظ التي لم يستخدمها العرب.

¹ ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص 703 – 704 .

فلم أهملت العرب هذا الكمّ الهائل من الألفاظ؟ ولم سعى الخليل إلى إحصائها أصلاً؟ وهل تبعه أحد في فكرته، أو بنى عليها رأياً أو أضاف إليها شيئاً جديداً؟ وهل اهتمت المعاجم القديمة كلّها بذكر المهمل؟ وهل نجد من بين أصحابها من حاول معالجة ظاهرة الإهمال؟

وللإجابة عن الأسئلة السابقة لا بدّ من استقراء مقدّمات المعاجم القديمة، والاطّلاع على طرق معالجة بعض موادّها، لعلنا نجد فيها إجابات شافية وتفسيرات كافية.

الفصل الثاني

ظاهرة الإهمال في المعاجم القديمة

أولاً - مدرسة الترتيب الصوتي وفيها عدة معاجم

1 - معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)

استطاع الخليل بعد نظر طويل وتفكير عميق أن يضع معجماً يجمع فيه لغة العرب، ويرتبه ترتيباً لم يسبق إليه، ذلك بما أوتي من عبقرية فذة مكنته من إحصاء لغة العرب رياضياً، بمعنى تعرّف إمكاناتها، سواء أكانت مستعملة أم مهملة.

ولما تمّ له جمع اللغة، راح يرتب موادّها ترتيباً يناسب ثقب فهمه وغازة علمه، فهدته معرفته بالموسيقا وبأصوات اللغة العربية إلى ترتيب معجمه وفق مخارج الأصوات، فقسم القناة الصوتية إلى أحياز ومدارج ومخارج، ونسب إلى كلّ مدرج ومخرج مجموعة الحروف التي تنتسب إليه، مبتدئاً بالحلقة المنتهية إلى الشفه، فوجد أنّ العين أدخل الحروف في الحلقة، فابتدأ بها، وسمّى كتابه (كتاب العين)، هذا ما يفهم ممّا ورد في مقدّمة كتابه: "... فدبر ونظر إلى الحروف كلّها وذاقها، فوجد مخرج الكلام كلّها من الحلقة، فصيّر أوّلاها بالابتداء أدخل حرف منها في الحلقة، وإنّما كان ذواقه إيّاها أنّه كان يفتح فاه بالألف، ثم يظهر الحرف، نحو: أب، أت، أح، أع، أغ، فوجد العين أدخل الحروف في الحلقة، فجعلها أول الكتاب، ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع، حتى أتى على آخرها وهو الميم¹."

ويقول في موضع آخر من المقدمة: "فأقصى الحروف كلّها العين ثم الحاء، ولولا بحّة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين، ثم الهاء ولولا هتّة في الهاء لأشبهت الحاء؛ لقرب مخرج الهاء من الحاء، فهذه ثلاثة أحرف في حيّز واحد بعضها أرفع من بعض، ثم الخاء والغين في حيّز واحد كلّهنّ حلقية...²"

وعلى هذا النسق يقسم الخليل أصوات اللغة إلى مجموعات بحسب الحيّز الذي تنتمي إليه، ومن الجليّ أنّ الحيّز أوسع من المخرج، فقد يشتمل على أكثر من صوت، ومن الممكن

¹ الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. ط1. بيروت: مؤسسة الأعلمي. 1988. 47/1.

² السابق، 1 / 57 - 58.

تعريفه بأنه: " الفراغ الذي يشغله الصوت في الحلق والضم". أما المخرج فهو يقابل ما يعرف لدى المحدثين بموضع النطق¹.

ولعل سائلا يسأل: لماذا أُصرَّ الخليل على تقسيم القناة الصوتية إلى أحياز ومدارج ومخارج، ولم يكتف بالمخارج فحسب؟

إن فكرة التقسيم هذه مرتبطة أشدَّ الارتباط بفكرة إحصاء اللغة مستعملها ومهملها، فلم يكن الخليل ليكتفي بجمع اللغة وبيان ما استعمل من كلماتها وما لم يُستعمل، بل سعى إلى تفسير المهمل صوتياً، فما كان من الأصوات في حيِّز واحد لا يسعنا أن نؤلف بناء منه؛ فالعربية تمنع تأليف الحروف المتقاربة في مخرجها، وتفضّل نسج الكلمات من حروف ذات مخارج متباعدة².

وهذه القاعدة تعدّ أساساً اتّكأ عليه الخليل في تحديد المهمل من الألفاظ، قال الخليل في باب المضاعف (العين مع الحاء والهاء والخاء والغين): "إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة؛ لقرب مخرجيهما، إلا أن يشتق فعل من جمع بين كلمتين مثل: "حي على" ... وما وجد من ذلك فهذا بابه، وإلا فإن العين مع هذه الحروف: الغين والهاء والحاء والخاء مهملات³."

أما القاعدة الثانية التي اعتمدها الخليل في تحديد المهمل، فهي تتصل بالأبنية وتقليباتها، فأبى بناء في العربية لا يمكن أن يخرج عن كونه ثنائياً أو ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً، وكلّ بناء من هذه الأبنية يمكن أن يتصرف على عدة وجوه، وفق مبدأ التقلاب الذي ابتدعه الخليل، وقد لاحظ أنّ البناء الثلاثي أكثر الأبنية دوراناً على الألسن، في حين يقلّ شيوع الثنائي والرباعي والخماسي، ومن هنا قرر أن الغالبية العظمى من الأبنية الرباعية والخماسية مهمة لتقلها، وكذا الثنائي لقلة أحرفه ألحق بالرباعي والخماسي وندر استعماله، أما الثلاثي فهو البناء الأمثل؛ لأنّ الكلمة لا بدّ أن يكون فيها حرف يُبتدأ به، وحرف تُحشى به، وحرف يوقّف عليه⁴.

قال الخليل في حديثه عن وجوه تصرف الكلمات: "اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو: قد، دق، شد، دش. والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه وتسمى مسدوسة، وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض. والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجهاً، وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح، وهي

¹ خليل، حلمي، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص 131 – 132 .

² السابق، 133 .

³ الفراهيدي، العين، 1 / 60 – 61 .

⁴ السابق، 1 / 49 .

سته أوجه فتصير أربعة وعشرين وجهًا، يُكتب مستعملها ويُلغى مهملها ... والكلمة الخماسية تتصرف على مئة وعشرين وجهًا، وذلك أن حروفها وهي خمسة أحرف تضرب في وجوه الرباعي، وهي أربعة وعشرون حرفًا، فتصير مئة وعشرين وجهًا، يستعمل أقله ويُلغى أكثره¹.

فمن خلال النص السابق، نتبين أن لكمية الأحرف المكوّنة للكلمة دورًا كبيرًا في إهمالها أو استعمالها، فالإهمال يكثر في الرباعي والخماسي، ويزداد في الخماسي حتى لا يستعمل الناطق العربيّ منه إلا القليل، ويُلغى الكثرة الغالبة منه، لذا يقرّر الخليل أنه سيكتب المستعمل فقط من الرباعي والخماسي، ويُلغى المهمل منهما، وذلك لكثرتيه وصعوبة حصره.

ويرتبط بمبدأ الكمّ هذا قانون آخر ذو صلة وثيقة بالرباعي والخماسي من الألفاظ، ألا وهو قانون الذلاقة، فما من كلمة عربية رباعية أو خماسية تُعزى من أحرف الذلاقة، وإن وردت كلمة رباعية أو خماسية دون أن تكون مشتملة على حرف أو أكثر من تلك الأحرف، حكم عليها بأنها غير عربية، قال الخليل: "فلما دَلّقت الحروف الستة²، ومدّل بهن اللسان، وسهّلت عليه في المنطق، كثرت في أبنية الكلام، فليس شيء من بناء الخماسي التام يعزى منها أو من بعضها، قال الخليل: فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذلق أو الشفوية، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة مُحدّثة مُبتدعة، ليست من كلام العرب؛ لأنك لست واجدًا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية، إلا وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر³."

ومن هنا نرى أن الخليل هو أول من فكّر بجمع لغة العرب على أساس علمي، وهو أول من استطاع أن يقف على تلك الإمكانيات الهائلة للغة، بما ابتكره من طرق رياضية اعتمدها في عملية الإحصاء، ومن نظام النقايب الذي اتخذه لبيان أوجه تصرف الكلمات.

وهو أول من تنبّه إلى أن العرب لم يستعملوا كل ما هو ممكن من لغتهم، بل استعملوا أقله وتركوا جلّه، لأسباب حاول الخليل تفسيرها على أساس من خبرته بخصائص العربية ونظامها الصوتي، الذي يقوم على مبدئين أساسيين هما: الخفة والسهولة.

¹ الفراهيدي، العين، 1 / 59 .

² يعني اللام والراء والنون والفاء والميم والباء

³ السابق، 1 / 52 .

أضف إلى ذلك أنّ الخليل صاحب الفضل في تسمية ما استعملته العرب مستعملاً، وما رغبت عنه مهملاً، ولا يظنّ ظانّ أن هدف الخليل من جمع اللغة كان إحصاء المهمل والمستعمل فحسب، بل كان هدفه أسمى، وهو أن يبيّن خصائص العربية في بنائها الصوتي، وما تسمح به في نسج كلماتها وما لا تسمح به، وبهذا يمكن لأيّ امرئ أن يميز الكلمة العربية الأصلية من الدخيلة، والكلمة السهلة المألوفة من الوحشية المستكرة.

من أجل ذلك كلّه نجد الخليل قد صدر كتابه بمقدمة، تُعدّ بحقّ أوّل مقدمة في علم الأصوات، ضمّتها كلّ خبرته وذوّب معرفته، حتى غدت كشافاً اهتدى به من جاء بعده من العلماء والباحثين.

2 – البارع في اللغة لأبي علي القالي (ت 356 هـ)

يرى هاشم الطعان محقق (البارع) أنّه نسخة موصولة من كتاب العين، ولم يكن للقالي من فضل سوى إضافة ما تحصل لديه من مرويات حول كلّ مادة من موادّ المعجم، وزيادة ما ظنّه مهملاً، ونسبة الشواهد غير المنسوبة إلى أصحابها، وإكمال المبتور منها¹.

ومنهج البارع هو ذاته منهج العين، أي أنّه رتبته على أساس صوتي، مع اختلاف طفيف في ترتيب الأصوات، واتباع نظام التقلبيات، فكان يذكر الأوجه المستعملة دون الإشارة إلى ما أهمل منها.

3 – تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت 370 هـ)

لعلّ اسم هذا الكتاب يوحي بمحتواه، فقد حرص الأزهري على تنقيته من كلّ خطأ، وضمّته ما صحّ عنده من كلام العرب سماعاً، أو رواية أو حكاية عن خطّ من يثق بعلمه، قال في المقدمة: "وقد سمّيت كتابي هذا (تهذيب اللغة) لأنّي قصدت بما جمعت فيه، نفي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأعيان عن صيغتها، وغيرها الغنم² عن سننها، فهذبّت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي³". وقال في موضع آخر: "ولم أودع كتابي

¹ الطعان، هاشم: مقدّمة تحقيق البارع. بيروت: دار الحضارة العربية. ص 65 – 66 .

² رجل أغم: لا يُفصح شيئاً، والغنم: عُجمة في المنطق. انظر لسان العرب، مادة غم.

³ الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: تهذيب اللغة. تحقيق عبد السلام محمد هارون. المؤسسة المصرية العامة للتأليف

والأنباء والنشر. 1 / 54 .

هذا من كلام العرب إلا ما صحَّ لي سماعًا منهم أو رواية عن ثقة، أو حكاية عن خطِّ ذي معرفة ثاقبة¹ .

أما عن منهجه فلم يحدِّ الأزهري عن الترتيب الذي ابتكره الخليل، فنراه قد اتَّبَعَ منهج العين بحذافيره، سواء من حيث ترتيب الحروف بحسب مخارجها، أم من حيث تقسيم أبواب معجمه، وأخيرًا من حيث التزامه نظام التقاليب، إذ كان يذكر الأوجه المستعملة وينبئه إلى ما أهمل منها²، ففي باب العين والحاء مع الطاء، يقول: "أهملت وجوهه" أما في باب العين والحاء مع الدال، فيقول: "استعمل من وجوهه [خدع] ومن ثمَّ بيَّنت معانيها المختلفة³ .

أضف إلى ذلك كلُّه أنَّ الأزهري نقل مقدمة العين كاملة، ولم يُضِفْ إليها إلا بعض آراء النحويين زيادة في البيان والإيضاح⁴ .

4- المحيط في اللغة لإسماعيل بن عباد (ت 385 هـ)

وهو من الكتب التي بُنيت على منوال العين، من حيث الترتيب الصوتي للحروف، ونظام الأبنية والتقاليب، حتَّى إنه بدأ كتابه بحرف العين كما فعل الخليل، وقد علَّل ابتداءه بالعين دون الهمزة والهاء وهما أدخل حروف الحلق، بأنَّ الهمزة يلحقها ما يلحق حروف العلة من حذف أو قلب أو نقل للحركات، أمَّا الهاء فهي مهتوتة مخفية، ومن الممكن أن تُحذف من الطرف، كحروف المدِّ واللين أو تُزاد زيادتها، كما أنها تُبدل من الهمزة أحيانًا، أما العين فلا يلحقها شيء من ذلك، فضلًا عن كونها "أنصع الحروف جرسًا وأذها سماعًا، حتَّى لا تدخل في بناء إلا حسنته⁵ .

وإذا نظرنا في مقدمته نجد مضمونها لا يعدو أن يكون معلومات مكرورة، سبق أن وردت في مقدمة (العين) كعدة أبنية الكلام، أو بيان لمنهج الخليل، وذلك نحو توضيحه طريقة الخليل في ترتيب الحروف ترتيبًا صوتيًا، أو ربما حاول تفسير بعض آراء الخليل، مثل تفسيره عدول الخليل عن البدء بما كان على حرفين، نحو: (من) و (صه)، بالرغم من كونه أوَّل

¹ السابق، 1 / 40 .

² نصار، المعجم العربي، 1 / 335 .

³ الأزهري، تهذيب اللغة، 1 / 157 .

⁴ السابق، 1 / 41 - 52 .

⁵ ابن عباد، صاحب إسماعيل: المحيط في اللغة. تحقيق محمد حسن آل ياسين. ط1. بيروت: عالم الكتب. 1994.

1 / 61 .

الأبنية، حيث قال: "الثنائي قليل المورد في الكلام، مضبوط العدد في الإحصاء، حتى لم يجئ إلا أداة أو ما شاكل الأداة، أو ندها أو حكاية، ولم يكن له تصريف مع هذا، لأن أكثر ما له القلب، وقلما يتفق استعماله على وجهين. فلما كان كذلك عدل عنه إلى الأكثر مباني ومعاني، والأوفر حظاً من التصاريف وقسماً، وهو الثلاثي¹."

لكن ابن عباد في متن كتابه لم يذكر الأوجه المهملة، بل اكتفى بذكر الأوجه المستعملة من كل كلمة، مع الإشارة إلى الكلمات التي أهملها الخليل واستدركها عليه الخارزنجي². أورد في باب العين والجيم مع الشين ثلاثة أوجه فقط، وهي: جعش، وجشع، وشجع، وأهمل الأوجه الثلاثة الباقية دونما ذكر لها، وهي: شجع، وعجش، وعشج. ويقول في جعش: "أهملها الخليل، والخارزنجي: الجعشوش: الذليل القميء، ولا يجمع على جعاشيش، وهو أيضاً: الطويل³."

5- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت 458 هـ)

نظر ابن سيده في الكتب اللغوية المؤلفة في زمانه، فلم يجد بينها كتاباً مستقلاً بنفسه، بل وجد المواد اللغوية مُشْتَتَّة في غير كتاب، فضلاً عن كون التعبير عن معانيها في تلك الكتب غير دقيق، ناهيك عن ابتعاد بعضها عن الصواب في مسائل النحو، لذا فقد عزم على تأليف كتاب يجمع فيه شتات اللغة، ويضم إلى جانب العبارة المُحَكِّمة تصحيحاً للآراء النحوية الخاطئة في كتب اللغة، الأمر الذي صرح به في مقدمته، حيث قال: "وليس إلا الحاطة بعلم كتابنا هذا إلا لمن مهراً بصناعة الإعراب⁴."

أما منهجه فهو منهج الخليل، لاسيما بعد ما أدخله أبو بكر الزبيدي عليه في مختصر العين، فقد رتب الحروف حسب المخارج التي حددها الخليل، ثم قسم كل حرف إلى أبواب مختلفة هي: الثنائي المضاعف الصحيح، والثلاثي الصحيح، والثنائي المضاعف المعتل، والثلاثي المعتل، والثلاثي اللفيف، والرباعي والخماسي والسداسي⁵، وأتبعت ابن سيده نظام

¹ ابن عباد، المحيط في اللغة، 1 / 59 .

² هو أحمد بن محمد البستي أبو حامد، يُعرف بالخارزنجي، شهد له أبو عمر الزاهد ومشايخ العراق بالتقدم، ودخل بغداد. صنّف كتاب تكملة العين، توفي في رجب سنة ثمان وأربعين وثلاثمئة. انظر بغية الوعاة 1 / 388 .

³ السابق، 1 / 236 .

⁴ ابن سيده، علي بن إسماعيل: المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار. ط1. القاهرة: مطبعة

مصطفى البابي الحلبي. 1958. 1 / 14 .

⁵ نصار، المعجم العربي، 1 / 373 .

التقاليب ، وكان يذكر الأوجه المستعملة فقط دون المهملة، ففي باب العين والقاف والذال، يذكر من الأوجه: عذق، وذعق، وقذع، ويبيّن معانيها، تاركًا الأوجه الباقية دون ذكر¹.

ثانيًا – مدرسة الترتيب الألفبائي مع الأبنية

1 – جمهرة اللغة لابن دريد (ت 321 هـ)

لقد كان للخليل بن أحمد أثر كبير في كلِّ مَنْ جاء بعده من اللغويين، فكَلَّمهم بالفضل له معترف، وبسبِّقه يُقرِّ كلِّ عالم ومُحترف، وهذا ابن دريد نفسه يؤكد تأثره بالخليل في مقدمة جمهرته، حيث يقول: "وقد أَلَّف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفرهودي – رضوان الله عليه – كتاب العين، فأتعب من تصدّي لغايته، وعنى من سما إلى نهايته، فالمُنصِف له بالغلب معترف، والمعاند مُتكلف، وكلِّ مَنْ بعده له تبع، أقرَّ بذلك أم جحد..."²

فلا مجال للشك إنَّ في تأثر ابن دريد بالخليل، غير أنَّ ابن دريد وإنَّ تبع الخليل في طريقة الأبنية والتقليب، إلاَّ أنه خالفه في ترتيب الحروف ترتيبًا ألفبائيًا، وقد اقتضاه نظام التقاليب أن يذكر في كلِّ باب الحرف المخصَّص له الباب مع ما يليه من الحروف في الألفباء، فحرف الخاء مثلاً يبدأ بالحاء والذال، فالحاء والذال الخ، أما الخاء مع ما قبلها من الحروف، فتكون قد مرَّ ذكرها في الأبواب السابقة³، أما الأصول المهملة، فقد ذكرها ابن دريد كما فعل الخليل، فنراه يبيِّن المستعمل والمهمل من أوجه كل كلمة من الكلمات، ومثال ذلك قوله في باب الباء مع الجيم والصاد: " [ضبيج] استعمل منها، زعموا: ضبيج ضبيجًا، إذا ألقى نفسه بالأرض من كلال أو ضرب، وليس بثبت. أهملت الباء والجيم مع الطاء والظاء⁴."

إضافة إلى ذلك فإنَّ ابن دريد في مقدمته قد فصلَّ القول في الأبنية المستعملة والمهملة، وفي الحروف وصفاتها ومخارجها، وما يأتلف منها وما لا يأتلف، وبينَّ علَّة امتناع بعض أنواع الائتلاف، حيث ردَّ هذا الامتناع إلى تقارب المخارج، الذي يؤدي إلى الصعوبة والاستتقال⁵.

¹ ابن سيده، المحكم، 1، 102 .

² ابن دريد، جمهرة اللغة، 1 / 40 .

³ السابق، مقدمة المحقق، ص 18 .

⁴ السابق، 1 / 268 .

⁵ السابق، 1 / 41 – 46 .

لذا لم يكن العرب ليجمعوا بين الحروف المتقاربة، إلا أن يقدّموا الأقوى على الأضعف، يقول ابن دريد: "واعلم أنه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة؛ لصعوبة ذلك عليهم، وأصعبها حروف الحلق، فأما حرفان فقد اجتمعا في كلمة مثل: أخ، بلا فاصلة، واجتمعا في مثل: أهد وأهل وعهد ونخ، غير أن من شأنهم إذا أرادوا هذا أن يبدؤوا بالأقوى من الحرفين، ويؤخروا الألين¹."

كما بيّن ابن دريد في مقدمة كتابه أكثر الحروف استعمالاً وأقلها كذلك، وأشار إلى سبب قلة استعمال بعض الحروف، وهو انتقالها على الألسن، مثل: الظاء والذال والناء الخ، إضافة إلى حديثه عن الأبنية وكيفية تمييز العربي من الأعجمي، لاسيما الرباعي والخماسي، إذ لا بد أن يشتمل على حرف أو حرفين من أحرف الذلاقة، وقد اختتم مقدمته بالحديث عن كون الثلاثي أكثر الأبنية شيوعاً². أما في خاتمة كتابه فقد أورد ابن دريد عدة أبنية الكلام من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، وبيّن طريقة استقصاء كلام العرب مستعمله ومهمله "بضرب من الحساب واضح³".

2 – معجم مقاييس اللغة، ومجمل اللغة لابن فارس (ت 395)

المطالع لكتابي ابن فارس (مجمل اللغة) و(مقاييس اللغة)، يجد تشابهاً كبيراً في طريقة ترتيبهما، إذ رتبهما على حروف المعجم بعد أن جعل كل حرف منها كتاباً، أولها كتاب الهمزة وآخرها كتاب الياء، وهذا ما أوضحه في مقدمة (مجمل اللغة) حيث يقول: "وذلك أني أخرجته على حروف المعجم، فجعلت كل كلمة أولها ألف في كتاب الألف، وكل كلمة أولها باء في كتاب الباء، حتى أتيت على الحروف كلها، فإذا احتجت إلى الكلمة نظرت إلى أول حروفها فالتمسها في الكتاب الموسوم بذلك الحرف⁴".

بيد أن ثمة فرقاً أساسياً بين المجمل والمقاييس، يتمثل في أن ابن فارس كان جلّ همّه في المجمل أن يذكر معاني الألفاظ ويفسرّها، في حين التفت في المقاييس إلى قضية أخرى هي قضية المقاييس، وهي ما سمّاه بعض اللغويين مثل ابن جني في (الخصائص) "الاشتقاق الكبير"

¹ ابن دريد، جمهرة اللغة، 1 / 46 .

² السابق، 1 / 49 – 51 .

³ السابق، 3 / 1338 .

⁴ ابن فارس، أبو الحسين أحمد: مجمل اللغة. تحقيق هادي حسن حمودي. ط1. منشورات معهد المخطوطات العربية.

1985. 1 / 142 .

حيث يردّ مفردات كلّ مادة إلى معنى عام تشترك فيه¹، قال ابن فارس في مقدمته: "إنّ للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولا تتفرّع منها فروع. وقد ألّف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يُعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من تلك الأصول..."²

لكنّ ابن فارس في معجميه كليهما لم يأت على ذكر المهمل من الأصول، بل كان يطرّحها دونما إشارة إليها، ذلك أنه أثر الإيجاز على التفصيل، وأراد أن يبلّغ معاني جليلة بألفاظ قليلة، كما يفهم من مقدمتي كتابيه³، لذا فقد عني بذكر المستعمل من الألفاظ دون المهمل، إضافة إلى أنه أهمل في المقاييس ذكر بعض الأصول التي وردت في المجمل، ربما لعدم ثقته بصحّتها أو بصحة شواهدا⁴.

ثالثاً – مدرسة التقفية

1- ديوان الأدب للفارابي (ت 370 هـ)

رتّب الفارابي موادّ معجمه ترتيباً أبنتياً باعتبار الحرف الأخير باباً والأول فصلاً، إلا أنه كان أول معجم عربيّ مرّتّب بحسب الأبنية، حيث جعل كتابه ستة أقسام، وسمّى كلّ قسم منها كتاباً، وهي: السالم والمضاعف والمثال وذوات الثلاثة (الأجوف) وذوات الأربعة (الناقص) والمهموز، كما قسم كل كتاب إلى قسمين: أسماء وأفعال، ورتّب كلا منهما في أبواب وفقاً لتجرّدها أو زيادتها⁵.

أما في متن كتابه فنجد الفارابي معنياً بذكر الموادّ اللغوية المستعملة دون المهملة، فلم يذكرها أو يشر إليها، ففي باب فعل – على سبيل المثال – يذكر الكلمات المستعملة في اللغة مما جاء على وزن فعل، مرتبة ترتيباً هجائياً مثل: الترب، جلب الرحل، الحقب، الخرب، الخشب، خطب، نكح، والخب، وهكذا حتى يصل إلى آخرها⁶.

¹ ابن فارس، أبو الحسين أحمد: مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر. 1979. مقدمة المحقق، 1 / 39 .

² ابن فارس، مقاييس اللغة، 1 / 1 .

³ ابن فارس، مقاييس اللغة، 1 / 1 ومجمل اللغة، 1 / 142 .

⁴ ابن فارس، مجمل اللغة، مقدمة المحقق، ص 117 .

⁵ الفارابي، إسحق بن إبراهيم: ديوان الأدب. تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع. 1974. 1 / 75 .

⁶ السابق، 1 / 148 .

2 – تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (ت 393)

بالرغم من مقدمته المختصرة إلا أنّ الجوهري أوضح هدفه من هذا الكتاب، وهو أن يودعه الصحيح من ألفاظ اللغة العربية، مُرتبةً ترتيباً مُبتكراً لم يسبقه إليه أحد، وهو الترتيب الأبثني مع اعتبار أواخر الكلمات لا أوائلها، فيكون الحرف الأخير من كلّ أصل لغوي باباً، والحرف الأول فصلاً، فإذا أتى على كلمات مهملة في فصل من الفصول فإنّه يغفل ذكرها دون الإشارة إليها، ففي باب الباء فصل اللام – على سبيل المثال – نراه يذكر: للب ولتب ولجب ولحب ولزب وغيرها من الأصول المستعملة، ويهمل لثب ولخب ولذب ولذب، دون أن ينبه إلى كونها مهملة¹.

إنّ فالجوهري قد أخذ نفسه بذكر كلّ ما صحّ عنده بعد سماعه ومشافهته به العرب العاربة بالبادية، مما جعله يغفل ما أهملته العرب، دون أدنى إشارة إليه، أو بيان سبب إهماله.

3 – العباب الزاخر واللباب الفاخر للصغاني (ت 650 هـ)

عُني الصغاني بصحاح الجوهري عناية فائقة، فانتقى عليه درّساً وبحثاً وتصحيحاً، فأخرج كتاب (التكملة والذيل والصلة) ثمرة لجهوده تلك، ومن بعده (مجمع البحرين) لكنّه أراد الانفراد بمعجم خاصّ به، فكان (العباب الزاخر)، الذي هدف من وراء تأليفه إلى جمع الصحيح من لغة العرب²، على نحو ما ورد في المقدمة من رغبته في أن يؤلّف " كتاباً في لغة العرب، يكون... جامعاً شتاتها وشواردها، حاوياً مشاهير لغاتها وأوابدها، يشتمل على أداني التراكيب وأقاصيها، ولا يغادر منها – سوى المهملة – صغيرة ولا كبيرة إلا وهو يحصيها³."

فهدفه إذن هو جمع شتات لغة العرب، حيث لا يغادر منها صغيرة ولا كبيرة باستثناء المهملة، فهو يصرّح بأنّ هناك أصولاً أهملتها العرب، وسيهملها هو بدوره، فيسقطها من كتابه، ولو اطلعنا على متن كتابه سنجدّه يذكر المستعمل فقط، ويتجاهل المهمل دون أدنى إشارة إليه، ففي باب الغين فصل الباء يذكر الكلمات التالية: ببغ، بئغ، بدغ، برزغ، برغ، بزغ، بستغ، بشغ، بطغ، بئغ، بلغ، بوغ، بهغ، ببغ⁴، ولا يذكر أيّاً من الأصول الأخرى الممكنة والتي أهملتها

¹ الجوهري، اسماعيل بن حماد: تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. 1 / 33، 216 – 218.

² نصار، المعجم العربي، 2 / 530 .

³ السابق، 2 / 530 .

⁴ الصغاني، الحسن بن محمد: العباب الزاخر واللباب الفاخر. تحقيق محمد حسن آل ياسين. باب الغين فصل الباء.

بغداد: دار الرشيد. ومن الجدير بالذكر أنه لم يُطبع منه إلا الغين والفاء. ص 22 – 27.

العرب، وهي: بتغ، بجغ، بحغ، بخغ، بذغ، بسغ، بصغ، بضغ، بطغ، بعغ، بفع، بقغ، بكغ، بمغ، بنغ.

4 – لسان العرب لابن منظور (ت 711 هـ)

نظر ابن منظور في كتب اللغة المؤلفة في زمانه فوجدها بين أمرين: ما حسن جمعه دون ترتيبه، وما حسن ترتيبه دون جمعه، فهو يعترف للأزهري ولابن سيده بالإبداع في كتابيهما، إلا أنّهما رتّباهما ترتيباً عسيراً، يصعب على قارئهما فهمه، وفي الوقت ذاته يقرّ للجوهري بسهولة الوضع وحسن الترتيب في صحاحه، لكنّه لم يضمّنه من اللغة إلا أقلّها، فهو قطرة في بحرهما وذرة في جوّها¹.

فلم يجد ابن منظور بُدّاً من تأليف كتاب يجمع ما بين جودة الجمع وسهولة الترتيب، فاختار ترتيب الجوهري ليجعله مثالا يحتذيه في تنظيم كتابه، حيث عدّ الحرف الأخير باباً والأول فصلاً، قال في المقدمة: "فاستخرت الله – سبحانه وتعالى – في جمع هذا الكتاب المبارك الذي لا يُساهم في سعة فضله ولا يُشارك، ولم أخرج فيه عمّا في هذه الأصول، ورتّبته ترتيب الصحاح في الأبواب والفصول...²"

ولقد ضمّن ابن منظور كتابه – ما استطاع – المستعمل من لغة العرب، غاضاً الطرف

عن مهملها، فنراه قد أهمل كثيراً من الأصول دون الإشارة إليها، تلك الأصول التي ربما أهملت لتقارب مخارج حروفها، أو لأنّ بعض حروفها لا يتركب مع بعض، كما ذكر في المقدمة³.

5 – القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت 817 هـ)

أراد الفيروزآبادي كتاباً يجمع بين الشمول والبساطة، ويضمّ فصيح اللغة ويحيط بشواردها، فلمّا لم يجد طلبته شرع في تأليف القاموس المحيط، الذي أودعه ما في المحكم لابن سيده والعباب الزاخر للصغاني، وأضاف من لدنه إضافات انتهى إليها جرّاء مطالعته كثيراً في كتب اللغة والأدب، ولأنّ صحاح الجوهري كان قد حاز شهرة واسعة في هذا المجال، فإنّ الفيروزآبادي سعى إلى إظهار فضل كتابه على كتاب الجوهري الذي فاتته نصف اللغة، إمّا

¹ ابن منظور، لسان العرب، 1 / 25 .

² السابق، 1 / 25 .

³ السابق، 1 / 34 .

بإهمال المادة، وإما بإغفال المعاني النادرة، فما كان منه إلا أن ميّز المادة المهملة لدى الجوهري بكتابتها باللون الأحمر¹.

لكن الفيروزآبادي لم يُشير إلى المواد التي أهملها هو، بل كان يذكر المواد المستعملة دون المهملة، ولعلّ مردّ ذلك إلى اهتمامه بإخراج كتاب موجز مُحكم، قال في مقدمة كتابه: "وسئلتُ تقديمَ كتابٍ وجيزٍ على ذلك النظام، وعملٍ مُفرغٍ في قالبِ الإيجازِ والإحكام، معَ التزامِ إتمامِ المعاني، وإبرامِ المباني، فصرفتُ صَوْبَ هذا القصدِ عناني، وألّفتُ هذا الكتابَ محذوفَ الشواهد، مطروحَ الزوائد، مُعربًا عن الفُصحِ والشَّوارد²". فإذا كان قد حذفَ الشواهدَ وطرحَ الزوائد، فمن باب أولى أن يترك ذكرَ الموادِ المهملة.

6 – تاج العروس للزبيدي (ت 1205 هـ)

من المعلوم أنّ الزبيدي أنشأ تاج العروس ليكون شرحًا وافيًا للقاموس المحيط، وقد أفاد في سبيل تحقيق ذلك من كتب كثيرة، صرّح بها في مقدمة كتابه، منها: الصحاح والتهذيب والمحكم ولسان العرب وغيرها، حيث جمع الزبيدي كلّ ما تفرّق في تلك الكتب، لذا عظم "نفعه بما اشتمل عليه، وغني بما فيه عن غيره، وافترق غيره إليه³".

ولم يكتفِ بالشرح والتفسير، بل حاول جاهدًا جمع الشواهد والأدلة، يقول في ذلك ممتدحًا كتابه: "وجمع من الشواهد والأدلة ما لم يجمع مثله مثله، لأنّ كلّ واحد من العلماء انفرد بقول رواه، أو سماع أذاه، فصارت الفوائد في كتبهم مفرقة، وسارت أنجم الفضائل في أفلاكها، هذه مغربية وهذه مشرقة، فجمعت منها في هذا الشرح ما تفرّق، وقرنت بين ما غرب منها وبين ما شرق، فانتظم شمل تلك الأصول والموادّ كلّها في هذا المجموع، وصار هذا بمنزلة الأصل وأولئك بمنزلة الفروع...⁴"

ومقدمة الزبيدي المشتملة على عشرة مقاصد، تضمنت فوائد لغوية كثيرة، نستطيع أن نفيد منها أيما إفادة في بحثنا هذا، فقد ذكر عدّة أبنية الكلام، وبيّن عدة ما استعمل منها وما أهمل، وبيّن أكثر الحروف استعمالًا، وتلك التي يقلّ استعمالها لتقلها، كما تحدّث عن فصاحة

¹ الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب: القاموس المحيط. بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر. 3 / 1 .

² السابق، 3 / 1 .

³ الزبيدي، محمد مرتضى: تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق علي شيري. بيروت: دار الفكر. 1994. 51 / 1 .

⁴ السابق، 51 / 1 .

الكلمة وقيدها بخلوها من تنافر الحروف ومن مخالفة القياس اللغوي¹. وهذه أمور سنأتي على ذكرها في مواضعها من هذا البحث – إن شاء الله تعالى – .

أما في متن الكتاب فلم يذكر الزبيدي الأصول التي أهملتها العرب، وإنما كان يشير إلى إهمال هذه الكلمة أو تلك عند واحد أو أكثر من اللغويين، قال في باب الباء، فصل الباء مع الهمزة: "[بأب]: البُوب كزُفر، أهمله الجوهري والصاغاني، وقال صاحب اللسان: هو القصير من الخيل الغليظ اللحم، الفسيح الخطو، البعيد القدر²." وقال في موضع آخر: "[جسرب] الجسرب كجعفر، أهمله الجماعة، وقال الأصمعي: هو الطويل القامة³."

لكنّ هذا المعجم على سعته وغازاة العلم الذي يحويه، إلا أنه كغيره لم يفسر ظاهرة الإهمال تفسيراً دقيقاً، باستثناء تلك التفسيرات والمعلومات العامة التي ذكرها المؤلف في مقدمته.

رابعاً – مدرسة الترتيب الأبثني باعتبار الحرف الأول

1 – كتاب الجيم للشيباني (ت 206 هـ)

يفنقر كتاب الجيم إلى مقدّمة تعرّف به وتبيّن منهجه، أو حتى تعلّل سبب تسميته، مما حدا بالدارسين على الظنّ والترجيم، كما أنّ ترتيب الموادّ فيه مختلّ مضطرب، الأمر الذي يشي بأنّ أبا عمرو توفي قبل إتمام كتابه، وما هذا الكتاب الذي بين أيدينا إلا من صنع شخص آخر غير أبي عمرو⁴. والظاهر أنّ أبا عمرو قد جمع الكلمات من شعر العرب؛ تمهيداً لترتيبها وتنظيمها، لكن المنية وافته، فبقيت على حالها، ومما يدلّ على ذلك: ورود الكلمة ذاتها أو الكلمات التي تنتمي إلى أصل واحد في مواضع مختلفة ومتباعدة، ومثال ذلك: كلمة الأبهـر، وهو عرق مستبطن المتن كما يعرفه أبو عمرو، ثم يوردها مرة أخرى بعد إيراد عدة كلمات؛ لبيّين أنّ معناها هو الطيّب من الأرض لا يعلوه السيل⁵، أما البهـرة فيذكرها في بداية باب الباء، حيث يقول: "البهرة من الأرض: السهل الواسع الوطاء، وأبهـر الوادي: ما اتسع منه⁶."

¹ الزبيدي، تاج العروس، 1 / 55 – 57 .

² السابق، 1 / 311 .

³ السابق، 1 / 367 .

⁴ الشيباني، أبو عمرو: كتاب الجيم. تحقيق إبراهيم الإبياري. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع. مقدمة المحقق.

1 / 35 – 37 .

⁵ السابق، 1 / 94 – 96 .

⁶ السابق، 1 / 77 .

وبما أن أبا عمرو قد استصفى في كتابه هذا كلام العرب من أشعارهم، فمن الطبيعي إذن ألا يشير إلى المواد الممهلة؛ فقد عني بالمستعمل فقط.

2 - أساس البلاغة للزمخشري (ت 538 هـ)

رتّب الزمخشري كتابه بحسب أوائل الكلمات، مراعيًا الترتيب الأبثني المعروف، والذي دفعه إلى هذا الترتيب هو أنه سهل المتناول، كما قال في المقدمة: "وقد رتّب الكتاب على أشهر ترتيب مُداولًا، وأسهله مُتناولًا، يهجم فيه الطالب على طلبته، موضوعة على طرف الثّمام وحبل الذراع، من غير أن يحتاج في التنقير عنها إلى الإيجاف والإيضاح، وإلى النظر فيما لا يوصل إلا بإعمال الفكر إليه¹."

لكنّ الجديد في هذا المعجم هو أنه يقدم المادة اللغوية ضمن سياقاتها المتعددة، لاسيما تلك التي كانت تردّ على ألسنة المبدعين، قال في المقدمة: "ومن خصائص هذا الكتاب تخيير ما وقع في عبارات المبدعين، وانطوى تحت استعمالات المفلقين، أو ما جاز وقوعه فيها، وانطواؤه تحتها، من التراكيب التي تملح وتحسن، ولا تنقبض عنها الألسن، لجريها رسالات على الأسلات، ومرورها عذبات على العذبات، ومنها التوقيف على مناهج التركيب والتأليف، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف، بسوق الكلمات متناسقة، لا مرسلّة بددًا، ومتناظمة لا طرائق قَدَدًا²." كما أنه يبيّن الاستخدام المجازي للكلمات، ففي باب الخاء فصل الباء - على سبيل المثال - يذكر كلمة خبب فيقول: "اعصب يدك بالخُبّة والخبيبية، وهي: شبه طيّة من الثوب مستطيلة، وخبّ عليه عبده وأمّته وامراته: أفسد... ومن المجاز: خبّ البحر، وأصابهم الخبّ: إذا التوت عليهم الرياح، واضطربت الأمواج، فلجؤوا إلى الشطّ وألقوا الأُنجر³."

فما دام الزمخشري لا يذكر في كتابه هذا الكلمات بمعزل عن سياقاتها، فمن البدهي إذن ألا يورد فيه إلا المستعمل، بل ما كان يجري على ألسنة الفصحاء والبلغاء من ذلك المستعمل، أما المهمل فلا مكان له في أساس البلاغة، إذ لم يكن له نصيب من استعمال العرب.

¹ الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: أساس البلاغة. تحقيق مزيد نعيم وشوقي المعري. ط1. بيروت: مكتبة لبنان.

1998. ص ن.

² السابق، ص ن.

³ السابق، ص 181 .

بعد هذا الاستعراض العاجل لمقدمات أمهات المعاجم العربية القديمة، والاطّلاع على بعض موادّها، نجد أنّها جميعاً أهملت كثيراً من الأصول العربية، لكنها تفاوتت في عدة أمور منها:

❖ نسبة الإهمال ، فمن المعاجم ما أهمل أصولاً وردت في غيرها، على نحو ما

نجدّه في الصحاح للجوهري، إذ لم يورد فيه إلا ما صحّ عنده من لغة العرب.

❖ بعض المعاجم أشارت إلى الأصول المهملة ونَبّهت إليها، كما فعل الخليل في العين، وهو أول من أطلق هذا المصطلح على تلك الأصول التي لم تستعملها العرب، والأزهري في التهذيب، وابن دريد في الجمهرة، و ابن عباد في المحيط، وابن سيده في المحكم، وهي جميعاً معاجم قامت على أساس نظام النقاليب، وما هذه الأصول المهملة إلا نتاج ذلك النظام، فهو يعرض كلّ الأوجه التي يمكن أن تتشكل من حروف اللغة العربية الثمانية والعشرين، ومن ثمّ تُكتب الأوجه التي استعملها العرب ويُوضّح معناها، ويُكتفى بالإشارة إلى إهمال الأوجه الباقية.

❖ حاول بعض أصحاب المعاجم أن يكشفوا النقاب عن سبب إهمال ما أهمل من الكلمات، على نحو ما نجدّه في مقدمة العين والجمهرة وتاج العروس وغيرها، وهي أسباب صوتية في مجملها، كأن يمتنع التأليف لتقارب مخارج الحروف، لكن الأسباب الصوتية التي ذكرها القدماء لا تعدّ كافية لتفسير الإهمال، فقد نجد أنفسنا حيارى أمام تلك الكلمات التي أهملت دونما سبب ظاهر، فما من مانع صوتي يحول دون استعمالها، فعلى سبيل المثال: ورد في جمهرة اللغة في باب الجيم والحاء وما يليهما من الحروف في الثلاثي الصحيح: أن الأصل (ج ح ذ) لم يستعمل من أوجهه غير (ذحج)¹، أما الأوجه الأخرى فقد أهملت بالرغم من تباعد حروفها، فلا بد إذن من أسباب أخرى لإهمال مثل تلك الكلمات، وسنحاول في بحثنا هذا أن نكشف عن أسباب إهمالها ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً – إن شاء الله تعالى – .

¹ ابن دريد، جمهرة اللغة، 1 / 435 .

الباب الثاني

اختلاف نسبة تفشي الظاهرة

الفصل الأول: اختلاف نسب تفشي الظاهرة حسب أصوات العربية

الفصل الثاني: اختلاف نسب تفشي الظاهرة حسب الأصول: (الثلاثي،
الرباعي، الخماسي).

الباب الثاني

اختلاف نسبة تفشي الظاهرة

اتخذ العرب أصولاً معينة مما يمكن أن يتركب من أصوات لغتهم، وأعطوها معاني واستخدموها في كلامهم، مما منحها الحياة والاستمرارية، وفي الوقت ذاته اطرّحوا كثيراً من الأصول فلم يستخدموها لمعنى من معانيهم، فعدت في المهمل الذي لم تكتب له الحياة، فالكلام يحيا بالاستعمال، ويموت بالترك والإهمال.

فإذا لم يُعطَ اللفظ معنى ولم يُستخدم لغرض من الأغراض، فهو من قبيل المهمل الذي لا يجوز أن نعدّه كلاماً؛ إذ إنّ الكلام لا بدّ أن يدلّ على معنى، وما دام المهمل غير دالّ على معنى، ولم يستخدمه الناطق العربي فهو ليس بكلام.

لكن لماذا اختار الناطق العربيّ أصولاً بعينها لتكوّن كلامه الذي يعبر به عن أغراضه، وأهمّل أصولاً أخرى محيلاً إياها محض ألفاظ لا فائدة منها؟ وهل تتساوى نسب الإهمال في جميع أصول اللغة التي يمكن أن تتحصل من الأصوات الثمانية والعشرين؟ وهل تتساوى جميع الحروف في إهمال الأصول المكونة منها أو المشتملة عليها؟

وللإجابة عن الأسئلة السابقة لا بد من دراسة ظاهرة الإهمال من جانبيين هما:

- 1 – اختلاف نسبة المهمل وفقاً لاختلاف أصوات العربية.
- 2 – اختلاف نسبة المهمل وفقاً لاختلاف الأصول (الثلاثي والرابعي والخماسي).

الفصل الأول : اختلاف نسبة المهمل وفقاً لأصوات العربية

من المعلوم أن أصوات اللغة العربية تتوزع على مخارج متعددة، وأنها تختلف في صفاتها بين جهر وهمس، وشدة ورخاوة، وتفخيم وترقيق، إلى غير ذلك من صفات تشكل في مجموعها، إضافة إلى المخرج، السمات المميزة لكل صوت، وهذه الصفات هي التي تجعل صوتاً ما سهلاً خفيفاً على اللسان، وتجعل صوتاً آخر ثقيلاً يحتاج إلى جهد وكلفة في نطقه، مما يلجئ الناطق، أحياناً، إلى استبدال صوت آخر به.

وهذا أمر نلاحظه كثيراً في كلام الناس في وقتنا الحاضر، وقد كان موجوداً في كلام العرب قديماً، فربما أكثرنا من استخدام بعض الأصوات لسهولة نطقها، وتجنبوا أصواتاً أخرى كانت وما زالت معتادة على الألسن، ويؤكد ما ذهبنا إليه ترتيبهم الأصوات بحسب ورودها في الكلام وتقسيمهم إياها إلى: كثيرة الدوران، ومتوسطة الدوران، وقليلة الدوران، وهذا سينعكس – بلا شك – على نسبة المهمل والمستعمل من الأصول المشتملة على أصوات بعينها، فالأصوات كثيرة الدوران في الكلام من المتوقع أن تكون نسبة الأصول المستعملة المكونة منها، أكثر من الأصوات متوسطة الدوران، وهذه بدورها أكثر من الأصول المكونة من أصوات قليلة الدوران، وبعبارة أخرى فإن الأصول المهملة المكونة من أصوات كثيرة الدوران تعدّ قليلة إذا ما قورنت بتلك الأصول المكونة من أصوات قليلة الدوران.

ولمعرفة الأصوات من حيث كثرة دورانها في الكلام أو توسطه أو قلته، سنتناول الموضوع من أربعة جوانب:

- ❖ دوران الأصوات في القرآن الكريم.
- ❖ دوران الأصوات في الكلام المنثور.
- ❖ دوران الأصوات في رأي أصحاب المعاجم القديمة.
- ❖ دوران الأصوات وفق نتائج الدراسات الإحصائية لبعض المعاجم القديمة باستخدام الحاسوب.

دوران الأصوات في القرآن الكريم

تعطينا الإحصائيات التي تناولت عدد أصوات القرآن الكريم فكرة عن نسبة استخدام كل صوت، وتقفنا على أكثر الأصوات أو أقلها دوراناً، وإن اختلفت تلك الإحصائيات في النتائج التي

توصلت إليها، لا سيما في العدد الإجمالي لأصوات القرآن الكريم، وفي عدد مرات تكرار الصوت الواحد.

وقد أورد وفاء البيبة في كتابه (أطلس أصوات اللغة العربية) الدراسة الإحصائية التي أجراها إبراهيم أنيس على أصوات القرآن الكريم، حيث قال: "ومن المعروف أنّ عدد كلمات القرآن الكريم تُقدَّر ب(77439) كلمة، تكوّن (6000) آية، تكوّن (114) سورة، تكوّن (30) جزءاً." أما دوران الأصوات في القرآن الكريم، فقد كان وفقاً لهذه الإحصائية، على النحو التالي¹: (مع ملاحظة أنّ الأرقام التي ذكرها تدلّ على عدد مرات ورود الصوت في كل ألف من الأصوات الساكنة)

عدد مرات وروده في كل ألف	الصوت
127	اللام
124	الميم
112	النون
72	الهمزة
56	الهاء
52	الواو
50	التاء
45	الياء
43	الباء
41	الكاف
38	الراء
38	الفاء
37	العين
23	القاف
20	السين
20	الذال
18	الذال

¹ البيبة، وفاء محمد: أطلس أصوات اللغة العربية. ط1. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1994. ص 120. مع ملاحظة أنّ البيبة لم يذكر الكتاب الذي أورد فيه إبراهيم أنيس هذه الإحصائية.

16	الجيم
15	الحاء
10	الخاء
8	الصاد
7	الشين
6	الضاد
5	الغين
5	الثاء
4	الزاي
4	الطاء
3	الظاء

من الملاحظ أنّ ثمة تفاوتاً في نسبة دوران الأصوات في القرآن الكريم، فبعض الأصوات يقلّ ورودها كثيراً كالظاء، في حين يزداد ورود أصوات أخرى كاللام والميم والنون.

دوران الأصوات في الكلام المنثور :

لقد كان علماء التعمية أول من عمدوا إلى إحصاء الحروف في النصوص المنثورة، لاستخدام النتائج في تعمية نصّ ما أو حلّ كلام مُرمّز، ذلك أنهم كانوا يختارون نصوصاً نثرية معينة، ويعدّون مرات ورود كلّ صوت فيه، ثمّ يستخرجون نسبة شيوعه. وفيما يلي سأورد ترتيب بعض علماء التعمية لدوران الأصوات في الكلام المنثور، وهو ترتيب تنازلي من الأكثر استخداماً إلى الأقل:

ترتيب الكندي	ترتيب ابن الدريهم
الألف ¹	الألف
اللام	اللام
الميم	الميم
الهاء	الياء
الواو	الواو
الياء	النون

¹ قصداً بالألف: الهمزة، بدليل أنّهما لم يذكر الهمزة مع بقية الأصوات.

النون	الهاء
الراء	الراء
العين	السين
الفاء	الباء
التاء	الكاف
الباء	التاء
الكاف	العين
الذال	الفاء
السين	القاف
القاف	الذال
الحاء	الذال
الجيم	الحاء
الذال	الجيم
الصاد	الصاد
الشين	الخاء
الضاد	الشين
الخاء	الضاد
الثاء	الزاي
الزاي	الثاء
الطاء	الطاء
الغين	الغين
الظاء ¹	الظاء ²

وقد قسّم علماء آخرون الحروف إلى طبقات، فمنهم من جعلها في خمس طبقات، إذ أوردتها الجرهمي على النحو التالي³:

¹ مراياتي، محمد وآخرون: علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب. دمشق: مجمع اللغة العربية. 1997. 1 / 235 .

² المرجع السابق 1 / 350 .

³ الجرهمي، محمد بن الحسن: رسالة الجرهمي / كتاب علم التعمية. 2 / 384 .

- أكثرها وقوعاً: الألف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء.
- ويلى ذلك: الباء، والذال، والراء، والفاء، والقاف، والكاف.
- ويلىه: التاء، والجيم، والحاء، والسين، والعين.
- ويلىه: الصاد، والشين، والطاء.
- ويلىه: الثاء، والحاء، والذال، والزاي، والضاد، والطاء، والغين.

ومنهم من قسّمها إلى ثلاث طبقات، على نحو ما نجده في مقالتي مجهولتي المؤلّف، وکلتاها في طرق حل المترجم، حيث رُتبت الأصوات على النحو التالي¹:

- الأصوات التي تقع كثيرة في الكلام على الترتيب: ا، ل، م، ي، ن، و، هـ
- الأصوات التي تقع متوسطة في الكلام على الترتيب: ر، ع، ف، ب، ت، ك، د، س، ق، ح، ج، ص.
- الأصوات التي تقع قليلة في الكلام على الترتيب: ذ، خ، ش، ث، ز، ط، غ، ظ، ض.

وهذا التقسيم قريب مما أورده ابن عدلان حول مراتب الأصوات، إذ جعلها في ثلاث مجموعات، قال: " اعلم أن المراتب إما كثيرة، وهي سبعة يجمعها: (الموهين)²... وإما متوسطة، وهي أحد عشر يجمعها: (رعت بكس قحج) ... والقليلة عشرة³ يجمعها بيت من الشعر، كل حرف منها في أول كل كلمة منه ، وهو:

ظلم غرا طاب زورا ثاويا خوف ضينى شيبّ صبا ذاويا⁴.

وزيادة في الإيضاح سأعرض نتائج إحصاء كل من: ابن عدلان وصاحب المقالتين والجرحمي مجتمعة؛ حتى يتسنى لنا مقارنتها⁵:

¹ مرياتي وآخرون ، علم التعمية ، 2 / 83

² كان ينبغي أن تكون (الموهين) لأنه ذكر بعد ذلك أن الهاء أكثر ورودا من الواو .

³ رتب الحروف قليلة الدوران ترتيبا تصاعديا من أقلها دورانا وهو الطاء ، إلى أكثرها وهو الذال . في حين رتب الحروف كثيرة الدوران ومتوسطة الدوران ترتيبا تنازليا من أكثرها دورانا إلى أقلها .

⁴ السابق ، 1 / 274

⁵ مرياتي وآخرون ، علم التعمية ، 2 / 363

الجرهمي	صاحب المقاليتين	ابن عدلان	طبقات الحروف
ال م ن ه و ي	ال م ي ن و ه	ال م و ه ي ن	الطبقة الأولى (الحروف الكثيرة)
ب د ر ف ق ك	ر ع ف ت ب ك د س ق ح ج ص	ر ع ف ت ب ك د س ق ح ج	الطبقة الثانية (الحروف المتوسطة)
ت ج ح س ع	ذ خ ش ث ز ط غ ظ ض	ظ غ ط ز ث خ ض ش ص ذ	الطبقة الثالثة (الحروف القليلة)
ص ش ط			الطبقة الرابعة
ث خ ذ ز ض ظ غ			الطبقة الخامسة

نلاحظ أن أصوات الطبقة الأولى متشابهة عندهم جميعا وإن اختلفت قليلا في ترتيبها داخل المجموعة، أما أصوات الطبقة الثانية فتكاد تكون واحدة عند صاحب المقاليتين وابن عدلان، لولا أن الأخير قد جعل الصاد في الطبقة الثالثة، كما نلاحظ أن الطبقة الثانية عندهما تقابل الطبقتين الثانية والثالثة لدى الجرهمي، وكذا الثالثة فهي تقابل الرابعة والخامسة لديه.

وما يهمنا في بحثنا هذا هو أن الأصوات ليست سواء من حيث نسبة دورانها، بل هي مختلفة، فثمة أصوات يكثر استعمالها وجريانها على الألسن، في حين يقل استعمال أصوات أخرى لسبب ما، يغلب أن يكون ثقل تلك الأصوات مقارنة بغيرها.

إن تحليل النصوص المنثورة على يد علماء التعمية، كشف عن الأصوات التي كان الناطق العربي يميل إلى استخدامها كثيرا، وهي تتمثل في نوعين من الأصوات أجمع العلماء على خفتها، ذانك هما: الأصوات التقاربية، والأصوات المائعة التي تضم اللام والنون والميم والراء، إلا أن الراء تتأخر عن سابقتها إلى المرتبة الثانية، فهي تعدّ مع الأحرف متوسطة الدوران، لتحل الهاء محلها .

أما الأصوات قليلة الدوران، فتكاد تكون متشابهة لدى جميع علماء التعمية، ومن الملاحظ أن صوت الظاء هو أقلّ الأصوات حظاً من الاستعمال، لكنه يفسح المجال — أحيانا — لغيره من الأصوات لتحلّ المقام الأخير من حيث الاستعمال اللغوي.

دوران الأصوات في رأي بعض أصحاب المعاجم القديمة :

قال ابن دريد: "واعلم أن أكثر الحروف استعمالاً عند العرب الواو والياء والهمزة، وأقل ما يستعملون لتقلها على ألسنتهم: الطاء ثم الذال ثم التاء ثم الشين ثم القاف ثم الخاء ثم العين ثم الغين ثم النون ثم اللام ثم الراء ثم الباء ثم الميم، فأخف هذه الحروف كلها ما استعملته العرب في أصول أبنيتهم من الزوائد لاختلاف المعنى¹."

فابن دريد ذكر الأحرف كثيرة الاستعمال المتمثلة في: الواو والياء والهمزة، ومن ثم رتب مجموعة أخرى من حروف الهجاء ترتيباً تصاعدياً من أقلها استعمالاً إلى أكثرها، لكنه أغفل ذكر بعض الأصوات، وهي: التاء والجيم والحاء والذال والزاي والسين والصاد والضاد والطاء والفاء والكاف والهاء.

ومن الملاحظ أنه عدّ الهمزة مع الأصوات كثيرة الدوران، بالرغم من كونها صوتاً ثقيلًا، وفي هذا قال ابن جنّي: "الهمزة وإن كانت كذلك، فإنك قادر على إعلالها وقلبها والتلعب بها تارة كذا وتارة كذا... وأيضاً فإن مخرجها مجاور لمخرج أخف الحروف، وهي الألف، وأيضاً فإنها لتباعد عنها من الحروف ما يُستروح إلى مزج المتقارب مما بُعد عنها بها؛ ألا ترى أنك تقول "دأب" فتفصل بين الدال والياء بالهمزة²."

أما ابن منظور فكان ترتيبه قريباً من ترتيب علماء التعمية، إذ قسم الأصوات إلى ثلاث مجموعات:

- ما يكثر استعماله وهو: ³ا، ل، م، هـ، و، ي، ن.
- ما تكرر دون المجموعة الأولى، أي متوسطة الاستعمال، وهي: ر، ع، ف، ت، ب، ك، د، س، ق، ح، ج.
- قليلة الاستعمال وهي: ظ، غ، ط، ز، ث، خ، ض، ش، ص، ذ⁴.

¹ ابن دريد، جمهرة اللغة، 1 / 50 .

² ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، 811/2 – 812 .

³ لا نعرف بالضبط ماذا قصد ابن منظور بالألف، إلا أنني أرجح أنه يعني الهمزة، فهو لم يذكرها مع غيرها من الأصوات.

⁴ ابن منظور، لسان العرب، 1 / 34 .

وهذان الترتيبان متقاربان إلى حدّ كبير، فهما متفقان على أن الحروف تختلف في نسبة تردها في الكلام، وأنّ منها ما هو مُستعمل بكثرة كأحرف العلة، ومنها ما هو قليل المورد في الكلام كالطاء والذال والثاء، لكن ماذا تقول الدراسات الإحصائية الحديثة للمعاجم القديمة، هل تتفق وترتيب المعجميين القدماء لتردد الحروف في الكلام؟ وللإجابة عن هذا السؤال لا بدّ من عرض نتائج بعض تلك الدراسات ومقارنتها؛ بغية معرفة جوانب الاتفاق أو الاختلاف مع ما أورده أصحاب المعاجم.

دوران الأصوات وفق نتائج الدراسات الإحصائية الحديثة :

إن نسبة دوران أي صوت من الأصوات الواردة في معجم ما، تختلف باختلاف موقع ذلك الصوت من الأصل، فلمعرفة عدد مرات ورود صوت معين في المعجم، لا بدّ من احتساب مجموع عدد مرات وروده في مواقع الأصل الثلاثة إن كان ثلاثياً.

وفيما يلي الترتيب التنازلي لمجموع مرات تردّد الأصوات في الأصول الثلاثة في مواقع الأصل الثلاثة وفقاً لدراستين هما:

- دراسة علي حلمي موسى التي أجراها على لسان العرب.
- دراسة يحيى ميرعلم التي أجراها على خمسة معاجم عربية هي: جمهرة اللغة، وتهذيب اللغة، والمحكم، ولسان العرب، والقاموس المحيط.

ترتيب يحيى مير علم ²		ترتيب علي حلمي موسى ¹	
الحرف	مرات الورد	الحرف	مرات الورد
و	1320	ر	1205
ر	1289	ن	1135
ن	1233	م	1082
ل	1120	ل	1030
م	1117	ب	1005
ب	1070	ع	868
ع	913	ف	840

¹ موسى، علي حلمي: إحصائيات جذور معجم لسان العرب. جامعة الكويت. 1972. ص 79 .

² علم، يحيى مير: المعجم العربي. جامعة دمشق. ص 163 .

895	ف	829	و
892	د	820	د
887	ي	786	ق
841	ق	729	س
799	س	719	ح
791	ح	704	ج
786	ج	637	ش
734	ش	635	هـ
713	ء	633	ء
692	هـ	626	ك
682	ك	567	ط
628	خ	564	خ
627	ط	555	ز
619	ز	544	ت
581	ت	526	ا
527	ص	477	ص
467	غ	446	ي
462	ث	416	ث
393	ض	410	غ
351	ذ	361	ض
165	ظ	316	ذ
0	ا ¹	149	ظ

نلاحظ أن هناك تقاربًا كبيرًا بين نتائج الدراستين السابقتين، ولعلّ ما نجده من اختلاف طفيف بينهما، إنّما مردّه إلى كون الدراسة الأولى قد اعتمدت معجمًا واحدًا، في حين بنيت الثانية على خمسة معاجم، لكننا إذا قارنا نتائج هاتين الدراستين بترتيب ابن منظور لتزداد الأصوات في الكلام، وجدنا اختلافًا ليس بالقليل، فصوت الراء – على سبيل المثال – الذي كان أكثر الأصوات ورودًا في اللسان وفق دراسة علي حلمي موسى، وثاني الأصوات ورودًا وفق دراسة

¹ أعداد الألف في المعتلّ الأجوف والناقص إلى أصلها، وهذا ما لم يفعله علي حلمي.

يحيى مير علم ، عدّه ابن منظور في الطبقة الثانية، أما صوت الهاء فقد كان في الطبقة الأولى لدى ابن منظور، لكنه تراجع ليحتل مرتبة وسطى بين الأصوات كثيرة الدوران والأصوات متوسطة الدوران في دراستي علي موسى ويحيى مير علم.

يتبيّن لنا أنّ الدراسات الإحصائية السابقة سواء ما تعلق منها بالقرآن الكريم أم بالكلام المنثور أم بالمعاجم، وإن بدت مختلفة أحياناً في ترتيب الأصوات من حيث كثرة دورانها أو قلتها، إلا أنها تلتقي في أمور عدة، هي:

- جميعها قسّمت الأصوات إلى مراتب، يغلب عليها أن تكون ثلاثة: كثيرة الدوران، ومتوسطة الدوران، وقليلة الدوران.
- الأصوات التقاربية والأصوات المائعة كثيرة التردد في الكلام لسهولتها.
- أجمعت الدراسات على أن أصوات: الظاء والذال والطاء والضاد والزاي والصاد والغين والحاء، قليلة التردد في الكلام، مع اختلاف بينها في ترتيب هذه الأصوات داخل المجموعة، وهذا يعني أن نسبة الأصول المهملة التي يمكن أن تتشكل منها أكثر من غيرها من الأصوات، لا سيما الأصوات كثيرة التردد، وهذا أمر سيتم بحثه — إن شاء الله — في الفصل الرابع، حيث سأتناول بالدرس أصواتاً بعينها، محاولة حصر ما استعمل وما أهمل من أصول تدخل تلك الأصوات في بنائها.

لكن ما الذي يجعل صوتاً ما كثير الورد في الكلام، وصوتاً آخر قليل الورد؟

إن الأصوات التي يكثر دورانها على الألسن تنقسم قسمين:

- الحركات الطويلة وهي: الفتحة الطويلة والضمّة الطويلة والكسرة الطويلة.
- أنصاف الحركات وهي: الواو كما في كلمة (ولد)، والياء كما في كلمة (يلد).
- الأصوات المائعة: وهي اللام والميم والنون والراء.

أما الحركات الطويلة فتتبع سهولة نطقها من آليّة إنتاجها التي لا تكلف اللسان أيّ جهد،

" ذلك أنّ تيار الهواء يمرّ، في أثناء إنتاج الحركات، على نحو متتابع مستمر، دون أن يتعرّض لتدخّل يعيقه، أو يضيّق مجراه¹. " وهذا ما عبّر عنه القدماء بقولهم: إنها " الحروف المصوّتة،

¹ النوري، محمد جواد: فصول في علم الأصوات، ص 243

لأنّ الصوت يجري فيها، فلذا هي أكثر من جميع الحروف في كل لسان¹. وهذه الأصوات تمتاز بالوضوح السمعي بل هي أقوى الأصوات من حيث درجة وضوحها السمعي.

أما أنصاف الحركات فتأتي بعد الحركات الطويلة والقصيرة من حيث الوضوح السمعي، وهي تتوسط الحركات والصوامت الاحتكاكية من حيث مقدار التضيق الذي تتعرض له أثناء النطق، بمعنى أنّ التضيق الذي يتعرّض له تيار الهواء في أثناء إنتاج أنصاف الحركات يكون أكثر منه لدى إنتاج الحركات، وأقلّ ممّا يحدث لدى إنتاج الصوامت الاحتكاكية². أضف إلى ذلك أنّ الصورة المكتوبة لأنصاف الحركات: الواو والياء كما في كلمتي (ولد، يلد) لا تختلف عنها في الحركات الطويلة كالواو في كلمة (درسوا) والياء في كلمة (جريء)، لذلك فإنّ عدد مرات ورودهما في الكلام سيزداد؛ لأنّ كلتا الصورتين ستحتسب كما لو كانتا لصوت واحد.

والأصوات المائعة وهي: اللام والنون والميم والراء، تعدّ أسهل الأصوات بعد الحركات وأنصاف الحركات، لذا فهي كثيرة الدوران في كلام الناس، فإذا أضفنا إليها الفاء والباء كوتت ما سماه القدماء أحرف الذلاقة، التي قال عنها الخليل: " فلما ذلّقت الحروف الستة، ومذّل بهن اللسان، وسهلت عليه في المنطق، كثرت في أبنية الكلام³."

وفي رأيي أن سهولة هذه الأصوات لا تتبع من مخرجها من طرف اللسان فحسب، بل تستمدّها من أمرين آخرين هما:

1 — أنّ هذه الأصوات تشبه الحركات في أمرين هما: قوة وضوحها السمعيّ، وصفة الجهر⁴.

2 — أنّ كلّ صوت من هذه الأصوات يمتاز بصفة لا توجد في غيره، وهي صفات تزيد من سهولة نطقها، فاللام صوت انحرافي، والميم والنون أنفيان⁵، والراء تكراري⁶، وهذا في رأيي — سبب تسميتهم هذه الأصوات: الأصوات المائعة، إذ يجد الهواء مخرجاً آخر يميع منه لحظة التقاء عضوي النطق.

من أجل ذلك كلّ كانت أصوات الحركات وأنصاف الحركات والأصوات المائعة أكثر الأصوات دوراناً على الألسن، فسهولتها ووضوحها السمعي جعلها حروفاً كثيرة الاستعمال.

¹ ابن دنينير، إبراهيم بن محمد، نقلًا عن مرياتي، علم التعمية، 2 / 235 .

² النوري، محمد جواد: فصول في علم الأصوات، ص 243 .

³ الفراهيدي، العين، 1 / 52 .

⁴ النوري، محمد جواد: فصول في علم الأصوات، ص 228

⁵ السابق، ص 241

⁶ ابن جني: سر صناعة الإعراب، 191/1

وكما كانت السهولة سبباً في كثرة الاستعمال، فإن الثقل والصعوبة سيشكلان سبباً قوياً في قلة استخدام أصوات معينة، فالأصوات قليلة الدوران تتوزع على ثلاث مجموعات باعتبار المخارج، وهي:

1. الأصوات الأسنانية وهي: الطاء والذال والطاء.
2. الأصوات الأسنانية اللثوية وهي: الطاء والضاد والصاد والزاي.
3. الأصوات الطبقيّة وهي: الغين والحاء.

فالأصوات الأسنانية واضحة الكلفة في نطقها، فهي تقتضي وضع اللسان بين الأسنان ممّا يُجهد الناطق، وهي أصوات احتكاكية، ومن المعلوم أن الأصوات الاحتكاكية تحتاج إلى جهد أكبر من الأصوات الانفجارية، فضلاً عن ذلك فإن صوت الطاء الذي يحتل المرتبة الأخيرة — غالباً — من حيث الاستعمال، هو صوت تنفرد اللغة العربية بوجوده فيها، إذ " ليس في شيء من الألسن طاء غير العربية¹". وهو إضافة إلى مخرجه الأسناني وصفة الاحتكاك فيه، فإنه صوت مجهور مفخّم² مما يزيد من ثقله وصعوبة نطقه.

أما المجموعة الثانية فهي تضمّ أصواتاً تنفرد بصفات تجعلها مميّزة من غيرها من الأصوات، فالصفات المميّزة لبعض الأصوات من شأنها أن تكسب الصوت أحد أمرين: الخفة أو الثقل، فإذا ساهمت الصفة في إكساب الصوت سهولة في مخرجه، كانت صفة خفة وسهولة كصفة الميوعة، أما إذا أكسبت الصفة الصوت ثقلاً وصعوبة في النطق، وذلك بتكليف اللسان جهداً إضافياً، فهي صفة ثقل وصعوبة، فالطاء والضاد والصاد والطاء تمتاز بصفة الإطباق، التي تُلزم مؤخر اللسان الارتفاع أثناء النطق بها نحو الطبق، والتحرك نحو الجدار الخلفي للحلق³، مما يعني أن هذه الصفة تكلفه جهداً إضافياً، وهذا يجعل الأصوات التي تحمل هذه الصفة أصواتاً ثقيلة، وبما أنها ثقيلة فمن الطبيعي إذن أن تقلّ في الكلام.

والزاي والصاد يمتازان بصفة الصفير، التي هي صفة قوة في الصوت، تحدث نتيجة " تضيق أخدودي بين نصل اللسان والجزء الخلفي من حافة اللثة⁴". وقد عرفها القدماء بأنها

¹ الفراهيدي، العين، 1 / 53 .

² النوري، محمد جواد، وحمد، علي خليل: فصول في علم الأصوات، ط1، نابلس: مطبعة النصر، 1991 . ص 239 .

³ السابق، ص 229

⁴ النوري، محمد جواد: فصول في علم الأصوات، ص 227.

حدة الصوت وشبهوا الصوت الناتج عنها بالصوت الخارج نتيجة ضغط ثقب¹. وهذه الصفة تحتاج إلى جهد إضافي مما يجعل الأصوات المتّصّفة بها أصواتاً قليلة الدوران في الكلام.

والمجموعة الأخيرة من الأصوات قليلة الدوران تضمّ صوتين طبقيين، هما: الغين والحاء، وهذان الصوتان إضافة إلى كونهما صوتين احتكاكيين، فهما صوتا استعلاء، " ومعنى الاستعلاء: أن تتصعد في الحنك الأعلى². " وهذا التصعد يُلزم للسان حركة لا يقوم بها عند إنتاج غيرهما من الأصوات الاحتكاكية المستقلة، مما يقتضي بذل جهد أكبر، مما يجعل صفة الاستعلاء صفة تُكسب الصوت ثقلاً، واجتماعها مع صفة الاحتكاك يجعل صوتي الحاء والغين صوتين ثقيلين على اللسان قليلين في الكلام.

¹ ابن الطحّان: مخارج الحروف وصفاتها، نقلا عن عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية. ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع. 1998. ص 274 .

² ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1 / 62 .

الفصل الثاني : اختلاف نسبة المهمل وفقاً لأصول اللغة العربية

قال الخليل: "كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، فالثنائي على حرفين نحو: قد، لم، هل، لو، بل، ونحوه من الأدوات والزجر. والثلاثي من الأفعال نحو قولك: ضرب، خرج، دخل، مبني على ثلاثة أحرف. ومن الأسماء نحو: عمر، وجمل، وشجر، مبني على ثلاثة أحرف. والرباعي من الأفعال نحو: دحرج، هملج، قرطس، مبني على أربعة أحرف. ومن الأسماء نحو: عبقر، وعقرب، وجندب، وشبهه. والخماسي من الأفعال نحو: اسحنكك، واقشعر، واسحفر، واسبكر، مبني على خمسة أحرف. ومن الأسماء نحو: سفرجل، وهمرجل، وشمردل، وكنهيل، وقرعبل، وعققل، وقبعثر، وشبهه¹."

فظاهر كلام الخليل أنّ أبنية العربية أربعة وهي: الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، فالثنائي يكون في الأدوات وكلمات الزجر ولا يكون في الأفعال أو الأسماء، وقد بين في موضع آخر أنّ الأسماء التي جاءت على حرفين، إنما هي منقوصة، وأنّ تمامها حرف محذوف يُردّ إليها بالجمع أو التصغير². أما الثلاثي والرباعي والخماسي فيكون في الأفعال والأسماء على السواء.

وفي هذا الرأي مخالفة لآراء كثير من العلماء القدامى والمحدثين، من ناحيتين:

الأولى: في اعتبار الثلاثي أقلّ ما يكون عليه الاسم أو الفعل، وأنّ الثنائي لا يكون إلا في الأدوات وكلمات الزجر، ويؤكد هذا قوله في موضع آخر: "الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف³" ففي هذا الرأي مخالفة لما ذهب إليه بعض المحدثين من عدّهم الثنائي أصلاً انبثق منه الثلاثي وغيره من الأبنية⁴.

الثانية: في جعله الخماسي أقصى أبنية الأفعال، وقد نصّ على ذلك صراحة بقوله:

¹ الفراهيدي، العين، 1 / 48 - 49

² السابق، 1 / 50 .

³ السابق، 1 / 49 .

⁴ شاهين، توفيق محمد: أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية. ط 1. القاهرة: مكتبة وهبة. 1980. ص 29 .

" وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها زائدة على البناء، وليست من أصل الكلمة مثل: قرعلانة، إنما أصل بنائها قرعل، ومثل: عنكبوت، إنما أصل بنائها: عنكب¹."

فهذا كلام يعارض رأي العلماء الذين ذهبوا إلى أن الخماسي لا يكون إلا في الأسماء، أما الرباعي فيكون في الأسماء والأفعال، فما هو ذا سيبويه يقول في باب (عدة ما يكون عليه الكلم): " ثم بنات الخمسة، وهي أقل، لا تكون في الفعل البتة ... وأما بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة نحو: عضر فوط، ولا تبلغ سبعة كما بلغت الثالثة والأربعة؛ لأنها لا تكون في الفعل فيكون لها مصدر²."

وقال ابن الأنباري، في باب التعجب، في معرض ردّه على سؤال مُفترَض وهو: " لِمَ كان فعل التعجب منقولاً من الثلاثي دون غيره؟ " : " الأفعال على ضربين: ثلاثي ورباعي، فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعي؛ لأنك تنقله من أصل إلى أصل، ولم يجز نقل الرباعي إلى الخماسي؛ لأنك تنقله من أصل إلى غير أصل؛ لأن الخماسي ليس بأصل³."

فهو إذ يعترف بأصالة الثلاثي والرباعي، فإنه لا يعدّ الخماسي أصلاً، لأنّ الخماسي لا يكون في الأفعال إلا مزيداً فيه، وإلى مثل هذا ذهب ابن الحاجب عندما قال: " وأبنية الاسم الأصول: ثلاثية ورباعية وخماسية، وأبنية الفعل: ثلاثية ورباعية⁴."

فالأصول عند العلماء ثلاثية ورباعية وخماسية في الأسماء، وثلاثية ورباعية في الأفعال، أما الخليل فلم يفرّق بين الأسماء والأفعال، بل جعل الخماسي أقصى ما يمكن أن يبلغه بناء كل منهما.

أما المعاجم العربية، وعلى رأسها العين، فالأصول فيها أربعة: الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، وهي تختلف في نسبة ورودها، كما سنبين لاحقاً إن شاء الله - تعالى - ، وما دامت المعاجم التي يفترض أن تكون صورة عن الاستخدام الفعلي للألفاظ والكلمات، قد اشتملت على أصول خماسية، فإننا لا نملك إلا أن نقرّ بأصالة الخماسي في الأفعال والأسماء

¹ الفراهيدي، العين، 1 / 49 .

² سيبويه، الكتاب، 4 / 230 .

³ ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة. ط1. بيروت: دار الجيل. 1995. ص

120 .

⁴ ابن الحاجب، عثمان بن عمر: الشافية في علم التصريف. تحقيق حسن أحمد العثمان. ط1. 1995. ص 6 .

على حدّ سواء، وإن كان قليلاً في الاستخدام لثقله على اللسان، ولعلّ قلة استخدامه هي التي جعلت العلماء – لا سيما علماء النحو – يخرجونه من دائرة الأصالة ولا يعدّونه فيها.

أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية :

كثر الجدل حول منشأ أصول اللغة العربية، فمن قائل إنها كانت ثنائية في مبدئها، ومن ثمّ تطوّرت عبر وسائل عدّة، لينبثق الثلاثي وغيره من الأبنية من رحم الثنائي، أمثال: جرجي زيدان وعبدالله العلايلي والكرملي، إلى منافح عن الثلاثية رافض الثنائية لا سيما في الأفعال والأسماء، مسلماً بوجودها في الحروف و بضع كلمات قلائل، وهذا ما عليه معظم القدماء، وعلى رأسهم الخليل¹.

وقد بذل كلّ فريق ما وسعه من جهد لإثبات نظريته، والبرهنة على صحتها، فالمنادون بالثنائية يرون فيها اتساقاً وتناسباً مع المرحلة الأولى من مراحل تكوّن اللغة، التي يتصوّر أنّها ابتدأت بمحاكاة الأصوات المختلفة²، سواء أكانت أصواتاً موجودة في الطبيعة، كصوت الشجر والماء والرعد وغير ذلك من الأصوات، أم كانت أصوات الحيوانات أو أصوات الأشياء والموادّ التي يستعملها الإنسان.

وليس المحدثون بدعاً من الذين خلوا من قبلهم في الذهاب هذا المذهب، فقد سبقهم ابن جني إليه وهو بدوره قد بيّن أنّ آخرين قبله ذكروه، وهذا واضح من قوله: "وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللغات كلّها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الرياح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الطيبي، ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب مُتَقَبَل³".

وعبارته الأخيرة تدلّ على أنّه قد تلقّى هذا الرأي بالقبول، مما جعله يفرد له باباً في كتابه لغرض يداني الرأي السابق ويدعمه، ذلك هو باب "إمساس الألفاظ أشباه المعاني" حيث قرّر فيه أنّ بين الصوت ومدلوله علاقة طبيعية⁴.

¹ انظر الفراهيدي: مقدمة العين، 48/1. وانظر شاهين، توفيق محمد: أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية. ط1. القاهرة :

مكتبة وهبة. 1980. ص29 وما بعدها.

² زيدان، جرجي: الفلسفة اللغوية. ط1. بيروت: دار الجيل. 1982. ص 72 .

³ ابن جني، الخصائص، 1 / 46 - 47 .

⁴ السابق ، 2 / 152 .

وبعد هذه المرحلة أخذت الألفاظ الثنائية تكتنز لتتحول بشكل تدريجيّ إلى كلمات ثلاثية، وقد تمّ هذا الاكتناز بعدة طرق، حصرها (جزييس) في خمس طرق، هي:

- تضعيف الحرف الثاني.
- إضافة حرف علة إلى أول المادة أو وسطها أو آخرها.
- إضافة حرف من أحرف الذلاقة على المادة الثنائية، مثل: قص، قضم، قصر، قصب، قصف، قصل.
- إضافة أحد أحرف الحلق إلى المادة الثنائية، مثل: فق: فقأ، وفتح، وفتح.
- إضافة حرف من أحرف الصفير إلى المادة الثنائية، مثل: فل، فلز¹.

وقد ذكر الأب أنستاس الكرملّي الطريقتين الأولى والثانية في أثناء حديثه عن نشوء المفردات، فرأى أنّ أول طور من أطوار الثنائي كان في المضاعف والأجوف والناقص، ويكون المضاعف ثلاثياً إذا لم يتخيّل الناطق الحركة فيه، ويكون رباعياً إذا تخيّل الحركة فيه، ولما لم يكف المضاعف للتعبير عن حاجات الإنسان المختلفة طفق يطور ألفاظه بإطالة حركات الثنائي، فنشأ المعتلّ والأجوف والناقص، نتيجة لإطالة حركة الحرف الأول أو الثاني، وقد ضرب مثلاً لتينك الطريقتين بالفعل (صرّ) الذي هو حكاية لصوت صرّار الليل، فلما أراد الناطق أن يوضح الحرف الأخير قال: صرّ، لكنه عندما رأى الصرّار يكرّر صوته قال: صرصر، وبمدّ حركة الصاد أصبحت الكلمة (صار)، فعبروا بها عن التصويت بشكل عام، ولم يخصصوها بصرار الليل، أما عندما مدوا حركة آخره قالوا: " صرى يصري " وأطلقوه لمعنى القطع.

وقد قرّر الكرملّي أنّ هذه المرحلة من مراحل تطوّر الثنائي إلى ثلاثي مضاعف أو معتل، تلتها نشأة المهموز، ثم ظهر أخيراً المثال الواوي واليائي².

ولا ندري أيّ سند علميّ اتكأ عليه الكرملّي في رأيه هذا، لا سيما فيما يتعلق بنشأة المهموز والمثال، وأنهما ظهرا بعد أن نشأ المضعّف والأجوف والناقص، فهو لم يذكر أية أمثلة يبيّن من خلالها طريقة تطوّرهما عن الثنائي، فقد يبدو كلامه على نشأة المضعّف والأجوف والناقص معقولا، أو قريبا من التصوّر، لكن كيف يمكن للمهموز أن يتطور عن الثنائي؟ وهل هناك أية كلمات مهموزة يمكن أن تُردّ إلى أصول ثنائية، بحيث تؤدي مؤداها بعد تجريدها من الهمزة، مهما كان موقع الهمزة من الكلمة؟

¹ شاهين، توفيق محمد: أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية. ص 46 – 49 .

² الكرملّي، أنستاس ماريّ: نشوء اللغة العربية ونموها واکتھالها. القاهرة: المطبعة العصرية. 1938. ص 9 – 10 .

وقد حاول إقناعنا بأنّ الأجوف والناقص كانا نتيجة لإطالة حركات الصوامت، فكيف يفسّر نشأة المثال، أضف إلى ذلك أنّ رأيه في الأجوف والناقص يناقضه رأي آخر للنحاة يرجع كلّ ألف في وسط الفعل أو آخره إلى واو أو ياء.

ويرى جرجي زيدان أنّ ثمة وسيلة أخرى من وسائل تحوّل الكلمات من الثنائية إلى الثلاثية، وهذه الوسيلة هي النحت، فكثير من العلماء قالوا بإمكان تكوّن الرباعي نتيجة للنحت، لكنه يقول بإمكان حدوثه في الثلاثي كذلك، فيفترض أنّ كثيراً من الكلمات الثلاثية قد تكونت جراء نحت كلمتين ثنائيتين، ويضرب مثلاً لذلك بالفعل قطف الذي يفيد القطع والجمع، ويرى أنه جاء من نحت الثنائيين: قَطّ ولف¹.

وطريقة النحت هذه، وإن صدقت على بعض الأصول، إلا أنها لا تصلح لتفسير الثلاثي كلّهُ أو جلّه، أو حتى جزء كبير منه، ولو مضى في بيانها وذكر الأمثلة عليها لعزّ عليه ذلك ولاحتاج إلى كثير من التكلّف، ولما استطاع في النهاية أن يثبت صحتها.

لكن ما ذكره من أنّ ثمة أصولاً تشترك جميعها في معنى واحد اكتسبته من الحرفين: الأول والثاني، ولم يكن للحرف الثالث دور سوى توجيه المعنى أو تنويعه فهذا أمر مُتقبّل والشواهد عليه كثيرة، ذكره القدماء من أمثال ابن فارس في المقاييس²، على نحو ما نراه من اشتراك: قط، وقطع، وقطم، وقطل، وقطب، في معنى واحد وهو: القطع، الذي يتضمنه حرفا: القاف و الطاء (قط) ولا يخفى أنّ هذا الأصل هو حكاية صوت في حد ذاته.

ويرى يحيى جبر أنّ الإنسان قد تكلم بصوتين بادئ الأمر، "وصرف هذين الحرفين لدلالة تقع على معنى تترجمه حركة جهاز النطق، حال التصويت بهما وما يصاحبها من عمل... ثم تطوّرت الحياة وتعقدت، فجمدت معان، فاضطرّ إلى زيادة صوت ثالث³."

أما المنادون بالنظرية الثلاثية، فيعدّون الثلاثي أصل الأبنية، فالخليل بن أحمد يرى أنّ اللغة العربية ثلاثية الجذور، وأنّ الكلمات الثنائية الواردة في اللغة لا تخلو من أحد أمرين:

▪ فإما أن يكون لها أصل في الثلاثي، مثل: دم وفم ويد، إذ إن أصلها: دمي وفوه ويدي، على الترتيب، لكنها تعرّضت للحذف مما جعلها ثنائية، وآية ذلك أنّ المحذوف

¹ جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية، ص 74 .

² ابن فارس، مقاييس اللغة، 12/5، 101 – 105 .

³ جبر، يحيى عبد الرؤوف: الصوت لفظاً ومعنى. مجلة اللسان العربي. العدد 37. 1993. ص 37 .

يعود إليها بالتصريف، ألا ترى أنك تقول: أيديهم في الجمع، ويُدبّية في التصغير؟ كما أنك تقول: دميت يده، وتجمع فم على أفواه، فيكون الذهاب منها واوا أو هاء، وإنما دخلت الميم عوضاً منهما، ومنهم من قال: إن أصل فم: فمو، مستدلّين بنتنيتها على (فموان)¹.

■ ومن الثنائي ما لا أصل له في الثلاثي، مثل: "الأدوات وأسماء الزجر والحكايات، نحو: من، وعن، وصه، ومه، وطق، وقه"².

وقد تبع سيبويه أستاذه الخليل في رأيه هذا، حيث قال بعد أن ذكر عدة أبنية الكلام: "فعلى هذا عدة حروف الكلم، فما قصر عن الثلاثة فمحذوف، وما جاوز الخمسة فمزيد فيه"³.

ومن الجدير بالذكر أنّ القول بثلاثية الجذور العربية هو مذهب جمهور النحاة والصرفيين، لذا نراهم قد بنوا الميزان الصرفي على هذا الأساس، فلا ميزان للثنائي، وأقلّ ما توزن به الكلمة هو ميزان الثلاثي (فعل)، وعلى هذا فإن ما يعدّه الثنائيون ثنائياً ضُعّف في مرحلة ما من مراحل تطوّره ويجب أن يوزن على فع⁴، مثل: ردّ وشدّ وعدّ، يعدّه الصرفيون ثلاثياً ويزنونه على فعل.

وفي يقيني أنّ لا طائل من هذا الجدل حول النشأة الأولى للألفاظ، وهل نشأت ثنائية أم ثلاثية، فما يهمنا هو واقع اللغة الآن، إذ إن هذا الواقع يقرر تفوق الأصول الثلاثية في العدد والاستخدام، وهذا أمر يقرّه حتى الداعون للثنائية، من أمثال العلايلي الذي يقول: إن "الثلاثي وحدة كَلِم العربية وعليه استقرت في الثروة البالغة عظماً واتساعاً، وعلى ملاحظة الثلاثي بنى اللغويون أبحاثهم في المعاجم والقواميس"⁵.

فما دامت اللغة العربية قد استقرت على الأصول الثلاثية، وأن الأصول الثنائية كانت مرحلة تاريخية مضت وانقضت؛ لتفسح المجال أمام الثلاثي للظهور والتربّع على عرش الاستعمال اللغوي، فلماذا نعني أنفسنا إن بجدل لن يقود إلى شيء؟

¹ الفراهيدي، العين، 1 / 50 – 51 .

² ابن عباد، المحيط في اللغة، 1 / 57 .

³ سيبويه، الكتاب، 4 / 230 .

⁴ شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، ص 91 .

⁵ العلايلي، عبد الله: مقدمة لدرس لغة العرب. القاهرة: المطبعة العصرية. ص 199 .

إنني أتفق مع وجهة النظر القائلة إن اللغة العربية قد تكون ثنائية النشأة، فالثنائي ببساطته وقلة المفردات التي يمكن أن تتكوّن منه، يتناسب مع حياة الإنسان في عصوره الأولى، تلك الحياة التي كانت تتسم بالبساطة والخلوّ من التعقيد، ففي تلك المرحلة المبكرة من تاريخ اللغة لم يكن الإنسان بحاجة إلا إلى عدد قليل من الكلمات للتعبير عن حاجاته الأساسية، فلما تطور الإنسان بتطور بيئته، واتساع مجتمعه، وتعدّد احتياجاته وتعقّدها، كان لا بد أن تتطور لغته كذلك؛ لتوائم احتياجاته المتجددة، إذ لم يعد الإنسان يجد في الكلمات الثنائية متسعاً لتلك الاحتياجات، فكان لا بد من زيادة عدد أصوات كلماته؛ لتكون قادرة على التعبير عن مراده، ومن هنا نشأ الثلاثي ثم الرباعي والخماسي، لكن الأسبقية التاريخية المفترضة للثنائي، لا تمنحه أية ميزة على الثلاثي، بل على العكس من ذلك فإنّ الثلاثي أسهل من الثنائي وأكثر استعمالاً منه، كما أنه الأعدل بين الأبنية.

أفضلية الثلاثي بين أبنية الكلمة العربية :

تبيّن فيما سبق أنّ الأصول اللغوية قد تكون ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية، وأنّ جدلاً واسعاً دار بين علماء اللغة حول نشأة أصول اللغة العربية، فمنهم من رأى أنها كانت ثنائية، في حين رأى فريق آخر أنها نشأت ثلاثية.

لكننا إذا تتبعنا المعاجم اللغوية القديمة منها والحديثة، وجدناها تزخر بالأصول الثلاثية، التي تشكّل الغالبية العظمى من الأصول اللغوية الموجودة في المعاجم، وما المعاجم إلا صورة عن الاستعمال اللغوي الفعلي للألفاظ، فما نجد فيها من تفوّق الجذور الثلاثية على غيرها، نواجهه كذلك في حياتنا، إذ إنّ أكثر الكلمات المستعملة في كلامنا هي كلمات ثلاثية، أو مشتقات من أصول ثلاثية.

وقد تحدّث القدماء عن أفضلية الثلاثي، وذكروا أنّه هو البناء الأعدل بين الأبنية الأخرى، وحاولوا تعليل ذلك بعلم مختلفة، منها: قلة أحرفه، لكنّ هذا السبب يصدق في تفضيل الثلاثي على الرباعي والخماسي، في حين نجده غير مقنع فيما يتعلق بالثنائي؛ إذ إنه أقلّ عددًا من الثلاثي، فكان لا بد من وجود سبب آخر لتفضيل الثلاثي، الأمر الذي حاول ابن جني بيانه عند حديثه عن تمكّن الثلاثي وأفضليته على الثنائي، حيث بيّن أنّ قلة أحرف الثلاثي ليست السبب الأوحد في تفضيله، بل ثمة سبب آخر لذلك، وهو: "حجز الحشو الذي هو عينه، بين فائه ولامه، وذلك لتباينهما ولتعادي حالتهما؛ ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحرّكاً، وأن الموقوف

عليه لا يكون إلا ساكنًا، فلما تنافرت حالاهما وسّطوا العين حاجزًا بينهما، لئلا يفجؤوا الحس بصد ما كان آخذًا فيه، و منصبًا إليه¹."

والرأي عندي أن الثلاثي مفضل على غيره من الأبنية لتوسطه بينها، فأقصى ما تكون عليه الأبنية خمسة أحرف، وبهذا يحتل الثلاثي واسطة الأبنية من حيث العدد، وكل شيء زاد على التوسط أو قلّ عنه فهو مُستتقلّ مُستكره، فالثنائي قليل والرباعي والخماسي كثير، وكلما تجافت الكلمة عن التوسط زاد استقلالها فأهملت، لذا نجدهم قد أهملوا كثيرًا من الثنائي – على قلته – كما أهملوا أكثر الرباعي، في حين لم يستعملوا من الخماسي إلا النزر القليل، كما أنّ علماء البلاغة قد جعلوا التوسط في عدد أحرف الكلمة شرطًا في فصاحته، وبيّنوا أنّ المتوسّط منها إنّما يكون على ثلاثة أحرف².

فالثنائي مستتقل لأنه يقلّ عن حد التوسط، لذا فهو قليل المورد في كلام الناس، أضف إلى ذلك أنه " مضبوط العدد في الإحصاء"³ مما يجعله غير كاف للتعبير عن كثير من المعاني. أما الرباعي والخماسي، فهما يزيدان عن التوسط مما يجعلهما ثقيلين على اللسان لكثرة حروفهما، من هنا لم يستعمل الناطق العربي جميع أوجه تركيبهما، فالأصل الرباعي الواحد ينقسم إلى أربعة وعشرين وجهًا، وهي حاصل ضرب عدد أحرفه في أوجه الثلاثي الستة، لكن المستعمل من هذه الأوجه قليل⁴، والخماسي يتركب منه مئة وعشرون وجهًا، وهي حاصل ضرب أحرفه الخمسة في أوجه الرباعي، وقد ذكر الخليل أن المستعمل من أوجه الخماسي قليل، وأن أكثره مهمل⁵. حتى الأوجه المستعملة من الرباعي والخماسي – على قلتها – فإنها لا تُستعمل إلا بشروط، ذلك أن الرباعي والخماسي ثقيلان يحتاجان إلى كلفة وجه في نطقهما، فلا بدّ إذن من تكوينهما من أحرف سهلة تعدّل من الثقل الناتج عن نطقهما، وهذه الأحرف هي أحرف الذلاقة، وهي: الراء واللام والنون والفاء والباء والميم، فأيّما كلمة رباعية أو خماسية خلت من حرف أو حرفين أو أكثر من هذه الأحرف، حُكِمَ عليها بأنّها مبتدعة ليست من كلام

¹ ابن جني، الخصائص، 1 / 56 .

² السبكي، بهاء الدين: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. تحقيق عبد الحميد هندراوي. ط 1. بيروت: المكتبة العصرية. 2003. 66/1 .

³ ابن عباد، المحيط في اللغة، 1 / 59 .

⁴ ابن جني، الخصائص، 1 / 61 .

⁵ الفراهيدي، العين. 1 / 59 .

العرب، إلا بضع كلمات قلائل هنّ شواذّ، ومع ذلك فإنهم اشترطوا لقبولها اشتمالها على أحد حرفي الطلاقة¹ أو كليهما، وهما: العين والقاف، وعلى السين والدادل أو أحدهما².

لكن ينبغي ألا يفهم ممّا سبق أن الثلاثي مستعمل بكلّيته، فبالرغم من كونه أفضل الأبنية وأعدلها وأخفّها، إلا أنه لم يسلم من الإهمال، لكنّ نسبة مهمله أقلّ بكثير من نسبة المهمل في الرباعي والخماسي.

ولو تتبعنا المعاجم العربية، لوجدنا الحظّ الأوفر منها مخصّصًا للجذور الثلاثية، في حين تضرب تلك المعاجم صفحًا عن ذكر الجذور الرباعية والخماسية، إلا ما قلّ منها ونزر، ويتجلى ذلك من خلال الدراسات الإحصائية لجذور بعض المعاجم العربية، مثل: دراسة علي حلمي موسى للسان العرب، التي ذكر فيها أن عدد جذور اللسان يبلغ: تسعة آلاف ومنتين وثلاثة وسبعين جذرًا (9273)، تشكل الجذور الثلاثية قرابة السبعين بالمئة من مجموعها (70,5%) إذ يصل عددها إلى ستة آلاف وخمسمئة وثمانية وثلاثين جذرًا (6538)، أما الجذور الرباعية فعددها: ألفان وأربعمئة وثمانية وخمسون جذرًا (2458)، أي ما نسبته: (27,5%) من مجموع جذور المعجم، في حين يقلّ عدد الجذور الخماسية الواردة في اللسان ليصل إلى مئة وسبعة وثمانين جذرًا (187)، تمثّل اثنين بالمئة من مجموع جذور المعجم³.

وفي الدراسة الإحصائية التي أجراها يحيى ميرعلم على جذور خمسة معاجم عربية، توصل إلى أن جملة الجذور المتحصلة في تلك الدراسة يبلغ: أحد عشر ألفًا وثلاثمئة وسبعة وأربعين جذرًا (11347)، تشكل الجذور الثلاثية ما نسبته (63,43%) من مجموع الجذور، حيث يصل عددها إلى (7198) جذرًا، أما الجذور الرباعية فقد بلغت (3739) جذرًا، أي ما نسبته (32,95%) من مجموع الجذور المتحصلة في الدراسة، وهي نسبة وإن كانت قليلة مقارنة بما يمكن تكوينه رياضياً من حروف اللغة الثمانية والعشرين، إلا أنها تعد مقبولة إذا ما قورنت بالجذور الخماسية الواردة في المعاجم الخمسة موضع الدراسة، والتي لم تتجاوز المئتين وخمسة وتسعين جذرًا (295)، أي ما يعادل (2,29%) من مجموع جذور تلك المعاجم⁴.

¹ الطلاقة: هي قوة وضوح الصوت، و صوتا الطلاقة هما: العين والقاف. انظر: الصيغ، عبد العزيز: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية. ط 1. بيروت: دار الفكر المعاصر. 2000. ص 172 .

² الفراهيدي، العين، 1 / 52 - 54 .

³ موسى، علي حلمي، إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكمبيوتر، الكويت: جامعة الكويت، 1972، ص 19-23.

⁴ علم، يحيى مير، المعجم العربي دراسة إحصائية، ص 61، 76، 109 .

وبنظرة عجلى إلى نتائج الدراسات الإحصائية السابقة، نجد أن تمّ قاسماً مُشترَكاً بينها، وإن اختلفت الأرقام والنسب، ألا وهو: تفوق الثلاثي على الرباعي والخماسي، وأنّ الجذور الثلاثية تشكل ما يقارب ثلثي الجذور المستخدمة في اللغة، في حين يشترك الرباعي والخماسي في الثلث الأخير، الذي يستأثر الرباعي بمعظمه، ولا يبقى للخماسي إلا نسبة ضئيلة منه، أضف إلى ذلك أن نسبة المستخدم من الأصول الثلاثية إلى ما يُسمح به رياضياً هي نسبة كبيرة، مقارنة بما هو مستخدم من الرباعي والخماسي، أو بعبارة أخرى فإن المهمل من الأصول الثلاثية أقل بكثير من الأصول المهملة من الرباعي والخماسي، فمن المعلوم أن العدد المسموح به رياضياً للجذور الثلاثية هو: حاصل ضرب حروف اللغة الثمانية والعشرين بعضها ببعض ثلاث مرات، أي: ($28 \times 28 \times 28 = 21952$) ، وأن عدد الجذور الرباعية التي يمكن تشكيلها من حروف اللغة يبلغ (548800) جذر، وهي ناتج ضرب ($28 \times 28 \times 28 \times 25$) وذلك لأن الموقع الأول من الجذر الرباعي لا يمكن أن تشغله (الألف والواو والياء والهمزة)، في حين يصل عدد الصور الممكنة رياضياً للبناء الخماسي إلى (9765625) صورة، بإخراج الهمزة والألف والواو والياء من عملية الإحصاء ؛ لأنها لا تقع في الخماسي إلا شاذة¹.

وأياً ما كان احتساب الألف والواو والياء والهمزة في إحصاء الصور الممكنة للرباعي والخماسي، أو إقصائها عن الإحصاء، ومهما اختلفت الأرقام النهائية للصور الممكنة للأبنية الثلاثية والرباعية والخماسية من كتاب لآخر، فإن ما يهمنا في هذا المقام وما يلفت انتباهنا هو نسبة المهمل إلى المستعمل في كل بناء من أبنية اللغة ، والجدول التالي يوضح هذه النسب²:

النسبة المئوية للمستعمل	الجذور المستعملة	الجذور الممكنة	البناء
32,8 %	7198	21952	الثلاثي
0,68 %	3739	548800	الرباعي
0,003 %	295	9765625	الخماسي

إن النسب الواردة في الجدول السابق تؤكد ترَبَع الثلاثي على عرش الاستعمال اللغوي، وأنّ الإهمال في الثلاثي وإن كان كبيراً إلا أنه أقل بكثير من الإهمال في الرباعي والخماسي، وهذا يدلّ على أن الثلاثي مفضل على غيره من الأبنية، وأنّ العرب قد أكثرت من استخدامه لأسباب، ربما تُفسّر باعتدال عدد أصواته وتوسطها، مما يجعله خفيفاً على اللسان ، مطاوعاً لأساليب البيان.

¹ علم، يحيى مير، المعجم العربي، 61 ، 76 ، 110 .

² اعتمدت الأرقام الواردة في دراسة يحيى مير علم ؛ كونها حصيل دراسة خمسة معاجم عربية .

الباب الثالث

علل الإهمال

الفصل الأول: علل الإهمال عند القدماء.

الفصل الثاني: علل الإهمال عند المحدثين.

الباب الثالث

علل الإهمال

بعد ما عرضناه في الفصل الثاني من اختلاف نسبة تفشي ظاهرة الإهمال، وفقاً لأصوات العربية ولأبنيته، أصبح من الجلي أن غالبية أصول اللغة العربية مهملة، فنسبة المستعمل إلى المهمل تقارب الثلث فقط، في حين أن حوالي ثلثي أصول اللغة مهملة، مما يستدعي البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذا الإهمال، وتقصي ما يتعلق به من أمور؛ لعلنا نتمكن من الوقوف على منهج العرب في صياغة كلامهم، وعادتهم في التأليف بين أصوات لغتهم.

ومن أجل هذه الغاية لا بدّ من تتبّع ما ورد حول الموضوع في الكتب القديمة والحديثة، ولا سيما تلك التي تحدّث أصحابها عن الموضوع بشكل واضح، أو كان لهم رأي فيه، ومناقشة آرائهم واستنتاج أسباب الإهمال التي ذكروها، ومن ثمّ إجمال أسباب الإهمال التي أوردتها القدماء والمحدثون، وبيان رأي الباحثة فيها، ومع ذلك فإنني لا أدعي استيفاء جميع الكتب التي تحدّثت عن الموضوع.

و قد أثرتُ أن أرتّب آراء القدماء ترتيباً زمنياً، أي بحسب الأسبقية الزمنية لأصحابها؛ لأنّ اللاحق لا بدّ أن يأخذ عن السابق، ويبني على آرائه ويزيد عليها، أما إذا تعاصر اثنان فسنة الوفاة هي المعتبرة حينئذٍ .

الفصل الأول

علل الإهمال عند القدماء

أولاً - الخليل بن أحمد (ت 175 هـ)

كان الخليل أول من أخرج مفهوم المهمل إلى حيّز الوجود، وأوّل من لفت الأنظار إلى ذلك الكمّ الهائل من الأصول المهملة في العربية، وذلك من خلال معالجته الأصول اللغوية في كتاب العين، حيث كان يذكر الأوجه المستعملة من كلّ أصل، وينبّه إلى ما أهمل منها، ومن خلال مقدّمة كتابه التي كانت مفتاحاً لمعظم الأبحاث الصوتيّة التي جاءت من بعده.

وبالرغم من كون الخليل رائداً في هذا الموضوع، وسباقاً إلى بحثه، إلا أنّه لم يذكر من أسبابه وعلله غير ما نجده من إشارات متناثرة في أثناء معالجته أصلاً من الأصول، أو ما نجده في المقدّمة من حديث مقتضب عنه. ولعلّ هذه الأسبقية وتلك الريادة هما العادرتان له من التعمّق في ذكر أسباب الإهمال، إذ يكفي الخليل فضلاً أن كان البادئ، وكلّنا يعلم أنّ البدايات غالباً ما تكون صعبة وغامضة، حتى إذا مضى الزمان عليها، وتناولها الناس بحثاً وتنقيباً، انجلبت وتكشفت حقائقها وغدت أكثر وضوحاً.

وكثيراً ما كان الخليل يفسّر إهمال الأصول بقرب المخرج، ويبين أن ائتلاف صوت ما مع أصوات معينة ممتنع لهذا السبب، على نحو تفسيره امتناع ائتلاف العين مع الحاء، بقوله: "إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما...¹ فيبين صراحة أن قرب المخرج هو المانع من الائتلاف. وعلى هذا النحو فسّر امتناع ائتلاف الحاء مع الهاء، قال: "الهاء والحاء لا تأتلفان في كلمة واحدة أصلية الحروف؛ لقرب مخرجيهما في الحلق، ولكنهما يجتمعان من كلمتين لكلّ واحدة منهما معنى على حدة، كقول لبيد²:
يَتَمَارَى فِي الَّذِي قَلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي حَيْهَلٌ³"

ويبدو أنّ الأصوات الحلقية - في عرف القدماء - لا تأتلف، لأنّ الخليل ردّ كلمة (الهُعُخُع) لاجتماع العين مع الخاء فيها، قال في معرض حديثه عن الرباعي: "ولو كان

¹ الفراهيدي، العين، 1 / 60 .

² البيت من الرمل، وهو في ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق وتقديم إحسان عباس، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، 1962، ص 183.

³ الفراهيدي: العين، 3 / 5.

الهُعْخُع من الحكاية، لجاز في قياس تأليف العرب، و إن كانت الخاء بعد العين، لأنّ الحكاية تحتل من بناء التأليف ما لا يحتمل غيرها بما يريدون من بيان المحكي، ولكن لما كان الهُعْخُع، فيما ذكر بعضهم اسماً خاصاً، ولم يكن بالمعروف عند أكثرهم وعند أهل البصر والعلم منهم، ردّ ولم يُقبل¹. فقوله: " و إن كانت الخاء بعد العين " يدلّ على أنّ اجتماعهما ممتنع.

و قد كان أحياناً يذكر أوجهاً ممتنعة من الائتلاف دونما بيان لسبب امتناعها، على نحو قوله: " القاف والكاف لا يجتمعان في كلمة واحدة إلا أن تكون الكلمة معرّبة من كلام العجم، وكذلك الجيم مع القاف لا يتألف إلا بفصل لازم. وغير هذه الكلمات المعرّبة وهي: الجوالق والقبج ليستا بعربية محضة ولا فارسية². لكننا نستطيع أن نستنتج سبب امتناع ائتلاف القاف مع كل من الكاف والجيم، بناء على ما سبق من تعليقه امتناع ائتلاف الحاء مع العين والهاء، وهو تقارب المخارج، إذ إنّ مخرج القاف من اللهاة ومخرج الكاف من الطبق، و إذا افترضنا أنّ الجيم كانت تنطق كافاً مجهورة، أي قريباً من الجيم القاهريّة³، فإننا سنتمكّن من فهم سبب جمعه بينها وبين الكاف في حكم واحد، وهو: امتناع ائتلافهما مع القاف، و إن كان قد قال بجواز ائتلاف الجيم معها بشرط الفصل بينهما.

وهذا الذي ذكره الخليل سبباً مانعاً من ائتلاف أصوات بعينها، لم يحل دون ائتلاف أصوات أخرى متقاربة المخارج غير التي ذكرها، نحو ما نجده من ائتلاف الفاء مع التاء في (فتح)، وأقرب من ذلك: ائتلاف الشين مع الجيم في: (شجر) وكلاهما من المخرج ذاته، وكذلك ائتلافهما مع الياء في (شجيّ). مما يجعلنا نعتقد أنّ تقارب المخارج ليس سبباً لرفض صور معينة من الائتلاف دائماً، بل لا بدّ من وجود أسباب أخرى لذلك، فصحيح أنّ الكلفة ظاهرة في نطق الحاء والهاء أو العين متجاورتين، وكذلك حال القاف مع الكاف، لكن هل نستطيع أن نجزم بأنّ قرب المخارج هو سبب تلك الكلفة، وبناء عليه يمكن أن نعمّ الأمر فنقول: إنّ تقارب المخارج سبب في الاستئصال.

وفي اعتقادي أنّ السرّ يكمن في الإجابة عن السؤال التالي: لماذا كان ائتلاف الجيم مع الشين مقبولاً بالرغم من انتمائهما إلى المخرج نفسه، في حين كان ائتلاف الحاء مع الهاء أو

¹ السابق 1 / 54 - 55 .

² الفراهيدي، العين، 5/5 .

³ انظر عبدالله، رمضان: أصوات اللغة العربية بين الفصحى واللهجات، ط1، الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، 2005،

ص 93 .

العين أمراً مرفوضاً؟ فالظروف متشابهة في الحالتين، وما كان حائلاً هنا ينبغي أن يكون كذلك هناك، و هل قبول الكلمة أو ردّها منوط دائماً بمخارجها؟ أو ليس من الممكن أن يكون لصفات الأصوات دور في ذلك؟ فلو أمعنا النظر في بعض أنماط الائتلاف الجائزة ممّا تقاربت مخارجها، فإننا سنجد أصواتها تمتاز بصفة أو أكثر من الصفات التي تسهّل عمليّة الائتلاف، أو تسوّغها؛ فالثين وما فيها من تفتّشي والراء وما فيها من تكرار، يسهّلان ائتلاف الجيم معهما، وخفّة الفاء لكونه صوتاً ذليلاً، أمكنت من تأليفه مع التاء، بالرغم من تقارب مخارجيهما.

ثمّ إنّه ذكر أوجهاً أخرى من الائتلاف الممتع مع أنّ المخارج متباعدة، دون أن يعطي تفسيراً لامتناعها، على نحو ما نجده في تأليف الضاد مع الكاف ، فقد قال في أثناء حديثه عن الحكاية المضاعفة من بناء الرباعيّ: " و يجوز في حكاية المضاعفة ما لا يجوز في غيرها من تأليف الحروف، ألا ترى أنّ الضاد والكاف إذا أُلّفتا فبُدئ بالضاد فقل: " ضك " كان تأليفاً لم يحسن في أبنية الأسماء والأفعال إلا مفصّلاً بين حرفيه بحرف لازم أو أكثر، من ذلك: الضنك، والضحك، وأشبه ذلك¹. " فنراه قد اكتفى بذكر صورة التّأليف الممنوعة أو المُستقبحة، دون بيان السبب. فإذا كان التّأليف بين الأصوات الحلقية ممتنع لتقاربها، فما مسوّغ امتناع ائتلاف الضاد مع الكاف بغير فصل، على تباعدهما؟ فالأمر إذن لا يتعلّق بالمخارج وحدها.

وقد تأخذنا الحيرة كلّ مأخذ عندما نعلم أنّ العربيّة لا تقبل في بناء أصولها راءً بعد نون، وهما صوتان ذليّان، ومن المعلوم أنّ الأصوات الذليّة من أخفّ الأصوات و أسهلها، فما وجه الصعوبة في نطق الراء بعد النون؟ ربما قال أحدهم: لأنهما متقاربان، فنقول: هل زال هذا التقارب في: رنا، ورنذ وغيرهما من الكلمات المشتملة على راء بعدها نون، وهي مُتقبّلة مُستحسنّة؟ إنّ مثل هذه الأنماط تحتاج إلى إعادة النظر فيها، والوقوف على الأسباب الحقيقيّة لامتناعها، إذ من غير المنطقيّ أن نردّها إلى تقارب المخارج، ومن ثمّ نسمح بنمط مماثل من التّأليف مع وجود سبب المنع فيه.

وقد أورد الخليل في مقدّمة كتابه أنماطاً أخرى من الائتلاف الممنوع، تتمثّل في بناء الرباعيّ والخماسيّ من الأصوات المصمّنة² دون أن يُمزج بصوت أو أكثر من أصوات الذّلاقة، قال

¹ الفراهيدي، العين، 1 / 56 .

² الأصوات المصمّنة : تشمل جميع الأصوات ما عدا أصوات الذّلاقة ، وسميت بذلك لأنه صُمّت عنها أن تُبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معرفة من أصوات الذّلاقة . انظر سر صناعة الإعراب 65/1 .

الخليل: " فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرفة من حروف الذلق أو الشفوية، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أنّ تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب، لأنك لست واجداً من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية، إلا وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر... وأما البناء الرباعي المنبسط، فإنّ الجمهور الأعظم منه لا يعرَى من الحروف الذلق أو من بعضها إلا كلمات نحواً من عشر كئن¹ شواذ، ومن هذه الكلمات: العسجد والقسطوس والقداحس والدعشوقة والهدعة والزهُزقة... وليس في كلام العرب دعشوقة ولا جلاهق ولا كلمة صدرها (نر) ... وهذه الأحرف قد عرِين من الحروف الذلق ولذلك نزرن فقلن، ولولا ما لزمهن من العين والقاف ما حسن على حال، ولكن العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه؛ لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جرساً. فإذا اجتمعا أو أحدهما في بناء حسن البناء لنصاعتهما، فإن كان البناء اسماً لزمته السين أو الدال مع لزوم العين أو القاف؛ لأن الدال لانت عن صلابة الطاء وكزازتها وارتفعت عن خفوت التاء فحسنت، وصارت حال السين بين مخرج الصاد والزاي كذلك، فمهما جاء من بناء اسم رباعي منبسط معرفة من الحروف الذلق والشفوية، فإنه لا يعرَى من أحد حرفي الطلاقة أو كليهما، ومن السين والدال أو أحدهما، ولا يضرب ما خالف من سائر الحروف الصتم²، فإذا ورد عليك شيء من ذلك فانظر ما هو من تأليف العرب وما ليس من تأليفهم، نحو: فعتج وعتج ودعتج، لا ينسب إلى عربية، ولو جاء عن ثقة لم ينكر، ولم نسمع به ولكن ألفناه ليُعرف صحيح بناء كلام العرب من الدخيل³.

فلا بدّ لما استعمل من الرباعي والخماسي من أن يكون مشتملاً على صوت أو أكثر من الأصوات الذلقية، لكن هذا لا يعني أن يكون خلوه من تلك الأصوات هو السبب في إهماله، فاشتراط اشتماله على صوت أو أكثر من أصوات الذلاقة مرتبط بالرغبة في تخفيف النقل الناتج عن طول الرباعي والخماسي، الذي هو السبب الحقيقي لإهمالهما. لكن كلام الخليل السابق يبدو متناقضاً، وذلك عندما قال: " و ليس في كلام العرب دعشوقة " مع أنه ذكرها من قبل مع الكلمات العربية الشاذة التي جاءت غير مشتملة على صوت ذلقي. فكيف يعدّها مع الكلمات

¹ هكذا وردت الكلمة، وأشار المحقق أنّها وردت في نسخة أخرى من المخطوط "هي كالشواذ" انظر كتاب العين 1/ 53.

² الصتم: الأصوات غير الحلقية، وقد ورد هذا التعريف في اللسان، لكن الخليل لم يقصد هذا المعنى هنا، " و إنما ذكره بمعنى الإصمات "انظر المصطلح الصوتي، ص 191، بذلك على ذلك أنه استخدمه في عبارة أخرى في مقابل أحرف الذلاقة، قال الخليل في حديثه عن المضاعف: " يجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتل،

ومن الذلق والشفوية والصتم. " (العين 1 / 55)

³ الفراهيدي، العين، 1 / 52-54.

الشاذة، ومن ثمّ يقول إنّها ليست عربيّة؟ حتى عندما فسّر معناها قال عنها: " وليست بعربية محضة لتعريفها من حروف الذّق والشفويّة¹ إلا أن يكون قد قصد أنّ العربية تخلو من كلمات مماثلة ل(دعشوقة)، وأنّها ونظائرها ليست من الأبنية التي يُقاس عليها في العربية، لا سيما أنّ تمام عبارته يبيّن أنّه كان يهدف إلى التّحديد الصّوتي، قال: "وليس في كلام العرب دُعشوقة ولا جُلاهق ولا كلمة صدّرها (نَرَ)، وليس في شيء من الألسن ظاءً غير العربية، ولا من لسان الا التّور فيه تتور²."

فأسباب الإهمال التي ذكرها الخليل تنحصر في أمرين هما :

• تقارب المخارج .

• خلوّ الرباعيّ والخماسيّ من الأصوات الذّلقية .

وسنجد أنّ هذين السببين قد أوردهما معظم العلماء الذين تصدّوا للحديث عن ائتلاف الأصوات من بعد الخليل، و ربّما زاد بعضهم عليهما أو فصلّ القول فيهما، لكن تبقى أسباب إهمال أنماط أخرى من مثل: الضاد مع الكاف بغير فصل، أو الراء بعد النون، مجهولة تحتاج إلى مزيد من البحث والنظر.

ثانياً – ابن دريد (ت 321 هـ)

عالج ابن دريد في مقدمة جمهرة اللغة عدداً من القضايا الصوتية، من مثل: مخارج الأصوات، وأوجه ائتلافها و ما يحسن منها وما يقبح، و أثر السياق الصّوتيّ في إبدال الأصوات. وقد بيّن أنّ هدفه من هذا كلّهُ هو معرفة أوجه الائتلاف الجائزة في اللغة، ومن ثمّ تمييز كلام العرب من الدخيل، قال: "... وإنّما عرفتك المجاري لتعرف ما يأتلف منها مما لا يأتلف، فإذا جاءتك كلمة مبنية من حروف لا تولّف مثلها العرب، عرفت موضع الدّخل منها، فرددتها غير هائب لها³." فما هي أوجه الائتلاف الجائزة في اللغة العربية وتلك التي لا تجوز، وفقاً لما ذكره ابن دريد؟

لم يبتعد ابن دريد عمّا ذكره الخليل من استحسان تباعد مخارج الأصوات، بل بيّن أنّ في نطق الأصوات المتقاربة ثقلاً و مشقّة على اللسان، قال: " و اعلم أنّ الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت؛ لأنك إذا استعملت اللسان في حروف الحلق

¹ الفراهيدي، العين، 2 / 286 .

² السابق، 1 / 53 .

³ ابن دريد، جمهرة اللغة، 1 / 46 .

دون حروف الفم ودون حروف الذلاقة، كلفته جرسًا واحدًا وحركات مختلفة؛ ألا ترى أنك لو ألفت بين الهمزة والهاء والحاء فأمكن، لوجدت الهمزة تتحوّل هاء في بعض اللغات لقربها منها، نحو قولهم في " أم والله " هم والله "، وكما قالوا في " أراق " " هراق "، ولوجدت الحاء في بعض الألسنة تتحوّل هاء ... وإذا تباعدت مخارج الحروف حسن وجه التأليف ... واعلم أنه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لصعوبة ذلك عليهم، وأصعبها حروف الحلق، فأما حرفان فقد اجتمعا في كلمة، مثل: أخ بلا فاصلة، واجتمعا في مثل: أخذ وأهل وعهد ونخ، غير أن من شأنهم إذا أرادوا هذا أن يبدأوا بالأقوى من الحرفين، ويؤخّروا الألين، كما قالوا: ورل وويد، فبدأوا بالتاء على الدال وبالراء على اللام، فذُق التاء والدال فإنك تجد التاء تنقطع بجرس قوي، و تجد الدال تنقطع بجرس لين، وكذلك الراء تنقطع بجرس قوي، و تجد اللام تنقطع بغنة، ويدلّك على ذلك أيضًا أن اعتياص اللام على الألسن أقلّ من اعتياص الراء، و ذلك للين اللام¹.

نرى أنّ ابن دريد قد اعتمد على المخارج للحكم على الكلمة من حيث الاستخفاف أو الاستتقال، لكنّه لم يقف عند هذا الحد، بل حاول تفسير سبب الاستتقال – إن وجد –، على نحو تفسيره استتقال التأليف من الأصوات الحلقية دون غيرها، حيث ردّه إلى أنّ اللسان يقوم بحركات مختلفة لينتج صوتًا يكاد يكون واحدًا معها جميعًا. و حاول أن يُثبت ذلك بأنّ العرب تُبدل أحيانًا صوتًا بأخر يقاربه في المخرج، مثل إبدال همزة (أراق) هاء، لكن إن صحّ هذا القول، فلماذا أُبدلت الواو في كلمة (وحد) همزة؟ أو بمعنى آخر لماذا فضلوا الهمزة مع الحاء بالرغم من تقاربهما على الواو مع الحاء بالرغم من تباعدهما؟

فالأمر إذن لا يرتبط بالمخارج وحدها، بل لا بدّ أن يكون للأصوات وصفاتها ودلالاتها دور في ائتلافها أو عدم ائتلافها، ومما يؤكد هذا أننا نجد أنماطًا من الائتلاف الجائز مع تقارب المخارج، على نحو ما نجده في ائتلاف الشين والجيم في (الشجّ والجشّ)، في حين منعوا ائتلاف القاف مع الكاف ائتلافًا مباشرًا بغير فصل، وعللوا ذلك بتقارب المخارج، قال ابن دريد: " وأمّا جنس حروف أقصى الفم من أسفل اللسان، فهن: القاف والكاف ثمّ الجيم ثمّ الشين، فلذلك لم تألف الكاف والقاف في كلمة واحدة إلا بحواجز: ليس في كلامهم فك ولا كق، وكذلك حالهما مع الجيم، ليس في كلامهم جك ولا كج، إلا أنها قد دخلت على الشين لتفشي الشين وقربها من

¹ السابق، 1 / 46 – 47 .

عُكْدَةٌ¹ اللسان، بل هي مجاوزة للعُكْدَة إلى الفم، فقد جاء في كلامهم قَشٌّ، والقَشُّ : مصدر قَشَشْتُ الشيءَ أَقَشَّه قَشًّا، إذا استوعبته ... وقد جمعوا بين الشين و الكاف، فقالوا شُكَّ في الأمر، وكَشَّ البعيرُ: إذا هدر هديرًا خفيفًا ... وقد جمعوا بين الشين والجيم في الشَجَّ والجشَّ².

والظاهر أن ابن دريد ومن قبله الخليل كان هَمَّهما استقراء كلام العرب؛ لمعرفة وجوه الائتلاف الجائزة من الممنوعة، وبما أن غالبية الوجوه الممنوعة مكوَّنة من أصوات متقاربة المخارج، اكتفوا بهذه العلة، دون أن يخوضوا فيما خالف تلك الوجوه.

وقد مضى ابن دريد في إثبات أن العرب لا تَوَلَّف بين الحروف المتقاربة فقال: "و مما يدلُّك أنهم لا يؤلِّفون الحروف المتقاربة المخارج أنه ربما لزمهم ذلك من كلمتين أو من حرف زائد، فيحولون أحد الحرفين حتى يصيروا الأقوى منهما مبتدأً على الكره منهم، وربما فعلوا ذلك في البناء الأصلي. فأما ما فعلوه من بناءين فمثل قوله - تعالى جَلَّ ثَنَاؤُهُ -: "كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون"³. لا يبيِّتون اللام و يبدلون راءً لأنه ليس في كلامهم لراً، إلا أنهم قد قالوا: ورل، وهو دُوَيْبَّة صغيرة أصغر من الضبِّ، وأرل، وهو جبل معروف، لما جاءت الهمزة والواو قبل الراء ... فلما كان كذلك أبدلوا اللام فصارت مثل الراء. ومثله :

"الرحمن الرحيم" لا تستبين اللام عند الراء. وكذلك فعلهم فيما أدخل عليه حرف زائد وأبدل، فتاء الافتعال عند الطاء والظاء والزاي والضاد وأخواتها تحوَّل إلى الحرف الذي يليه، حتى يبدؤوا بالأقوى، فيصيرا في لفظ واحد وقوة واحدة⁴.

إنَّ ما تحدَّث عنه ابن دريد هو نفسه ما سمَّاه المحدثون : (ظاهرة المماثلة)⁵، وهي وإن كان الغرض منها التسهيل والتخفيف، إلا أنها لا تصلح دائماً لأن تكون دليلاً على أن العرب لا تَوَلَّف بين الحروف المتقاربة، فالمماثلة الكلية مثال على تفضيلهم تضعيف الحرف نفسه على تأليف المتجاورة كما ذكر ابن جني⁶ وعلى نحو ما أوضح ابن دريد عندما قال: "فيحولون أحد الحرفين حتى يصيروا الأقوى منهما مبتدأً على الكره منهم"⁷ ومثَّل لذلك بإبدال اللام راء في

¹ عكدة اللسان: أصله والجمع (عُكْد)، وقيل: معظمه، وقيل: وسطه. انظر لسان العرب مادة (عكد).

² ابن دريد، **جمهرة اللغة**، 1 / 44 .

³ سورة المطففين، الآية 14.

⁴ ابن دريد، **جمهرة اللغة**، 50/1

⁵ انظر إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص 178 ، وأحمد مختار عمر: **دراسة الصوت اللغوي**، ص 324، وعبد القادر عبد الجليل: **الأصوات اللغوية**، ص 283 .

⁶ ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 2 / 816 .

⁷ ابن دريد، **الجمهرة**، 50/1

"بل ران"، إلا أنّ المماثلة الجزئية التي مثل لها ابن دريد بإبدال تاء الافتعال طاء بعد الطاء والطاء والضاد والصاد، أو دالا بعد الزاي والذال، لا يمكن أن تكون بسبب تقارب المخارج؛ إذ لو كان تقارب المخارج هو المسبب للإبدال لكان الصوت المُبدل منه بعيداً عن مخرج التاء، لكنّ التاء والطاء والذال من مخرج واحد، ولا يخفى أنّ تنافر صفات هذه الأصوات هو السبب الحقيقي في الإبدال ولا يد للمخارج فيه، وهذا متضمّن في قوله: "حتى يبدأوا بالأقوى، فيصيرا في لفظ واحد وقوة واحدة"¹ وهذه القوة لا تُستمدّ إلا من صفات الأصوات الجديدة التي تُستبدل بالتاء، وهي: الجهر أو التفخيم، وهما صفتان تُكسبان الصوت قوة.

ومثل هذا القول يصدّق على إبدال السين صادًا مع القاف والطاء والخاء، فالصاد والسين من المخرج نفسه، وهي في الوقت ذاته غير مجاورة للقاف والخاء، فلا علاقة للمخارج في إبداله إذن، قال ابن دريد: "فأمّا ما فعلوه في بناء واحد و قوة واحدة، فمثل: السين عند القاف والطاء يبدلونها صادًا، لأنّ السين إذا اجتمعت في كلمة مع الطاء أو مع القاف أو مع الخاء، فأنت مخير إن شئت جعلتها صادًا، و إن شئت جعلتها سينًا، و ليس هذا في كلّ الكلام؛ قالوا: سراط وصراط، وسقر وصرق، وسبخة وصبخة، وسويق وصوصيق، ولم يقولوا الصُّوق بدل السُّوق، إلا أنّ يونس بن حبيب ذكر أنه سمع من العرب: الصُّوق بالصاد. والغين إذا اجتمعت مع السين في كلمة فربما جعلوا السين صادًا والصاد سينًا، قالوا: سوّغته وصوصّغته، وقالوا: أصبغ الله عليه النعمة وأصبغها، ولم يقولوا: صبغت الثوب في معنى صبغت؛ لأنّ السين من وسط الفم مطمئنّة على ظهر اللسان، والقاف والطاء شاخصتان إلى الغار الأعلى، فاستنقلوا أن يقع اللسان عليها ثم يرتفع إلى الطاء والقاف، فأبدلوا السين صادًا لأنها أقرب الحروف إليها لقرب المخرج، ووجدوا الصاد أشدّ ارتفاعًا وأقرب إلى القاف والطاء، و إن كان استعمالهم اللسان في الصاد مع القاف أيسر من استعمالهم إياه مع السين، فمن ثمّ قالوا: صقر، والأصل السين، وقالوا: قسط وإنما هو قسط. وكذلك إن أدخلوا بين السين والطاء والقاف حرفًا حاجزًا أو حرفين لم يكثرثوا وتوهّموا المجاورة في البناء فأبدلوا، ألا تراهم قالوا: صيط، وقالوا في السُّبق: الصَّبِق، وقالوا في السَّويق: الصَّويق. وكذلك إذا جاورت الصاد الدال والصاد متقدّمة، فإذا أُسكنت الصاد ضَعُفت فيحولونها في بعض اللغات زايًا، فإذا تحرّكت ردّوها إلى لفظها مثل قولهم: فلان يزدق في قوله، فإذا قالوا: صدّق قالوها بالصاد لتحركها، وقد قرئ: " حتى يَزْدُر الرّعاء " بالزاي².

¹ السابق، 50/1

² ابن دريد، جمهرة اللغة، 1 / 50 - 51 .

وأعتقد أنّ اليُسْرَ الذي تحدّث عنه ابن دريد في عبارته: " وإن كان استعمالهم اللسان في الصاد مع القاف أيسر من استعمالهم إياه مع السين" إنما مرده إلى صفات الأصوات لا إلى مخارجها؛ فصفة الاستعلاء في الصاد تجعلها أكثر ملاءمة للقاف والطاء والخاء – وجميعها مستعلية – من السين التي تتصف بالاستفال، فالانتقال من صوت مُستقل إلى صوت مُستعلٍ ربما يثقل على ألسنة بعض الناس فيلجؤون إلى الإبدال، في حين يبقى الصوت على حاله عند أولئك الذين لا يجدون مشقة في نطقه. وكما كان تنافر صفات الأصوات سبباً في إبدالها، فإنّه كان سبباً في إهمال كثير من الأصول المشتملة على أصوات متنافرة الصفات.

وتحدّث ابن دريد عن ضرب آخر من الإهمال يتمثّل في إهمال الرباعيّ والخماسيّ المجرد من أصوات الذلاقة، قال: "واعلم أنّ أحسن الأبنية عندهم أن يبنوا بامتزاج الحروف المتباعدة؛ ألا ترى أنّك لا تجد بناء رباعياً مُصمّت الحروف لا مزاج له من حروف الذلاقة، إلا بناء يجيبك بالسين، وهو قليل جداً، مثل: عسجد، وذلك أنّ السين ليّنة وجرسها من جوهر الغنة، فلذلك جاءت في هذا البناء. فأما الخماسيّ مثل: فَرَزْدَقٌ وسَفَرَجَلٌ وشَمَرْدَلٌ، فإنّك لست تجد واحدة إلا بحرف وحرفين من حروف الذلاقة من مخرج الشفتين أو أسلة اللسان، فإن جاءك بناء يخالف ما رسمته لك مثل: دَعَشِقٌ وضَعَشَجٌ وحُضَافِجٌ وصَفَعَهَجٌ، أو مثل: عَقَجَشٌ وشَعَفَجٌ، فإنّه ليس من كلام العرب فارده، فإنّ قوماً يفتعلون هذه الأسماء بالحروف المُصمّمة ولا يمزجونها بحروف الذلاقة، فلا تقبل ذلك كما لا يُقبل من الشعر المستقيم الأجزاء إلا ما وافق أبنية العرب من العروض الذي أسس على شعر الجاهليّة¹."

لكن بملاحظة هذه الكلمات التي ساقها ابن دريد أمثلة على ما أهمل من الرباعيّ والخماسيّ لخلوها من أصوات الذلاقة، نجدها تشتمل أحياناً على صوت من الأصوات الذلقيّة، مثل: (حُضَافِجٌ) و(صَفَعَهَجٌ) و(شَعَفَجٌ) فقد اشتملت جميعها على الفاء، فلماذا أهملت إذن؟ لا شكّ في ثقل مثل هذه الكلمات سواء أكان فيها فاء أم لم يكن، وهذا الثقل مستمدّ بالدرجة الأولى من كثرة عدد أصواتها – وهو أمر نجده في الأصول الرباعية والخماسية جميعها – ثمّ من ثقل هذه الأصوات، فمن الملاحظ أنّ الكلمات السابقة لا تخلو من صوت الجيم – غالباً – وهو من الأصوات الثقيلة لما يتصف به من الجمع بين صفتي: الانفجار والاحتكاك، ومن هنا جاء الاختلاف بين العرب في نطقه قديماً وحديثاً، كما أنّ هناك اختلافاً في صفاته بين القدماء

¹ السابق، 1 / 49 .

والمحدثين¹. وهي تشتمل كذلك على أصوات أخرى ربما تُعدّ ثقيلة عند بعض الناطقين مثل: الضاد، وهو كالجيم، من الأصوات التي اختلفت في صفاتها ومن ثمّ في طريقة نطقها، أضف إلى ذلك اتصافه بالإطباق الذي يقتضي من اللسان حركة إضافية لا توجد إلا مع الأصوات المُطبَّقة². ومن هنا ازدادت تلك الأصول ثقلاً على نطقها، مما جعل صوت الفاء عاجزاً عن تخفيف حدة ذلك الثقل، فمسألة الاستخفاف أو الاستقلال لا تتعلّق باشتغال الرباعيّ والخماسيّ على صوت أو أكثر من أصوات الذلاقة، ووجود هذه الأصوات فيهما ربما يخفف من ثقلهما لكنّه لا ينفيه عنهما، فهما مستقلان – كما أسلفنا – لطولهما، لذا فقد نجد الأصل الرباعيّ أو الخماسيّ مشتملاً على أحد أصوات الذلاقة، ثم لا يجد إلى الاستعمال سبيلاً، بل يبقى مهملاً لتقله، لا سيما إذا اشتمل على أصوات ثقيلة، فالعرب أهملت الرباعيّ والخماسيّ بالجملة، ثم اشترطت لاستعمالهما أن يُمزجاً بأخف الأصوات، وهي: أصوات الذلاقة، وما خالف هذا الشرط إما مُبتدع أو دخيل ينبغي رده.

فأسباب الإهمال التي ذكرها ابن دريد إذن :

- تقارب مخارج الأصوات المكوّنة للأصل الواحد .
- تنافر صفات الأصوات – و إن لم يذكرها صراحة ، فقد كانت متضمّنة في كلامه .
- خلوّ الرباعيّ و الخماسيّ من أصوات الذلاقة .

ثالثاً – ابن جني (ت 392 هـ)

يُعدّ ابن جنيّ خير مَنْ فسّر الإهمال، وفصلّ القول في أسبابه، فقد بيّن أنّ السبب الرئيس للإهمال هو الاستقلال الناتج عن تقارب المخارج، وذكر أشكال التأليف وما يحسن منها وما يقبح وما يمتنع، كما حاول أن يفسّر إهمال ما قال عنه ابن فارس: " لكنّ العرب لم تقل عليه³ أي ما أهمل من الأصول دون أن يكون فيه ما يمنع استعماله.

أ- الاستقلال: قال ابن جني: " أما إهمال ما أهمل، ممّا تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة، أو المستعملة، فأكثره متروك للاستقلال، وبقيته ملحقة به، ومُفَقَّاة على إثره، فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه، نحو: سَصْ، وِطَسْ، وِظَثْ، وِثَطْ، وِضَشْ، وِشَضْ، وهذا حديث واضح لنفور الحسّ عنه، والمشقة على النفس لتكلفه، وكذلك نحو: قَجْ،

¹ انظر جواد النوري: أبحاث في علم الأصوات، ص 125 – 131 .

² انظر أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية. ص 48، وانظر عبد الجليل، عبد القادر: الأصوات اللغوية. ص 271.

³ ابن فارس، الصحابي، ص 82 .

وَجَقٌ، وَكَقٌ، وَقَاقٌ، وَكَجَجٌ، وَجَجٌ، وكذلك حروف الحلق، هي من الائتلاف أبعد؛ لتقارب مخرجها عن معظم الحروف، أعني حروف الفم، فإن جمع بين اثنين منها قُدِّمَ الأقوى على الأضعف، نحو: أهل وأحد وأخ وعهد وعهر، وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما، إلا بتقديم الأقوى منهما...¹.

فمن الواضح أن ابن جني قد جعل قرب المخارج هو المسؤول الرئيس عن الاستئصال الناتج عن المشقة التي يقتضيها نطق صوتين متقاربين، لذا فإن العرب لم يؤلفوا بين الأصوات المتقاربة، وإذا اضطروا إلى ذلك فإنهم يقدمون الأقوى على الأضعف، وهذا ملحوظ فسره ابن جني بأحد أمرين :

أولهما _ أن الأقوى له قدم السبق دائماً ، فلا بد أن تكون له الصدارة .
وثانيهما _ أن الناطق يكون في بداية لفظه أقوى نفساً، فيبدأ بنطق ما يتقل على اللسان، ويترك ما هو أخف إلى حين يقل نشاطه وتضعف قوة نفسه².

و لعلنا بدأنا لأول مرة نشعر بالعمق في تفسير ظاهرة الإهمال، إذ لم تعد مجرد فكرة يقولها صاحبها ثم يمضي، فقد حاول ابن جني تحليل استئصال التآليف بين الأصوات المتجاورة عندما قال: " وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه، والمشقة على النفس لتكلفه" وعزز فكرته بأمثلة على هذا النوع من التآليف، كما فسّر سبب رغبتهم عن التآليف بين أصوات الحلق بأنها أكثر الأصوات تقارباً. و تعتقد الباحثة أن علة استئصال المتقارب التي ذكرها ابن جني في عبارته السابقة هي علة مقنعة، فهي تتضمن جانبين : جانباً سمعياً، و جانباً نطقياً، فقله: " لنفور الحس عنه " يشير إلى ثقل هذا الضرب من التآليف في السمع، فاللغة العربية لغة موسيقية وأذن العربي كذلك، لذا لم تكن العرب لتقبل من الكلمات إلا ما كان لذيذ الوقع في السمع، وعبارته " والمشقة على النفس لتكلفه " تبين ثقل تآليف المتقاربة على اللسان، فنطق صوتين متقاربين يتطلب أن يتحرك اللسان حركات متشابهة في الموضع ذاته تقريباً، فيكّل اللسان ويعيا، شأنه في هذا شأن العين عندما تنظر إلى ألوان متقاربة فإنها تتعب، وربما لا تستطيع التمييز بينها، وكذلك الأذن إذا أسمعناها أصواتاً متقاربة غدت عاجزة عن تبيين الاختلاف بينها.

فالمتقارب من الأصوات ثقيل في السمع ثقيل على اللسان، لكننا لا نملك أن نعزو الاستئصال إلى تقارب المخارج دائماً؛ لأنهم ألفوا بين المتقاربة، وكانت عندهم حسنة غير نافرة،

¹ ابن جني، الخصائص، 54/1 .

² السابق 55/1

على نحو ما نجده في : شجر وشجّ، فالشين والجيم من مخرج واحد ومع ذلك لم يستقلوا التأليف بينهما، ومن ناحية أخرى فقد نجد من المتباعد ما هو مُسْتَقَلّ مثل: (ملح) فهي مُسْتَقْبَحة على تباعد مخارج أصواتها¹، فأنا أتفق مع ابن جني في أنّ الاستقلال سبب رئيس في إهمال كثير من الأصول، لكنني أختلف معه في جعل تقارب المخارج سبباً وحيداً لهذا الاستقلال، فاشترك الجيم مع الشين في المخرج ذاته لم يحلّ دون ائتلافهما، كما لم يمنع تباعد مخارج الأصوات في (ملح) من استقباحتها. أضف إلى ذلك أنّ قلب أصوات كلمة (ملح) لتصبح (علم) يجعلها حسنة غير نافرة، مما يؤكد فكرة أنّ الحكم على كلمة ما بالخفة أو الثقل، والحسن أو القبح، غير منوط بمخارج أصواتها قريباً أو بعيداً دائماً، بل نجد أنفسنا مضطرين للبحث عن أسباب أخرى غير المخارج، كما في (ملح)، فمن المؤكّد أنّ المخارج لا علاقة لها باستقبالها؛ لأنها متباعدة، وربما كان لطريقة ترتيب الأصوات يدٌ في قبول هذه الكلمة وما كان على شاكلتها أو ردّها، فبدء الكلمة بالميم وختمها بالعين مع توسط اللام بينهما يجعلها ثقيلة، في حين يستحسن العرب بدءها بالعين وختمها بالميم، علماً بأنهم قالوا (منع) والنون أخت اللام، ومع ذلك فإنّ (منع) مُسْتَحْسَنَة و(ملح) مستقبحة.

ب - أضرب التأليف:

أفرد ابن جني فصلاً في الجزء الثاني من (سر صناعة الإعراب) قدّم له بقوله: " وهذا فصل نذكر فيه مذهب العرب في مزج الحروف بعضها ببعض، وما يجوز من ذلك، وما يمتنع، وما يحسن، وما يقبح، وما يصحّ." وقد قسم الأصوات من حيث تألفها، ورتبها من الأقلّ تألفاً إلى الأكثر، فجعل الأصوات الحلقية هي الأقلّ تألفاً، قال: " واعلم أنّ أقلّ الحروف تألفاً بلا فصل حروف الحلق، وهي ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، فسبيل هذه الحروف متى اجتمع منها في كلمة اثنان أن يكون بينهما فصل، و ذلك نحو: هَدَاتُ، وَخَبَاتُ، وَعِبَاءُ، وَخَيْعَلُ، وَغَيْهَبُ، وَحَصَّاتُ النار، وَحَطَّاتُ به الأرض، فهذه حال هذه الحروف، وحكمها ألا تتجاور غير مفصولة إلا في ثلاثة مواضع:

أحدها أن تُبتدأ الهمزة فيجاورها من بعدها واحد من ثلاثة أحرف حلقية وهي: الهاء والحاء والخاء، فالهاء نحو: أَهْلٌ وَأَهْرٌ وَإِهَابٌ وَأُهَيْبَةٌ، وهذا خاصةً قد تتقدم فيه الهاء الهمزة، وذلك نحو: بَهَاتُ، وَنَهَيْءُ اللحم، والحاء نحو: أَحَدٌ وَإِحْنَةٌ، والحاء نحو: أَحَدٌ وَأُخْرٌ، فأما قولهم حَأْحَأَتْ

¹ ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد: المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر. تحقيق محمد محيي الدين عبد

الحميد. بيروت: المكتبة العصرية. 1995. 1/159

بالكَبَش: إذا دعوتَه فقلت حُوْحُوْ، وهَاهُأُتُ بِالْإِبْلِ: إذا قلت لها: هَاهُأُ، فإنما احتمل فيه تأخر
 الهمزة عن الحاء والهاء لأجل التضعيف؛ لأنه يجوز فيه ما لا يجوز في غيره .
 الثاني — ائتلاف الهاء مع العين ، ولا تكون العين إلا مقدمة ، وذلك نحو: عَهْدَ وَعَهْرَ وَعَهْنِ.
 والثالث — ائتلاف العين مع الخاء، ولا تكون الخاء إلا مقدمة، وذلك نحو: بَخَعٌ، وَالنَّخَعُ¹.
 فالأصوات الحلقية إذن لا تتجاور ، بل يجب الفصل بينها، ولا يجوز تجاورها إلا في
 الحالات السابقة، وبالرغم من اختلافنا معه ومع غيره من القدماء في تحديد الأصوات الحلقية²
 إلا أننا نتفق معه في ثقل التأليف بين تلك الأصوات.

وتأتى أصوات: القاف والكاف والجيم، في المرتبة الثانية من حيث قلة التأليف، قال:
 "ويتلو حروف الحلق حروف أقصى اللسان، وهي: القاف، والكاف، والجيم³". فترى أن ابن جني
 قد جمع بين الجيم والقاف والكاف، وهذا يؤيد ما ذهب إليه بعض المحدثين من أن الجيم كانت
 تنطق قديماً بما يشبه الجيم القاهريّة⁴.

والأصوات الصفيرية — وهي الصاد والسين والزاي — لا تأتلف، وكذلك الطاء والذال
 والتاء، و الطاء والذال والتاء، فقد ذكر ابن جني هذه الأصوات لكنه لم يبين رتبة كل منها، إذ
 لا يوجد في كلامه ما يشير إلى الترتيب، قال: "وحروف الصفير _ وهي الصاد والسين والزاي _
 لا يتركب بعضها مع بعض، ليس في الكلام مثل: "سَصَّ" ولا "صَسَّ" ولا "سَزَّ" ولا "زَسَّ" ولا "
 زَصَّ" ولا "صَزَّ". وكذلك الطاء والذال والتاء لا يتركب، إلا أن تتقدم الطاء والتاء على الذال،
 نحو: "وَيْدٌ" و"مَحْتَدٌ" و"وَطْدٌ". وكذلك الطاء والذال والتاء. وأما الراء واللام والنون، فمتى
 تقدمت الراء على كل واحدة منهما، جاز ذلك نحو: "وَرَلٌ" و"أرُلٌ" و"رَنَّةٌ" و"رَنَدٌ"⁵.
 فنلاحظ أنه ذكر مجموعات الأصوات التي لا تأتلف أو يكون ائتلافها مشروطاً، من غير
 فصل أو ترتيب، إلا أن يكون قد جعلها جميعاً في رتبة واحدة — لا سيما أصوات الصفير،
 والطاء والذال والتاء، والطاء والذال والتاء — لأنه كان يجمع بينها بقوله: "كذلك"، أي أنه
 يلحقها بحكم ما قبلها من ناحية عدم الائتلاف، لكنه عندما تحدث عن الراء واللام والنون، فإنه

¹ ابن جني، سر صناعة الإعراب، 2 / 812

² الأصوات السابقة في عُرف القدماء هي أصوات حلقية ، لكن علم الأصوات الحديث بين أن مخرج الهمزة والهاء من
 الحنجرة ، والعين والحاء من الحلق ، والغين والحاء من الطبق .

3 السابق، 2 / 814 .

4 انظر عبد الله، رمضان: أصوات اللغة العربية بين الفصحى واللهجات، ص93.

5 ابن جني، سر صناعة الإعراب، 2 / 817 — 818 .

ابتدأ ب"أما" إيذاناً منه بفصلها عن حكم سابقاتها، لأنها تجتمع بشرط تقدّم الرءاء على اللام والنون.

لكن مجموعات الأصوات التي ذكرها ابن جني في هذا الفصل، تشترك في سبب عدم جواز الائتلاف، وهو قرب المخارج، مما يقفنا على سبب واحد لإهمال كثير من الأصول، وهو سبب وجيه لما بيناه سابقاً من كلفة نطق صوتين متقاربين، وهي كلفة علّها ابن جني بأنّ "الصوت إذا انتحى مخرج حرف، فأجرس فيه، ثمّ أريد نقله عنه، فالأخلق بالحال أن يعتمد به مخرج حرف يبعد عنه؛ ليختلف الصوتان، فيعذباً بتراخيها، فأما أن يُنقل عنه إلى مخرج يجاوره وصدى يناسبه، ففيه من الكلفة ما في نقد الدينار من الدينار ونحو ذلك، ففي هذا إشكال، وفيهما إذا تباعدا من الكلفة ما في نقد الدينار من الدرهم، أو نحو ذلك، وهذا أمر واضح غير مشكل، فلذلك حسن تأليف ما تباعد من الحروف، وكان تضعيف الحرف عليهم أسهل من تأليفه مع ما يجاوره...¹ " فالاستتقال ناجم عن الصعوبة التي يتكبّدها اللسان في أثناء إنتاج صوتين متقاربين مخرجاً وجرساً، فيحزُن عليه تمييزهما كما يصعب على المرء تمييز الدينار من الدينار، لذلك فضل تأليف المتباعدة على المتجاورة، قال: "فقد تحصل لنا من هذه القضايا أنّ الحروف في التّأليف على ثلاثة أضرب: أحدها تأليف المتباعدة، وهو الأحسن. والآخر تضعيف الحرف نفسه، وهو يلي القسم الأول في الحسن. والآخر تأليف المتجاورة، وهو دون الاثنين الأولين، فإمّا رُفِضَ ألبتة، وإمّا قلّ استعماله² ويفهم من كلامه أنّ الأصول المكوّنة من أصوات متقاربة إما أن تكون قليلة نادرة، أو متروكة مهملة، لكن ماذا قال ابن جني في الأصول المهملة لغير سبب صوتي؟

ج - الأسباب غير الصوتية :

حاول ابن جني تفسير إهمال الأصول التي لا يوجد فيها ما يمنع استعمالها - صوتياً - فذكر لإهمالها عدة أسباب لا نجدها عند غيره من العلماء، وهي تنحصر فيما يأتي:

أولاً - إلحاق الثلاثي بالرباعي :

تبين لنا في موضع سابق من هذا البحث³ أنّ الخماسي مهمل إلا ما قلّ منه ونزر، وأنّ أغلب الرباعي مهمل كذلك لقربه من الخماسي، لكنّه أفضل حالاً منه، لقربه من الثلاثي، الذي يشكّل ثلثي اللغة المستعملة تقريباً، لكنّه بالرغم من ذلك لم يخلُ من إهمال كثير من أصوله، وقد

¹ ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 2 / 816 .

² السابق، 2 / 816 .

³ انظر هذا البحث ص 51-50

علل ابن جنّي إهمال الثلاثي بقوله: "ثم إنهم لما أسوا الرباعي طرفاً صالحاً من إهمال أصوله، وإعدام حال التمكن في تصرفه، تخطوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي، لا من أجل جفاء تركيبه بتقاربه، نحو: صص، وسس، ولكن من قبل أنهم حدّوه على الرباعي؛ كما حدّوا الرباعي على الخماسي، ألا ترى أنّ لجمع لم يُترك استعماله لثقله، من حيث كانت اللام أخت الراء والنون، وقد قالوا نجع فيه، ورجع عنه، واللام أخت الحرفين، وقد أهملت في باب اللجع، فدلّ على أنّ ذلك ليس للاستتقال، وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي؛ لئلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد له، مع شياعه واطّراده في الأصلين اللذين فوقه، كما أنّهم لم يخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها، وذلك ما استعملوه من تحقيرها وتكسيها وترخيمها ... فقد عرفت إذاً أنّ ما أهمل من الثلاثي لغير قبح التأليف، نحو: ضثّ، وثضّ، وثذّ، وذثّ، إنما هو لأنّ محلّه من الرباعي محلّ الرباعي من الخماسي، فأتاه ذلك القدر من الجمود، من حيث ذكرناه، كما أتى الخماسي ما فيه من التصرف في التكسير والتحقير والترخيم، من حيث كان محلّه من الرباعي محلّ الرباعي من الثلاثي، وهذه عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما قبلوا ذلك بأن يعطوا المأخذ منه حكماً من أحكام صاحبه؛ عمارة لبينهما، وتتميماً للشبه الجامع لهما¹."

فالفكرة تتلخّص في أنّ الخماسي متّفق على ثقله لطوله، وأخفّ منه الرباعي، الذي يتوسّط الثلاثي والخماسي من حيث إهمال أصوله واستعمالها، فما أهمل من الرباعي فلقربه من الخماسي، و ما استعمل منه فلقربه من الثلاثي، وهذا القرب ذاته هو الذي جعلهم يُهملون طرفاً كبيراً من الثلاثي؛ إلحاقاً له بالرباعي، فكما منحوا الرباعي حكم الثلاثي في الاستعمال، فإنهم أعطوا الثلاثي حكم الرباعي في الإهمال.

وهذا التفسير لا يعدو أن يكون محض اجتهاد ليس له ما يسنده، فما الذي يثبت أنّ الرباعي مهمل إلحاقاً له بالخماسي؟ أو أنّ ما استعمل منه كان بسبب قربه من الثلاثي؟ لماذا لا يكون مهملاً لطوله وتجاوزه حدّ الاعتدال، فيكون سبب إهماله هو ذاته سبب إهمال الخماسي؟ وهذا القول يمكن أن يصدق على الثلاثي كذلك، فما الذي يثبت أنّ ما أهمل من الثلاثي لغير سبب صوتي، كان إلحاقاً له بالرباعي، لتتميم الشبه بينهما؟ لأننا إذا سلّمنا بذلك، نبقى أمام سؤال ملحّ، وهو: لماذا اختيرت أصول بعينها فأهملت؛ ليكون إهمالها متمماً للشبه بين الثلاثي والرباعي؟ هل هذه الأصول أقلّ أهميّة مما استعمل أو أقلّ ملاءمة، أم أنّ الحاجة إليها تقلّ عن

¹ ابن جنّي، الخصائص، 1 / 62 - 63 .

غيرها، مما جعل الناطق العربي يضحّي بها، لا لشيء إلا لإحداث التوازن بين الثلاثي والرباعي؟

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإنّ تفسير الإهمال على هذا الأساس، يجعل الرباعيّ مجرداً من أيّة هويّة، فمهمله ملحق بالخماسي، ومستعمله ملحق بالثلاثي، وهو بينهما لا كيان له ولا أهميّة، أي أنّ الناطق العربيّ لم يستعمله لحاجته إليه، بل لإحاقه بالثلاثي، وهذا الأمر يجافي المنطق؛ لأنّ الحاجة هي التي تُلجئ إلى الاستخدام، ودونها لا يمكن أن تُستخدم الألفاظ وتُضمّن معاني معيّنة، لتصبح كلاماً يتفاهم الناس من خلاله، فلو لم يكن الناطق محتاجاً إلى ما استُعمل من الرباعيّ، فكيف أعطاه معنى؟ وعلى هذا فلا يمكن أن يكون الإلحاق بالثلاثي هو سبب استعمال ما استُعمل من الرباعيّ، فإذا سلّمنا بذلك واطمأننا إليه، فإنّ العلة التي ذكرها ابن جني لتفسير مهمل الثلاثي ستنتفي؛ إذ إنّها مبنية على فكرة إلحاق مستعمل الرباعي بالثلاثي، وقد بيّنت الباحثة بطلانها، ومتى كانت العلة باطلة، فإنّ ما بُني عليها باطل.

ثانياً – تشبيه الانتقال بين الأصول بالإعلال

من المعلوم أنّ كل أصل من الأصول: الثلاثيّة والرباعيّة والخماسيّة، يتصرّف على عدة وجوه، فالثلاثي يتصرّف على ستة أوجه، والرباعيّ على أربعة وعشرين وجهاً، والخماسيّ على مئة وعشرين وجهاً، لكنّ العرب لم يستعملوا جميع ما يتصرّف إليه الأصل الواحد، فالأصل (ك ت ب) مثلاً، يتصرّف على الأوجه التالية: كتب، كبت، تكب، تبك، بكت، بتك، فهذه ستة أوجه من أصل واحد، لكن المستعمل منها أربعة فقط، وهي: كتب وكبت وبكت وبتك، في حين نجد (تكب و تبك) في الأصول المهملة. فلماذا استخدم الناطق العربيّ بعض أوجه تصرّف الأصل، وعدل عن أوجه أخرى فأهملها؟ لقد حاول ابن جني تفسير هذا الأمر مبيّناً " أنّ التصرّف في الأصل، وإن دعا إليه قياس – وهو الاتّساع به في الأسماء، والأفعال، والحروف – فإنّ هناك من وجه آخر ناهياً عنه، وموحشاً منه، وهو أنّ نقل الأصل إلى أصل آخر، نحو: صبر، وبصر، وصرب، وربص، صورة الإعلال ... فلما كان انتقالهم من أصل إلى أصل نحو: صبر وبصر، مشابهاً للإعلال، من حيث ذكرنا، كان من هذا الوجه كالعادر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول¹."

وأعتقد أنّه شبّه الانتقال بين الأصول بالإعلال من ناحية أنّ كليهما فيه إضعاف للكلمة، فأحرف العلة ضعيفة لما يمكن أن يعتربها من الحذف أو القلب، والحرف الضعيف من شأنه إذا

¹ ابن جني، الخصائص، 64 / 1 .

دخل بناء أضعفه، ومثل ذلك الانتقال بين الأصول؛ فما من شيء يتحول عن أصله إلا ويدخله الضعف والوهن، لكنّ هذا الرأي يفترض وجود أصل ثابت معروف، وجميع الأصول الأخرى متفرّعة منه، فأنتى لنا أن نحدّد أيّ الأوجه هو الأصل وما عداه فرع، ومن جانب آخر، لماذا استُعملت جميع الأوجه أو معظمها في بعض الأصول، في حين أهملت أغلبية الأوجه في أصول أخرى، إذ لو كان السبب في الإهمال هو تجنّب ما يشبه الإعلال، لوجب التعامل مع جميع الأصول بالسويّة، وكان الإهمال أو الاستعمال متساويًا تقريبًا فيها جميعًا.

ثالثًا - عدم الحاجة إلى الأصول جميعها

في اعتقادي أنّ هذا التفسير هو الأقرب إلى التصديق، والأكثر معقوليّة، بين التفسيرات جميعها، إذ شبّه ابن جنّي أصول الكلم بـ"مالي بين يدي صاحبه، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه، فميّز رديئه وزائفه، فنفاه البتّة، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه، ثمّ ضرب بيده إلى ما أطفّ له من عرض جيّد، فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض؛ لأنّه لم يُرد استيعاب جميع ما بين يديه منه... وهو يرى أنّه لو أخذ ما ترك مكان أخذ ما أخذ، لأغنى عن صاحبه، ولأدّى في الحاجة إليه تأديته، ألا ترى أنّهم لو استعملوا لجمع مكان نجع، لقام مقامه، وأغنى مغناه؟¹"

فوجود الحاجة سبب للاستعمال، وانتفاؤها مدعاة للإهمال، وما دامت أصول اللغة كثيرة وتفيض عن حاجة الناطق، فإنّه انتقى منها ما يعبر عن أغراضه تعبيرًا دقيقًا، مع مراعاة تناسق أصوات الكلمة وتناغمها، وما زاد عن حاجته تركه فلم يستعمله، بالرغم من كونه قابلاً للاستخدام صوتيًا، وصالحًا للتعبير عن غرضه دلاليًا، على نحو ما نجده في كلمة (لجع)، فأصواتها غير نافرة، ويمكن أن تعبر عمّا عبّر عنه بكلمة (نجع) فلماذا أهملت إذن؟ وهذا السؤال يقودنا إلى الحديث عمّا يمكن أن يُعدّ سببًا من أسباب الإهمال، وهو العلاقة الطبيعيّة بين الصوت ومعناه.

رابعًا - العلاقة الطبيعيّة بين الصوت ومعناه:

إنّ ما ذكره ابن جنّي في موضع سابق من الخصائص² من أنّ اللام أخت النون والراء، يجعلنا نمعن النظر في سبب استعمالهم (نجع، ورجع) وإهمالهم (لجع)، ومن ثمّ ندرك دور الأصوات في ذلك، فقد يكون اختيارهم الأصل (نجع) للتعبير عن طلب الكلّ ومساقط الغيث³،

¹ ابن جنّي، الخصائص، 1 / 65 .

² السابق 1 / 62 .

³ ابن منظور، لسان العرب، مادة نجع.

و إهمالهم (لجع)؛ لأنّ النون أكثر ملاءمة للمعنى المقصود من اللام؛ فهي في بداية الأصل تدلّ على ابتداء حركة، وقد تدلّ على الظهور والبروز¹، ولنقل إنّها تدلّ على حركة ظاهرة، ولا يمكن أن يحدث النجع إلا بابتداء حركة ظاهرة إلى مكان معيّن طلباً للاستقرار والتمتع فيه فترة من الزمن، فكأنّ ما في النون من غنة ونغم خاص يجعلها ملائمة للدلالة على الراحة والرفاهية في مكان يشتمل على مقوماتهما من ماء وكلاء، أمّا اللام فما فيها من انحراف يجعلها غير صالحة للتعبير عن الحركة الهادفة إلى البحث عن الراحة والخير الوفير، فالنون إذن أصدق تعبيراً عن المراد من اللام، أمّا الراء في الأصل (رجع) فهي بما تختصّ به من تكرار تنسجم مع المعنى المتضمّن فيه، الذي يوحي بحدث يتكرّر مرّة بعد مرّة، فالراء والنون يتناغم كلّ منهما مع الجيم والعين، لينتج من تآلفهما معهما، معنيان فيهما من العلاقة الطبيعية بينهما وبين صوتي النون والراء الشيء الكثير، في حين لا ينتج من ائتلاف اللام مع الجيم والعين أيّ معنى. وهذا ما أحسب أنّ ابن جنّي قد قصد إليه عندما قال في معرض حديثه عن كلمتي (نجع ، ولجع): " ثمّ لا أدفع أيضاً أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم، عدلوا إليه لها، ومن أجلها، فإنّ كثيراً من هذه اللغة وجدته مضاهياً بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبّر بها عنها² ". ويمكننا من خلال هذا القول أن نستشفّ سبباً آخر للإهمال، وهو: انتفاء المناسبة الطبيعية بين الأصوات داخل تشكّلات صوتية معيّنة والمدلولات المراد التعبير عنها.

وهذا هو جوهر الأمر، فالأصوات منفردة تتضمّن معاني اكتسبتها من صفاتها وخصائصها المميّزة لها، وهي تتآلف في كلمات على نحو مخصوص لتدلّ مجتمعة على معانٍ تنسجم مع دلالة كلّ صوت من الأصوات المتآلفة، وبناء على هذا فإنّ تنافر أصوات الكلمة ليس هو السبب في إهمالها دائماً، بل قد يكون لدلالة تلك الأصوات دور في الإهمال، بحيث ينعدم التناسب والانسجام بينها وبين المعنى المقصود. فما أهمل من الأصول لغير سبب صوتي، فهذا هو باب: زيادة الأصول عن حاجة الناطق، وتخيره من بينها ما كان أكثر انسجاماً مع معانيه، و أصدق تعبيراً عن أغراضه، ومن هنا يمكننا أن نستشفّ سبباً آخر للإهمال ونخلص إلى القول إنّ أسباب الإهمال عند ابن جنّي على قسمين :

▪ أسباب صوتية : وتتمثّل في الاستئصال الناتج عن تقارب مخارج الأصوات المكونة للكلمة.

▪ أسباب غير صوتية ، وهي :

¹ المبارك، محمد: فقه اللغة وخصائص العربية. ط 7. بيروت: دار الفكر. 1981. ص 104 .

² ابن جنّي، الخصائص، 65/1 .

- 1- إلحاق الثلاثي بالرباعي .
- 2- تشبيه الانتقال بين الأصول بالإعلال .
- 3- عدم الحاجة إلى الأصول جميعها .
- 4- انتفاء التناسب والانسجام بين الأصوات المكوّنة للأصل والمعنى المراد التعبير عنه.

رابعاً - ابن فارس (ت 395 هـ)

حاول ابن فارس أن يفسّر مفهوم المهمل، وأن يبيّن أضرابه فقال: "زعم قوم أنّ الكلام ما سُمع وفُهم، وذلك قولنا: قام زيدٌ و ذهب عمرو، وقال قوم: الكلام حروف مؤلّفة دالّة على معنى. والقولان عندنا متقاربان؛ لأنّ المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلّفة تدلّ على معنى. وقال لي بعض فقهاء بغداد: إنّ الكلام على ضربين: مهمل ومستعمل، قال: فالمهمل هو الذي لم يوضع للفائدة، والمستعمل ما وُضع ليُفيد. فأعلمته أنّ هذا كلام غير صحيح، وذلك أنّ المهمل على ضربين: ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب ألبتّة، وذلك كجيم تؤلف مع كاف، أو كاف تقدّم على جيم، وكعين مع غين، أو حاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبهه لا يأتلف. والضرب الآخر: ما يجوز تألّف حروفه، لكنّ العرب لم تقل عليه، وذلك كإرادة مُريد أن يقول عضخ، فهذا ما يجوز تألّفه وليس بالنافر ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة خضع؟ لكنّ العرب لم تقل عضخ. فهذان ضربا المهمل. وله ضرب ثالث: وهو أن يريد مريد أن يتكلّم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الدّلُق أو الإطباق حرف. وأيّ من هذه الثلاثة كان فإنّه لا يجوز أن يُسمّى كلاماً؛ لما ذكرناه من أنّه وإن كان مسموعاً مؤلّفاً فهو غير مفيد، وأهل اللغة لم يذكروا المهمل في أقسام الكلام، وإنّما ذكروه في الأبنية المهملة التي لم تقل عليها العرب، فقد صحّ ما قلناه من خطأ من زعم أنّ المهمل كلام¹."

ويبدو أنّ مفهوم المهمل بدأ يتبلور، وصارت أسبابه أوضح وأكثر تحديداً، فالمهمل في رأي ابن فارس هو ما لم يُفد، لذلك لا يجوز أن يُسمّى كلاماً؛ لأنّ الكلام لا بدّ أن يكون مفيداً، وهو على ثلاثة أقسام:

1- ما لا يجوز ائتلاف أصواته ألبتّة، في إشارة منه إلى السبب الرئيس من أسباب الإهمال، وهو السبب الصوتي المتمثّل في الاستئصال الناتج عن تقارب المخارج، ويُفهم هذا المعنى من الأمثلة التي ذكرها لهذا النوع من الإهمال، وهي: الجيم مع الكاف، والعين مع الغين، والحاء مع

¹ ابن فارس، الصحابي، ص 82 .

الهاء أو العين، فجميع هذه الأصوات منتمية إلى مخرج واحد أو إلى مخرجين متجاورين، وهذا هو السبب الذي ذكره كل من الخليل وابن دريد لإهمال ما أهمل.

2— ما يجوز انتلاف أصواته لكنّ العرب لم تقله، وهذا ما لم يذكره سابقاه — أعني الخليل وابن دريد — وهو وإن لم يذكر أسباب إهماله إلا أنه نبّه إليه وقدم مثالا عليه للتأمل والنظر فيه، ألا وهو الأصل (عضخ) فأصواته غير متنافرة، بدليل أنهم استعملوا منه: (خضع) " لكنّ العرب لم تقل عليه "، فلماذا لم تقل العرب (عضخ) في الوقت الذي قالت فيه (خضع)؟ إذا استطعنا الإجابة عن هذا السؤال نكون قد تمكنا من معرفة أسباب إهمال ما أهمل؛ إذ إنّ هذا الضرب من المهمل هو المحتاج إلى بيان أسبابه، وليس الضرب الأول كذلك؛ لأنّ أسباب إهماله واضحة، وتقلّ التآليف بين أصواته جليّ بيّن، مهما اختلفت أسباب الاستتقال.

3— الخماسيّ الخالي من أصوات الذّلاقة أو الأصوات المُطبّقة: وهذا السبب ذكره كل من الخليل وابن دريد، لكنّه يختلف عنهما في تخصيصه الخماسيّ بهذا الحكم دون الرباعيّ، وكذلك في اشتراطه اشتمال الخماسيّ على أصوات الإطباق إن لم يشتمل على أصوات الذّلاقة، علماً بأنّ الخليل اشترط اشتماله على العين أو القاف، أو السين أو الدال، إن لم يكن مشتملا على أصوات الذّلاقة، كما أنه كان يتحدّث عن الرباعيّ والخماسيّ على حدّ سواء، وابن دريد كالخليل اشترط اشتمال الرباعيّ والخماسيّ على صوت أو أكثر من أصوات الذّلاقة، لكنّه لم يذكر أيّاً من الأصوات الأخرى التي ذكرها الخليل.

ويبدو أنّ مردّ الاختلاف إلى الاستقراء، فحتى هذه المرحلة كانوا ما زالوا في مرحلة التقعيد، الذي يُبنى على نتائج استقراء لغة العرب، فاستقراء الرباعيّ والخماسيّ من كلام العرب كشف للخليل عن اشتمالهما على أصوات الذّلاقة أو صوتي الطلاقة: العين و القاف، أو على السين أو الدال، وابن دريد توصل إلى ضرورة اشتمالهما على أصوات الذّلاقة، أمّا ابن فارس فنتيجة الاستقراء هدّته إلى أنّ الخماسيّ لا بدّ أن يشتمل على صوت أو أكثر من أصوات الذّلاقة، أو الأصوات المُطبّقة، وهذا أمر سبق أن أوضحته وبيّنت أنّ الإهمال هنا ليس بسبب خلوه من أصوات الذّلاقة أو غيرها، بل بسبب طول الكلمة، ثمّ إنّ ابن فارس اشترط اشتماله على الأصوات المُطبّقة، فهل هذه الأصوات خفيفة؟ يمكننا أن نسلّم بخفة أصوات الذّلاقة، لكن أن يشترط اشتمال الخماسيّ الثقيل بطبيعته على صوت أو أكثر من الأصوات المُطبّقة، فهذا ما يدعو إلى الاستهجان، فكيف يمكن أن يكون صوت الضاد — على سبيل المثال — خفيفاً، وهو الصوت الذي كان يثقل على كثير من العرب، فضلا عن العجم، حتى سُميت اللغة العربية لغة

الضاد؟ وعلى أية حال فنحن لا نستطيع أن نفرّ بما جاء به ابن فارس أو نرفضه حتى ندرس ما أوردته المعاجم العربية من أصول خماسية، لكنّ هذا الأمر من شأنه أن يحدد بنا عن غرضنا من هذا البحث، إذ إنّ علّة استئصال الخماسي معلومة، و ما يهمنا بشكل خاص هو ما كانت علّة إهماله مجهولة، ككثير من الأصول الثلاثة .

خامساً – آراء بعض علماء البلاغة

أولاً – ابن سنان الخفاجي (ت 466 هـ)

عالج ابن سنان موضوع الأصول المهملة مبيّناً سبب إهمالها في غير موضع من كتابه (سرّ الفصاحة)، وقد ردّ الإهمال إلى سبب رئيس هو: صعوبة النطق الناتجة عن تقارب المخارج، قال: " ووقوع المهمل من هذه اللغة، على ما قدمته لك، في الأكثر من أطراح الأبنية التي يصعب النطق بها لضرب من التقارب في الحروف، فلا يكاد يجيء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة؛ لحزونة ذلك على ألسنتهم وثقله. وقد روي أنّ الخليل بن أحمد قال: سمعنا كلمة شنعاء وهي (الهجج) وأنكرنا تأليفها. و قيل إنّ أعرابياً سئل عن ناقته فقال: تركتها ترعى (الهجج)¹، فلما كُشف عن ذلك و سئل الثقات من العلماء عنه أنكروه ودفعوه وقالوا: نعرف " الخعج " وهذا أقرب إلى تأليفهم؛ لأنّ الذي فيه حرفان حسب. وحروف الحلق خاصة ممّا قلّ تأليفهم لها من غير فصل يقع بينهما، كلّ ذلك اعتماداً للخفة وتجنباً للتقلّب في النطق. فأما القاف والكاف والجيم، فلم تتجاوز في كلامهم البتة، لم يأت عنهم: قج ولا جق، و لا كج ولا جك، ولا قك ولا كق، وكلّ ذلك فراراً ممّا ذكرناه ... وقد قسم تأليف الحروف ثلاثة أقسام: فالأول تأليف الحروف المتباعدة، وهو الأحسن المختار، والثاني تضعيف هذا الحرف نفسه، وهو يلي هذا القسم في الحسن، والثالث تأليف الحروف المتجاورة، وهو إمّا قليل في كلامهم، أو منبوذ رأساً لما قدّمناه، والشاهد على ما ذكرناه الحسن، فإنّ الكلفة في تأليف المتجاور ظاهرة، يجدها الإنسان من نفسه حال التلفّظ ...²

ونلاحظ أنّ سبب الإهمال الذي قدّمه الخفاجي هو ذاته ما قدّمه من سبقه من علماء من أمثال: الخليل وابن دريد وابن فارس وابن جني، إذ أجمعوا على أنّ الاستئصال الناتج عن تقارب مخارج الأصوات هو السبب الرئيس للإهمال. أضف إلى ذلك أنّه اعتمد التقسيم الذي ذكره ابن جني لأوجه تأليف الأصوات، ومن هنا فقد جعل الخفاجي تباعد المخارج شرطاً من شروط

¹ في العين: (الهُجُج) بالعين و الخاء، 1 / 54 .

² الخفاجي، ابن سنان: سرّ الفصاحة. تحقيق علي فودة. ط2. القاهرة: مكتبة الخانجي. 1994. ص 53 – 54 .

فصاحة الكلمة، وشبه الأصوات في التآليف بالألوان، فتباينُ الألوان يُضفي عليها رونقاً وبهاءً قد لا نجده فيها إذا تقاربت، وكذلك الأصوات فإنّ تباعد مخارجها يمنح الكلمة حُسناً لا نجده فيها إذا ما تقاربت تلك المخارج¹.

فهو إذن لا يرى التنافر إلا في تقارب مخارج الأصوات، ويرفض الرأي القائل: إنّ البعد الشديد موجب للتنافر كذلك، ويحتجّ لذلك بأننا نجد كلمات مكوّنة من أصوات متباعدة أشدّ البعد، ومع ذلك نجدها غير نافرة، مثل كلمة: (ألم)، قال: " وقد ذهب علي بن عيسى أيضاً إلى أنّ التنافر أن تتقارب الحروف في المخارج أو تتباعد بعداً شديداً، وحكى ذلك عن الخليل بن أحمد. و يُقال إنه إذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الطفر، وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشي المقيد؛ لأنّه بمنزلة رفع اللسان وردّه إلى مكانه، وكلاهما صعب على اللسان، والسهولة من ذلك في الاعتدال، ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال، والذي أذهب أنا إليه في ما قدّمت ذكره، ولا أرى التنافر في بُعد ما بين مخارج الحروف، وإنّما هو في القُرب، و يدلّ على صحّة ذلك الاعتبار² فإنّ هذه الكلمة الم غير متنافرة وهي مع ذلك مبنية من حروف متباعدة المخارج، لأنّ الهمزة من أقصى الحلق، والميم من الشفتين، واللام متوسطة بينهما، وعلى مذهبه كان يجب أن يكون هذا التآليف متنافراً؛ لأنّه على غاية ما يمكن من البُعد، وكذلك (أم) و(أو)؛ لأنّ الواو من أبعد الحروف من الهمزة، وليس هذان المثالان مثل: (عح ، ولا سز) لما يوجد فيهما من التنافر؛ لقُرب ما بين الحرفين في كلّ كلمة، ومتى اعتبرت جميع الأمثلة لم ترَ للبُعد الشديد وجهًا في التنافر على ما ذكره، فأما الإدغام والإبدال فشاهدان على أنّ التنافر في قُرب الحروف دون بُعدها؛ لأنّهما لا يكادان يردان في الكلام إلا فراراً من تقارب الحروف³.

لكن إذا كان هذا الكلام صحيحاً، و إذا كنّا نستطيع ردّ الاستئقال إلى تقارب مخارج الأصوات دائماً، فماذا نقول في الكلمات المكوّنة من أصوات متقاربة المخارج، ومع ذلك فهي حسنة غير متنافرة، مثل : شجر وجيش وفم؟ فمثلما نجد من المتباعد أشدّ البُعد ما هو حسن، فإننا نجد من المتقارب أشدّ القُرب ما هو حسن كذلك، ممّا يعيدنا إلى فكرة أنّ المخارج وحدها لا تكفي للحكم على الكلمات في كثير من الأحيان.

¹ السابق، ص 60 .

² أعتقد أن العبارة منقوصة، و من الممكن أن تكون: و يدل على صحة ذلك الاعتبار كلمة (الم) فإنّ هذه الكلمة ...

³ السابق ، ص 94 .

بل إننا نجدهم يفضلون بعض الأصول على بعض في الفصاحة، وإن تساوت في تباعد مخارج أصواتها، على نحو ما نجده في: (علم) و(ملع) فالأولى مفضّلة على الأخيرة، وقد حاول ابن سنان تفسير هذا الأمر بأن رده إلى عاملين: أحدهما يتعلّق بطريقة تأليف الأصوات داخل الكلمة، والثاني عامل نفسي يدفع المرء إلى تفضيل كلمة على أخرى دون معرفة سبب ذلك، قال — بعد أن بيّن أنّ الشرط الأول لفصاحة الكلمة هو تأليفها من أصوات متباعدة المخارج —: " والثاني أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حُسناً ومزيّة على غيرها وإن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة، كما أنك تجد لبعض النغم والألوان حُسناً يُتصوّر في النفس ويُدرّك بالبصر والسّمع دون غيره مما هو من جنسه، كلّ ذلك لوجه يقع التّأليف عليه، ومثاله في الحروف: (ع ذ ب) فإنّ السامع يجد لقولهم العذّيب اسم موضع، وعذّيب اسم امرأة، وعذب وعذاب وعذّب وعذّبات، ما لا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التّأليف، وليس سبب ذلك بُعد الحروف في المخارج فقط، ولكنّه تأليف مخصوص مع البُعد، و لو قدّمت الدّال أو الباء لم تجد الحُسْن على الصّفة الأولى في تقديم العين على الدّال، لضرب من التّأليف في النّغم يُفسده التّقديم والتّأخير ... وقد يكون هذا التّأليف المختار في اللفظة على جهة الاشتقاق فيحسن أيضاً، كل ذلك لما قدمته من وقوعه على صفة يسبق العلم بقبحها أو حسنها من غير المعرفة بعلتها أو بسببها¹ ."

ولعلنا نوافق الخفاجي فيما ذهب إليه من أنّ طريقة تأليف الأصوات داخل الكلمة تُكسبها حُسناً أو قبحاً، فترتيب أصوات الأصل (ع ذ ب) بأن نأتي بالعين فالذال فالباء، أفضل من أن نبدأ بالذال فالعين فالباء، أو أي وجه آخر من أوجه التّأليف الستة، من ناحية أنّ وقعها في السمع ألدّ وأعذب من غيرها من الكلمات التي يمكن تأليفها من الأحرف ذاتها، لكن ما ضابط هذا الترتيب؟ بمعنى آخر: ما الذي يجعل (عذب) حسنة و (بذع) قبيحة؟ أهو الانتقال بين المخارج كما ذكر بعضهم² حين فضّل الانتقال بين أصوات الكلمة من الداخل إلى الوسط إلى الخارج؟ أم هو عامل نفسي لا نستطيع كشف كنهه أو معرفة باعته كما ذكر الخفاجي عندما قال: " كل ذلك لما قدمته من وقوعه على صفة يسبق العلم بقبحها أو حسنها من غير المعرفة بعلتها أو بسببها³؟" أما الانتقال بين المخارج، فإذا سلّمنا بأثره في قبول الكلمة أو ردها، فماذا نقول في كثير من الكلمات التي تخالف الترتيب السابق، و مع ذلك فهي حسنة غير نافرة، مثل

¹ السابق ص 61 – 62 .

² انظر عروس الأفراح 1/ 74، وانظر أيضاً الشحات محمد أبو ستيت في مقاييس البلاغيين في فصاحة الكلمة ص 35

نقلا عن الإشارات و التنبيهات .

³ الخفاجي، سر الفصاحة، ص 62 .

كلمة: (مدح) فمخارج أصواتها تنتقل من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى، إلا أنها كلمة حسنة لا غبار عليها، و أما العامل النفسي الذي تحدّث عنه ابن سنان، فلا أعتقد أنه سبب للاستحسان أو الاستقباح، بل هو مسبّب عن أمر آخر، و هذا الأمر لا بدّ أن يكون معلوماً للمرء، فمن غير المتصوّر أن نفاضل بين شيئين دون معرفة سبب تفضيلنا أحدهما على الآخر، حتى الأنسجة والأنغام فإننا إذا فضلنا بعضها على بعض، فلا بدّ أن يكون لدينا سبب لهذا التفضيل، فنقول مثلاً: إنّ هذا النسيج أحسن من ذلك لأنّ مزاج ألوانه أكثر تناسقاً، وهكذا، بمعنى أن لا شعور بالحسن أو القبح إلا وله باعث، وهذا ينطبق على الكلمات، فإذا فضلنا كلمة على أخرى فلا بدّ من سبب لتفضيلها، أضف إلى ذلك أنّ كلّ ما تعلّق بالنفس فهو نسبيّ، و لمّا كان الحسن والقبح نفسيين فهما إذن متقلبان، فما يجده شخص ما حسناً قد لا يجده غيره كذلك، فلا نستطيع أن نعول على العامل النفسي في الحكم على الكلمات؛ إذ إنّ أمر غير مضبوط بضوابط معيّنة، فما الذي يُثبت أنّ كلمة ما مستحسنة أو مستقبحة عند جميع الناطقين، أو حتى جماعة منهم، ولا يُفهم من كلامي هذا نفي أثر العامل النفسي، فهذا خلاف المقصود، وما هدفت إلى قوله هو أنّ العامل النفسي له أثر في الحكم على الكلمات من حيث الحسن أو القبح، لكنّه ليس السبب المباشر لذلك الحكم.

فالأمر إذن غير مرتبط بالنفس وما تستحسن أو تستقبح، ولا بالمخارج قريباً أو بعداً، أو بطريقة الانتقال بينها فحسب، بل لا بدّ من تدخل عوامل أخرى بالإضافة إلى العوامل السابقة لإكساب الكلمة صفة الحسن أو القبح، أو لجعلها مقبولة أو مموجة، و في اعتقادي أنّ لطبيعة الأصوات المكوّنة للكلمة وصفاتها ودلالاتها دور في قبول الكلمة أو ردّها.

وربما كان للمناسبة الطبيعية بين الصوت ومدلوله يد في استعمال أصل دون آخر ، على نحو ما نجده في (نجع) و (رجع) و (لجع) ، فالنون مع الجيم و العين أصل مستعمل للدلالة على (طلب الكلاً ومساقط الغيث)، والراء معهما بما فيها من تكرار تناسب المعنى المراد، في حين أنّ اللام مع الجيم و العين مهملة، فلماذا، مع أنّ اللام أخت النون والراء — كما ذكر ابن جني — فلماذا استعملت الأخيرتان مع الجيم والعين، ولم تستعمل اللام معهما، ولا مانع من ذلك الاستعمال صوتياً؟ و قد سبق أن ناقشتُ هذا الأمر لدى ذكر رأي ابن جني.

فأسباب الإهمال التي ذكرها ابن سنان تتلخص في أمرين، هما :

- الاستئصال الناتج عن تقارب المخارج .

- طريقة تأليف الأصوات داخل الكلمة، فإذا لم تكن الأصوات منسجمة فيما بينها، ولم يستحسنها السامع، فإنّ الكلمة تصبح مكروهة أو مهملة.

ثانياً – ابن الأثير (ت 637 هـ)

علّق ابن الأثير على كلام ابن سنان في سرّ الفصاحة عن شروط فصاحة اللفظ المفرد، لا سيما تباعد مخارج الأصوات قائلاً: "أما تباعد المخارج فإن معظم اللغة العربية دائر عليه لأنّ الواضع قسمها في وضعه ثلاثة أقسام: ثلاثياً ورباعياً وخماسياً، والثلاثي من الألفاظ هو الأكثر، ولا يوجد فيه ما يكره استعماله إلا الشاذّ النادر، وأمّا الرباعيّ فإنّه وسط بين الثلاثيّ والخماسيّ في الكثرة عدداً واستعمالاً، وأمّا الخماسيّ فإنّه الأقلّ ولا يوجد فيه ما يستعمل إلا الشاذّ النادر، وعلى هذا التقدير فإن أكثر اللغة مستعمل على غير مكروه، ولا تقتضي حكمة هذه اللغة الشريفة التي هي سيدة اللغات إلا ذلك، ولهذا أسقط الواضع حروفاً كثيرة في تأليف بعضها مع بعض (استنقال واستكراه)¹ فلم يؤلف بين حروف الحلق كالحاء والخاء والعين، وكذلك لم يؤلف بين الجيم والقاف ولا بين اللام والراء ولا بين الزاء والسين، وكل هذا دليل على عنايته بتأليف المتباعد المخارج دون المتقارب، ومن العجب أنه كان يخل بمثل هذا الأصل الكليّ في تحسين اللغة وقد اعتنى بأمر أخرى جزئية، كمماثلته بين حركات الفعل في الوجود وبين حركات المصدر في النطق، كالغليان والضربان والنقدان والنزوان وغير ذلك مما جرى مجراه، فإن حروفه جميعها متحركات وليس فيها حرف ساكن، وهي مماثلة لحركات الفعل في الوجود، ومن نظر في حكمة وضع هذه اللغة إلى هذه الدقائق التي هي كالأطراف والحواشي، فكيف كان يخلّ بالأصل المعولّ عليه في تأليف الحروف بعضها إلى بعض؟

على أنه لو أراد الناظم أو الناظر أن يعتبر مخارج الحروف عند استعمال الألفاظ وهل هي متباعدة أو متقاربة لطال الخطب في ذلك وعسر، ولما كان الشاعر ينظم قصيداً ولا الكاتب ينشئ كتاباً إلا في مدة طويلة تمضي عليها أيام وليال ذوات عدد كثير، ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك، فإن حاسة السمع هي الحاكمة في هذا المقام بحسن ما يحسن من الألفاظ وقبح ما يقبح، وسأضرب لك في هذا مثالا فأقول: إذا سئلت عن لفظة من الألفاظ وقيل لك: ما تقول في هذه اللفظة أحسنه هي أم قبيحة؟ فإني لا أراك عند ذلك إلا تفتي بحسنها أو قبحها على الفور، ولو كنت لا تفتي بذلك حتى تقول للسائل: اصبر إلى أن أعتبر مخارج حروفها ثم أفتيك بعد ذلك بما فيها من حسنٍ أو قبح، لصحّ لابن سنان ما ذهب إليه من جعل مخارج الحروف المتباعدة شرطاً

¹ هكذا وردنا في الكتاب، و الصواب: استنقالاً و استكراهاً .

في اختيار الألفاظ، وإنما شدّ عنه الأصل في ذلك، وهو أنّ الحسّن من الألفاظ يكون متباعداً المخرج، فحسّن الألفاظ إذن ليس معلوماً من تباعد المخرج، وإنما علّم قبل العِلْم بتباعدّها، وكلُّ هذا راجع إلى حاسة السّمع، فإذا استحسنت لفظاً أو استقبحتّه وُجِدَ ما تستحسّنه متباعداً المخرج، وما تستقبّحه متقارب المخرج، واستحسانها واستقباحتها إنّما هو قبل اعتبار المخرج لا بعده¹.

من خلال الكلام السابق يمكننا أن نستنتج أنّ ابن الأثير لم يأت بجديد فيما يتعلق بأسباب الإهمال، فهو يتفق مع من سبقه من العلماء، ومن بينهم ابن سنان، في أنّ السبب الرئيس للإهمال، يتجلى في الاستقلال الناتج عن تقارب المخرج، وهو - كمن قبله - يستحسن من الكلمات ما كان متباعداً المخرج، لكنه يعترض على وجوب اعتبار المخرج عند اختيار الشاعر أو الناثر للكلمات، إذ إنه يرى أنّ الحسّن أو القبح إنّما يدرك لدى سماع الكلمة مباشرة دون التفكير بمخارج الأصوات أو غير ذلك، فمن كان يملك ذوقاً سليماً وأذناً موسيقية، فإنّه سيميز الجميل من القبيح، فإذا ما نظر المتأمل في تلك الكلمات المستحسنة، وجدها متباعدة المخرج، وبمعنى آخر فإنّه يريد أن يقول: إنّ كلّ كلمة حسنة لا بدّ أن تكون متباعدة المخرج، حتى لو لم يُتنبّه إلى تباعد مخرجها عند اختيارها، وإنّ الحكم على كلمة ما بالحسّن أو القبح مرده إلى السمع، فما تستحسّنه الأذن فهو حسن، وما تستقبّحه فهو قبيح.

وأعتقد أنّ كون السمع هو الحاكم في استحسان الكلمات أو استقباحتها، أمر بدهي لا يختلف عليه اثنان، غير أنّ الأمر ليس كما صورّه ابن الأثير، إذ ليس بالأمر العسير أن يدرك المرء أنّ كلمة ما قبيحة بسبب تقارب مخرج أصواتها، إن كانت متقاربة المخرج، فتقارب المخرج ثقيل على اللسان قبيح في السمع، وهذا أمر لا يحتاج إلى طويل تفكير و تدبّر، ويستطيع الإنسان العادي أن يلحظه، فكيف بالشاعر أو الكاتب؟

أمّا ما أخالفه الرأي فيه فهو أنّه قال: إنّ كلّ كلمة حسنة لا بدّ أن تكون متباعدة المخرج، وكل كلمة قبيحة لا بدّ أن تكون متقاربة المخرج، قال: "وإنما شدّ عنه الأصل في ذلك، وهو أنّ الحسّن من الألفاظ يكون متباعداً المخرج، فحسّن الألفاظ إذن ليس معلوماً من تباعد المخرج، وإنما علّم قبل العِلْم بتباعدّها، وكلُّ هذا راجع إلى حاسة السّمع، فإذا استحسنت لفظاً أو استقبحتّه وُجِدَ ما تستحسّنه متباعداً المخرج، وما تستقبّحه متقارب المخرج." فهناك كلمات كثيرة مستقبّحة مع أنها متباعدة المخرج، مثل: ملح، كما أننا نجد كلمات أخرى متقاربة

¹ ابن الأثير: المثل السائر. 158/1 - 159 .

المخارج، لكنها مستحسنة، مثل: شجر وشجي، وقد سبق أن تحدّثت عن هذه الفكرة في غير موضع من هذا الفصل، وسنرى ابن الأثير يذكره بعد ذلك على أنه شذوذ عن الأصل الذي هو: استحسان المتباعد واستقباح المتقارب، قال: "على أن هذه قاعدة قد شدّ عنها شواذ كثيرة، لأنه قد يجيء في المتقارب المخارج ما هو حسن رائق، ألا ترى أن الجيم والشين والياء مخارج متقاربة، وهي من وسط اللسان بينه وبين الحنك وتسمى ثلاثتها الشجرية، وإذا تركب منها شيء من الألفاظ جاء حسناً رائقاً، فإن قيل: جيش، كانت لفظة محمودة، أو قدمت الشين على الجيم فقيل: شجي، كانت أيضاً لفظة محمودة، ومما هو أقرب مخرجاً من ذلك: الباء والميم والفاء، وثلاثتها من الشفة وتسمى الشفهية، فإذا نظم منها شيء من الألفاظ كان جميلاً حسناً، كقولنا فم، فهذه اللفظة من حرفين هما الفاء والميم، وكقولنا: ذقته بمي، وهذه اللفظة مؤلفة من الثلاثة بجملتها وكلاهما حسن لا عيب فيه .

وقد ورد من المتباعد المخارج شيء قبيح أيضاً، ولو كان التباع سبباً للحسن لما كان سبباً للقبح، إذ هما ضدان لا يجتمعان، فمن ذلك أنه يقال ملع إذا عدا، فالميم من الشفة والعين من حروف الحلق واللام من وسط اللسان، وكل ذلك متباعد ومع هذا فإن هذه اللفظة مكروهة الاستعمال ينبو عنها الذوق السليم ولا يستعملها من عنده معرفة بفن الفصاحة، وههنا نكتة غريبة، وهوأننا إذا عكسنا حروف هذه اللفظة صارت علم، وعند ذلك تكون حسنة لا مزيد على حسنها، وما ندري كيف صار القبح حسناً لأنه لم يتغير من مخارجها شيء، وذلك أن اللام لم تزل وسطاً والميم والعين يكتنفانها من جانبيها، ولو كان مخارج الحروف معتبراً في الحسن والقبح لما تغيرت هذه اللفظة في ملع وعلم، فإن قيل: إنّ إخراج الحروف من الحلق إلى الشفة أيسر من إدخالها من الشفة إلى الحلق، فإن ذلك انحدار وهذا صعود والانحدار أسهل.

فالجواب عن ذلك أي أقول لو استمر لك هذا، لصحّ ما ذهب إليه، لكننا نرى من الألفاظ ما إذا عكسنا حروفه من الشفة إلى الحلق أو من وسط اللسان أو من آخره إلى الحلق لا يتغير، كقولنا: غلب، فإنّ الغين من حروف الحلق واللام من وسط اللسان والباء من الشفة، وإذا عكسنا ذلك صار بلغ، وكلاهما حسن مليح. وكذلك تقول حلم من الحلم وهو الأناة، وإذا عكسنا هذه الكلمة صارت ملح على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين، وكلاهما أيضاً حسن مليح، وكذلك تقول: عقر ورقع وعرف وفرع وحلف وقلح وقلم وملق وكلم وملك، ولو شئت لأوردت من ذلك شيئاً كثيراً تضيق عنه هذه الأوراق، ولو كان ما ذكرته مطرداً لكننا إذا عكسنا هذه الألفاظ صار (حسناً)¹ قبلاً وليس الأمر كذلك¹.

¹ الصواب: الحُسْنُ .

فما دام معترفاً بأن هناك كلمات كثيرة تخالف القاعدة التي ذكرها، وأن التباعد قد يكون سبباً للقبح كما هو سبب للحسن، فلماذا يوجب التباعد ويصرّ على جعله سبباً للحسن؟ ألا يعدّ متناقضاً مع نفسه عندما يقول: إنّ كلّ كلمة حسنة لا بد أن تكون متباعدة المخارج، وإنّ كلّ كلمة قبيحة لا بد أن تكون متقاربة المخارج، ويجعل ذلك قاعدة، ومن ثمّ يقول: "ولو كان التباعد سبباً للحسن لما كان سبباً للقبح." فهذا إنّ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ الحسن والقبح لا يرتبطان بالمخارج وحدها، وما ينطبق على الاستحسان والاستقباح، ينطبق كذلك على الاستعمال والإهمال، فليست المخارج وحدها هي التي تحدّد ما نستعمل وما نهمل، بل لا بدّ من وجود عوامل أخرى تؤثر في ذلك.

وقد ذكر ابن الأثير أمراً آخر يبرهن على أن المخارج وحدها لا يمكن أن تحدد ما هو حسن وما هو قبيح، ذلك أننا قد نجد كلمة حُكِمَ عليها أنها قبيحة على تباعد مخارجها، لكننا إذا قلبنا أحرفها صارت حسنة رائقة، على نحو ما نجده في: (ملع وعلم)، وقد ناقشت هاتين الكلمتين في موضع سابق من هذا البحث، وأعجب مرة أخرى كما عجب ابن الأثير وغيره من العلماء من تينك الكلمتين، وكيف احتال القبح حسناً لدى قلب أحرف الكلمة، فلو قلنا إنّ قلب الأحرف هو السبب في ذلك، بمعنى تناسب الانتقال بين المخارج وهواء الزفير، فإنّنا سنجد سيلاً من الكلمات التي تبقى حسنة حتى بعد قلب أحرفها، وقد أفاض ابن الأثير في ذكر الأمثلة التي تثبت صحة هذه الفكرة .

إن هاتين الكلمتين (علم و ملع) تقفان شاهداً على أنّ المخارج (قرباً أو بعداً أو انتقالاً بينها) لا يمكن أن تعدّ هي السبب الأوحد في الاستحسان أو الاستقباح، أو لنقل في الاستعمال أو الإهمال، فلا بدّ إذن من توجيه الفكر في اتجاه آخر، وهنا أشير إلى ضرورة دراسة المستعمل والمهمل من أصوات بعينها دراسة دقيقة؛ ومقارنة ما أهمل منها بما استعمل لا سيما تلك الألفاظ التي ليس فيها تنافر صوتي، أو بمعنى آخر لا يوجد فيها ما يمنع من استعمالها، وقد استعملت بعض أوجه تصرفها، لعلنا نتمكّن من الوقوف على سبب إهمالها، وهكذا دراسة تحتاج إلى بحث منفصل، لا يتسع مجال هذا البحث لها، على أنّني سوف أفرد الفصل الرابع لغاية قريبة من تلك الغاية، سأقوم فيه بدراسة المهمل من أقلّ الأصوات تالفاً في الكلام، وهي الأصوات الأسنانيّة، إن شاء الله - تعالى - .

¹ ابن الأثير، المثل السائر، 1 / 159 - 160 .

ثالثاً – ابن الأثير الحلبي (ت 737 هـ):

تحدّث ابن الأثير الحلبي عن الفصاحة و شروطها ، و بيّن أنّ الكلمة الفصيحة لا بدّ أن تتكوّن من أصوات متباعدة المخارج ، قال : " و من الفصاحة تباعد مخارج الحروف . فإنّ الألفاظ إذا تباعدت مخارجها كانت أحسن من المتقاربة المخارج ، ومهما كان اللفظ قريب المخرج من أخيه كان قبيحاً ، إذ الألفاظ لقرب مخارجها تكون مكدودة قلقة ، غير مستقرة في أماكنها ، و مهما كانت الحروف بعيدة المخارج جاءت متمكنة في أماكنها غير قلقة ولا مكدودة، ولهذا لم يوجد في كلام العرب العين مع الغين و لا مع الحاء ، و لا الظاء مع الثاء ، كل ذلك عدلوا عنه لقرب مخارج الحروف ، و لذلك إذا استعمل كلام في نظم أو نثر و تكررت فيه الحروف ، كان تكوّن عبارته في غاية الركاكة ، و سماعه أثقل من ترصيعه ، مثال ذلك ... ولا الضّعف حتى يبلغ الضّعفُ ضِعْفَهُ ولا ضِعْفُ ضِعْفِ الضّعْفِ بل مثله ألف¹ .

مع أنّ هذا البيت هو للمتنبّي، وعجيب من فصاحة المتنبّي هذه الألفاظ. ومثل ذلك قول الآخر:

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قفرٍ وليس قُربَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ² .

فانظر إلى ما في هذه الألفاظ من ثقل النطق بها، و لذلك هرب أرباب الفصاحة من اللفظين المتقاربين إلى الإدغام لما كان اللسان في الإدغام ينتقل عنهما انتقالاً واحدة ، فإنّهم شبّهوا النطق بالمتقاربين بمشي المقيد في أنه ينقل رجله الأولى إلى مكان ، و رجله الأخرى قريبة إلى ذلك³ .

نلاحظ أنّ ابن الأثير قد تحدّث عن نوعين من التنافر هما :

- ما كان في الكلمة الواحدة، و سببه تقارب المخارج، وعلى هذا الأساس فسّر عدم ائتلاف العين مع الغين أو الحاء في اللغة العربية ، و بيّن أنّ الكلمة التي تتكوّن من أصوات متقاربة المخارج تبقى ضعيفة قلقة ، بخلاف الكلمة المكوّنة من أصوات متباعدة المخارج .

¹ البيت من الطويل وهو وارد في ديوان المتنبّي بشرح البرقوق، بيروت: دار الكتاب العربي، 34/3 . لكنه ورد في الديوان مع بعض الاختلاف، وهو كالآتي: ولا الضّعفُ حتّى يتبع الضّعفُ ضِعْفَهُ ولا ضِعْفُ ضِعْفِ الضّعْفِ بل مثله ألفُ .

² البيت من الرجز ، وقد ورد غير منسوب في كثير من الكتب، مثل: البيان والتبيين ص 49 ، والإيضاح في علوم البلاغة ص 9 ، وصبح الأعشى، 292/2.

³ ابن الأثير الحلبي، أحمد بن إسماعيل: **جوهر الكنز**. تحقيق محمد زغلول سلام. الإسكندرية: منشأة المعارف.

- ما كان بين كلمتين أو أكثر، ومردّه إلى تكرار أصوات بعينها في الكلمات المتجاورة،
كما في قول الشاعر: وقبرٌ حربٍ بمكانٍ قفرٍ وليس قُربٌ قُبرٍ حربٍ قُبرٍ.
فتكرار القاف والباء والراء في الكلمات المتجاورة أدّى إلى صعوبة نسبية في نطقها مما جعلهم
يعتدّون هذا البيت في المتنافر وينفون سمة الفصاحة عنه.

رابعاً – القزويني (ت 739 هـ)

لم يأت القزويني على ذكر المهمل من أصول اللغة العربية ، إلا أنه تحدّث عن تنافر الأصوات و ما يلحقه من استكراه لبعض الكلمات أو إقصائها عن جملة فصيح الكلام ، مما يقفنا على سبب رئيس من أسباب الإهمال و هو التنافر الصوتي ، قال : " أما فصاحة المفرد فهي خلوصه من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة القياس اللغوي ، فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها، كما روي أن أعرابياً سئل عن ناقته فقال: تركتها ترعى الهعخع، ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستشزر في قول (امرؤ القيس)¹
(غدائره مستشزرات إلى العلا ...)² " .

فمن خلال المثالين اللذين ساقهما القزويني للتنافر، نستطيع القول إنّ التنافر الصوتي ليس سواء، فمنه ما هو شديد كما هو الحال في كلمة (الهُعُخُع)، ومنه ما هو دون ذلك كما في كلمة (مستشزر)، ولنا في هذا التقسيم ملحظان هما:

- إنّ تجاور أصوات الفم في الكلام أقلّ ثقلاً من تجاور أصوات الحلق، وهذا أمر ذهب إليه من سبقه من علماء، من أمثال ابن جني الذي قال عن الأصوات الحلقية إنّها " أقلّ الحروف تألّفاً بلا فصل³ ". فكلمة (الهُعُخُع) مكونة من أصوات حلقية (كما هي في عُرف القدماء) ولا فاصل بينها، لذا كانت متناهية في الثقل، أما كلمة (مستشزر) فأصواتها من الفم، مما جعل الثقل الناتج عن تجاورها أقلّ منه في (الهعخع).
- قد تتدخل عوامل أخرى غير المخارج لجعل الكلمة خفيفة أو ثقيلة، كصفات الأصوات، فكما يُستثقلّ تقارب المخارج، فإنّ تقارب الصفات مُستثقلّ أيضاً، و ما نلاحظه في كلمة

¹ البيت من الطويل، وهو من معلقته، وقد ورد في ديوان امرئ القيس، جمع وترتيب حسن السندوبي، مصر: المطبعة الرحمانية، 1930، ص 99، وعجز البيت: تضلّ المدارى في منثى ومُرسَل.

² القزويني، جلال الدين محمد بن سعد الدين بن عمر: الإيضاح في علوم البلاغة. ط4. بيروت: دار إحياء العلوم. 1998. ص 7 .

³ ابن جني، سر صناعة الإعراب، 2 / 812 .

(مستشزر) هو تقارب صفات أصواتها، فالسين والزاي صفيريان، والشين يمتاز بالتفشي، وهاتان صفتا قوة في الصوت، و الراء صوت ذلقي يمتاز بالتكرار، وهذه صفة أخرى من صفات القوة، فتجاور أصوات تتصف بصفات متقاربة، وإن لم تكن واحدة، من ناحية أن جميعها صفات قوة في الصوت، يؤدي إلى تنافر تلك الأصوات، ويبدو أن التنافر الحاصل بسبب تقارب المخارج أثقل من التنافر المُسبَّب عن تقارب الصفات، وهذا ما جعل القزويني يعدّ كلمة (مستشزر) دون (الهعخع) في الثقل، فتنافر أصوات الأولى ناجم عن تقارب صفاتها، في حين أن تنافر أصوات الأخيرة ناتج عن تقارب مخارجها.

وقد يعترض أحدهم على الكلام السابق متذرعاً بتقارب مخارج أصوات كلمة (مستشزر) مما يجعل سبب التنافر فيها هو ذاته في (الهعخع)، فأقول: أجمع العلماء على أن الأصوات الحلقية تتنافر إذا ما تجاوزت بلا فصل، إلا في كلمات محدّدة¹، لكنها جاءت في كلمة (الهعخع) غير مفصولة، مما جعلها مُستتقلة، أما كلمة (مستشزر) فأصواتها وإن كانت متقاربة في مخارجها إلا أنها غير متنافرة، فقد جاءت متوافقة مع ما تسمح به اللغة من أوجه تأليف الكلام، فالسين والشين مفصولتان بالتاء، واقتران الشين مع الزاي جائز بشرط تقدّم الأولى على الأخيرة، أما الزاي والراء فلا ضير في اقترانهما²، وهذا ما جعلنا نعتقد أن التنافر في كلمة (مستشزر) ناتج عن تقارب صفات أصواتها لا تقارب مخارجها.

ومن ناحية أخرى فإنّ كون كلمة (الهعخع) رباعيّة يزيد لها ثقلاً يضاف إلى الثقل الناتج عن تجاور مخارج أصواتها، أما كلمة (مستشزر) فإنّ عدد أصواتها ناتج عن الزيادة وليس من أصل الكلمة، مما يجعلها أخفّ من (الهعخع) المكوّنة من أربعة أحرف أصليّة.

أما التعريف الذي ساقه القزويني لفصاحة اللفظ المفرد، وهو: خلوصه من الكراهة في السمع، فهو يشبه إلى حدّ بعيد كلام الخفاجي عن العامل النفسي ودوره في استحسان كلمة ما أو استقباحتها، ونعود بدورنا لنكرّر ما قلناه سابقاً من أنّ ما تجده النفس من لذة لدى سماعها صوتاً ما، أو ما تجده من نفور وكراهة عند سماعها صوتاً آخر، لا بدّ من وجود سبب لذينك الشعورين، وهذا السبب من الممكن أن يكون سبباً صوتياً، كأن تكون أصوات الكلمة متنافرة، أو قد يكون دلاليّاً بأن ترتبط تلك الكلمة بموقف معين أو بحادثة ما لا يحبّ الشخص أن يذكرهما،

¹ انظر سر الصناعة، 812/2.

² انظر علم التعمية، 243/1، 248.

فيفنر من كل ما يذكره بهما، و من هنا لا يجوز لنا أن نقول: إنَّ الشعور النَّفسيّ هو السبب في رفض الكلمة أو قبولها، بل مسبَّب ذلك الشَّعور هو السبب في الرفض أو القبول .

ويمكننا أن نستنتج الأسباب التالية للإهمال من خلال كلام القزويني :

- تتافر الأصوات المكوّنة للكلمة، وقد يكون هذا التنافر شديداً كما في كلمة (الهُعْخُع)، وقد يكون دون ذلك كما في كلمة (مستشزر) .
- العامل النفسيّ، بأن تكون الكلمة مكروهة في السمع، أو يمَجِّها الذوق وتأبأها النفس .

خامساً – بهاء الدين السبكي (ت 773 هـ)

بيّن السبكي خلال تعليقه على كلام المصنّف عن شروط فصاحة المفرد التي أجملها في ثلاثة أمور وهي: " خلوه من تنافر الحروف، والغرابية، ومخالفة القياس"¹؛ أن التنافر لا يكون بسبب تقارب مخارج الأصوات فحسب، بل قد يوجد مع التباعد كذلك، قال: " قالوا: التنافر يكون إما لتباعد الحروف جداً، أو لتقاربها، فإنها كالطفرة والمشى في القيد، ونقله الخفاجي عن الخليل ابن أحمد، ورأى أنه لا تنافر في القرب وإن أفرط، ويشهد له أن لنا ألفاظاً متقاربة حسنة، كلفظ الشجر و الجيش والفم، ومتباعدة قبيحة، مثل: ملح إذا أسرع، ويردّ على من جعل القرب والبعد موجبين للتنافر، أن نحو الفم حسن مع تقارب حروفه، وقد يوجد البعد ولا تنافر مثل: (علم)، ومثل: (البعد)، فإنّ الباء من الشفتين والعين من الحلق، وهو حسن، و (أو) غير متنافرة مع أنّ الواو بعيدة من الهمزة، وكذلك (ألم) متباعدة، وكذلك (أمر) ولا تنافر، والحقّ في الجواب عن ذلك أنّ المدعى إنّما هو الغلبة – كما هو شأن العلامات – لا اللزوم، ويشبه استواء تقارب الحروف وتباعدها في تحصيل التنافر استواء المثليين اللذين هما في غاية الوفاق، والضدين اللذين هما في غاية الخلاف، في كون كلّ من الضدين والمثليين لا يجتمع مع الآخر، فلا يجتمع المثلان؛ لشدة تقاربهما، وكما يُقال: العداوة في الأقارب، ولا الضدّان لشدة تباعدهما، وحيث دار الحال بين الحروف المتباعدة والمتقاربة، فالمتباعدة أخفّ حتى جعل جماعة تباعد مخارج الحروف من صفات الحُسن² ."

نرى أنّ السبكيّ كان يحاول تقريب وجهات النظر المختلفة حول تباعد المخارج

¹ السبكي، بهاء الدين: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. تحقيق عبد الحميد هنداي. ط1. بيروت: المكتبة العصرية. 2003. 57/1 .

² السابق، 60/1

وتقاربها، ودور كلٍّ منهما في تحصيل التنافر، فقد نقل ما أورده ابن سنان في (سرّ الفصاحة) من أنّ منهم من قال إنّ التنافر يكون مع البعد كما يكون مع القرب، وهو علي بن عيسى وقد ذكر أنه نقل هذا الرأي عن الخليل بن أحمد، لكنّ عبارته: " ورأى أنه لا تنافر في القرب وإن أفرط " ملبسة بعض الشيء فهي توحى بأنّ الخفاجي هو من قالها، والحقيقة أنّها مخالفة لما أورده الخفاجي في (سرّ الفصاحة)؛ من أنّه يرى التنافر في القرب وليس في البعد وإن أفرط، قال: " ولا أرى التنافر في بُعد ما بين مخارج الحروف، وإنما هو في القرب¹، فلربما كان هذا هو رأي علي بن عيسى الذي أورد الخفاجي رأيه ونقله السبكي عنه، وأياً ما كان من أمر تلك العبارة، فإنّ السبكي حاول أن يبيّن السبب الذي دفعهم إلى القول: إنّ تقارب المخارج سبب للتنافر، وبالتالي تفضيل التباعد عليه، إذ إنّ عزا الأمر إلى الغلبة لا إلى اللزوم، بمعنى أنه يغلب على المتنافر أن يكون متقارب المخارج، كما يغلب على غير المتنافر أن يكون متباعد المخارج، دون أن يكون التنافر ملازماً لكل متقارب، أو يكون الانسجام والتناسب ملازماً لكل متباعد، وأعتقد أنّ هذا كلام مقنع، وفيه تفسير لما نجده في بعض المتقارب من الانسجام، وما يعتور بعض المتباعد من التنافر.

أمّا عن رأيه هو في الأمر فإنّه — كغيره من العلماء — يرى أنّ التباعد أخفّ من التقارب، لذلك فقد عدّه من صفات الحُسن، فتقارب المخارج إذن سبب للاستئقال، لكنّه عاد ليؤكد رأي من ذهب إلى أنّ التنافر قد يكون مع تباعد الأصوات تباعداً مُفرطاً، وذلك عندما تحدّث عن رتب الفصاحة، حيث قال: " رتب الفصاحة متقاربة، وإنّ الكلمة تخفّ وتثقل بحسب الانتقال من حرف إلى حرف لا يلائمه قُرباً أو بُعداً². " فعبارته هذه تدلّ على قناعته بأنّ كلا من القُرب والبُعد يمكن أن يؤدّي إلى التنافر، فعدم الملاءمة التي تحدّث عنها لم يجعلها مسبّبة عن القُرب فحسب، بل عن البُعد كذلك، وقد بيّن أنّ للكلمة الثلاثية اثني عشر تركيباً بحسب الانتقال بين المخارج، وهي:

- الأول: الانحدار من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى، نحو: ع د ب .
- الثاني: الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط، نحو: ع م د .
- الثالث: من الأعلى إلى الأدنى إلى الأعلى، نحو: ع م ه .
- الرابع: من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى، نحو: ع ل ه .
- الخامس: من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى، نحو: م ل ع .

¹ الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص 94 .

² السبكي، عروس الأفراح، 1/73 .

- السادس: من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط، نحو: ب ع د .
- السابع: من الأدنى إلى الأعلى إلى الأسفل، نحو: ف ع م .
- الثامن: من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى، نحو: ف د م .
- التاسع: من الأوسط إلى على إلى الأدنى، نحو: د ع م .
- العاشر: من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى، نحو: د م ع .
- الحادي عشر: من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط، نحو: ن ع ل.
- الثاني عشر: من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط، نحو: ن م ل¹.

غير أنّ هذا الترتيب لم يقصد منه التدرّج من الأفصح إلى الأقل فصاحة، يدلّنا على ذلك قوله: " فاعلم أنّ أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالاً ما انحدر فيه من الأعلى إلى الأوسط إلى الأسفل، ثم ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأدنى، فهما سيّان في الاستعمال ... وأقلّ الجميع استعمالاً ما انتقل فيه من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط². " فهذا الذي جعله في المرتبة الأخيرة، ورد في الترتيب السابق في المرتبة السادسة، مما يؤكّد أنه لم يقصد بذلك الترتيب التدرّج من الأعلى رتبة إلى الأدنى.

لكننا لا نعرف حقاً علامَ بنى السبكي رأيه هذا، وكيف قرّر أيّ التراكيب السابقة أفصح من غيره، إذ إنّ رأياً كهذا يحتاج إلى تتبّع فصيح كلام العرب، لمعرفة مدى توافقه مع أمثل التراكيب السابقة وأفضلها، فهل فعل السبكيّ ذلك، و هل بنى كلامه على نتائج تتبّع كلام العرب؟ فالمتتبّع لكلام العرب يجد كلمات فصيحة مستحسنة، لكنّها مخالفة للترتيب الأمثل الذي ذكره السبكيّ، مثل: (مدح) و (ملك) و (فلح)، وغيرها كثير يُثبت أنّ الانتقال بين المخارج لا علاقة له بالاستخفاف والاستتقال أو بالاستحسان والاستقباح .

ونلاحظ أنّ السبكيّ حصر أسباب التنافر في أمرين هما:

- تقارب مخارج الأصوات المكوّنة للكلمة .
- طريقة الانتقال بين الأصوات داخل الكلمة الواحدة .

¹ السبكي، عروس الأفراح، 1 / 73 - 74 .

² السابق، 1 / 74 .

سادساً – الفلقشندي (ت 821 هـ)

عدّ الفلقشندي تنافر الأصوات المكوّنة للكلمة من خوارم الفصاحة، فلا تكون الكلمة فصيحة إلا إذا كانت متناسقة الأصوات خالية من التنافر، قال: "من صفات اللفظ المفرد الفصيح ألا يكون متنافر الحروف، فإذا كانت حروفه متنافرة بحيث يثقل على اللسان ويعسر النطق به فليس بفصيح، وذلك نحو: لفظ (الهُعُج) في قول بعض العرب عن ناقة : تركتها ترعى الهُعُج، بالخاء المعجمة والعين المهملة، وهو نبت أسود، وكذلك لفظ مستشزرات من قول امرئ القيس في قصيدته اللامية التي من جملة القصائد السبع الطوال:

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلَا تَضِلُّ الْمَدَارِي فِي مُتْنِيٍّ وَمُرْسَلٍ¹

فلفظ (مستشزرات) من المتنافر الذي يثقل على اللسان، ويعسر النطق به².

ولتفسير كلامه وبرهنة صحته ساق الفلقشندي كلام ابن الأثير حول هذا الموضوع في المثل السائر بنصّه، دون أن يعلّق عليه، إشارة إلى قناعته التامة به، كما يبدو أنه تبنى رأي ابن الأثير كذلك في كلمة (مستشزر) وسبب استنقالهم إياها³، دون أن يضيف أي جديد، أو أن يبيّن رأيه الخاص في هذا الأمر.

وعلى هذا فإنّ الفلقشندي لم يأت بجديد، ولم يزد على ما قاله ابن الأثير أو من سبقه من العلماء حول أسباب التنافر، التي تتلخّص في تقارب مخارج الأصوات المشكّلة للكلمة الواحدة.

آراء علماء التعمية⁴:

اهتمّ علماء التعمية بتتبّع أشكال الائتلاف الجائزة في اللغة العربية و تلك التي لا تجوز، حيث قاموا بدراسة اقتران الأصوات وامتناعه في النصوص المنثورة ، واعتمدوا النتائج في تعمية نصّ ما أو حلّ ترميز كلام معين ، والمتتبّع لما ذكره علماء التعمية حول هذا الموضوع، يجد أنّ ملاحظاتهم وآراءهم تكاد تكون واحدة ، وبما أنّ الأمر كذلك فلا حاجة إذن إلى استعراض جميع ما قالوه ، إذ يكفي أن نعرض رأي أحدهم ليكون نموذجاً لآراء غيره من العلماء ، و من هنا فإننا سنكتفي بما ذكره الكندي في رسالته التي كتبها في استخراج المعمى،

¹ سبق تخريج البيت في ص 81 من هذا البحث.

² الفلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**. نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة والطباعة والنشر. 2 / 255 .

³ انظر **صبح الأعشى**، 2/255-257 و انظر كذلك **المثل السائر**، 1/158-160.

⁴ علم التعمية هو: تحويل نصّ واضح إلى آخر غير مفهوم باستخدام طريقة محدّدة يستطيع من يعرفها أن يفهم النص. ومن علماء التعمية: يعقوب بن إسحق الكندي (ت 260 هـ)، وعليّ بن عدلان (ت 666 هـ)، وعليّ بن محمد المعروف بابن الدريهم (ت 762 هـ).

حيث قسّم الأصوات إلى أصليّة ومتغيّرة¹، ويبيّن أن المتغيّرة تقترن مع جميع الأصوات ، إلا السين فهي لا تقترن مع : الثاء والذال والصاد والضاد والطاء ، بتقديم ولا تأخير .

أما الأصليّة فقد يمتنع اقترانها مع بعض الأصوات ، وقد فصلّ الكندي القول في ذلك على النحو التالي²:

الثناء : " لا تقارن الذال ولا الزاي ولا الصاد ولا الضاد ولا الطاء ولا السين ، بتقديم ولا تأخير ... ولا تقارنُ الثاء أيضاً الشين إذا تقدمتها الثاء ، وتقارنها إذا تقدمت الشين الثاء ."

الذال : " لا تقارن الثاء ولا الزاي ولا الصاد ولا الضاد ولا الطاء ولا السين ، بتقديم ولا تأخير ... ولا تقارن الذال الشين ولا الغين إذا تقدّمتهما ، وتقارنهما إذا تقدّماها ."

الزاي : " لا تقارن الثاء ولا الذال ولا الصاد والطاء ولا السين بتقديم ولا تأخير ... ولا تقارن الزاء الشين ولا الضاد إذا تقدمتهما وتقارنهما إذا تقدماها ... ولا تقارن الزاء الطاء إذا تقدمتها الطاء ، وتقارن الزاء الطاء إذا تقدّمت الزاء الطاء ."

الصاد : " وكذلك الصاد لا تقارن الثاء ولا الذال ولا الزاي ولا الضاد ولا الطاء ولا السين ، بتقديم ولا تأخير ... ولا تقارن الصاد الجيم ولا الشين إذا تقدمتهما ، وتقارنهما إذا تقدماها ... ولا تقارن الصاد الدال إذا تقدمتها الدال ، وتقارنها إذا تقدمتها الصاد ."

الضاد : " وكذلك الضاد لا تقارن الثاء ولا الذال ولا الضاد ولا الطاء ولا السين ولا الشين ، بتقديم ولا تأخير ... ولا تقارن الضاد القاف إذا تقدمت قبل القاف ، وتقارنها إذا تقدمت القاف قبلها ... ولا تقارن الضاد الدال ولا الزاي إذا تقدم كل واحد منهما قبل الضاد ، وتقارن كل واحد منهما إذا تقدمت قبله ... "

الطاء : " لا تقارن الثاء ولا الذال ولا الزاي ولا الصاد ولا الضاد ولا الطاء ولا الجيم ولا الدال ولا السين ، بتقديم ولا تأخير ... ولا تقارن الطاء الحاء ولا القاف ولا الشين ولا الخاء إذا تقدمت الطاء قبل كل واحد من هذه الحروف ، وتقارنها إذا تقدم كل واحد من هذه الحروف عليها ."

¹ الأصوات الأصليّة: هي التي " لا تتغيّر البتّة، فتكون زوائد بوجه من الوجوه " والمتغيّرة هي: "التي تكون زوائد تارة وأصلية تارة" رسالة الكندي نقلا عن علم التعمية 1 / 239 .

² الكندي ، نقلا عن علم التعمية واستخراج المعنى 1 / 241 - 252 .

الجيم : " لا تقارن الطاء ولا الظاء ولا الغين ولا القاف ، بتقديم ولا تأخير ... ولا تقارن الجيم الصاد إذا تقدمت الصاد قبل الجيم ، وتقارنها إذا تقدمت الجيم قبل الصاد ."

الحاء : " لا تقارن الحاء والعين والغين ، بتقديم ولا تأخير ... ولا تقارن الحاء الطاء إذا تقدمت الطاء قبل الحاء ، وتقارنها إذا تقدمت قبل الطاء ."

الخاء : " وكذلك لا تقارن الخاء الحاء ولا الغين ، بتقديم ولا تأخير ... وكذلك لا تقارن الخاء العين ولا الطاء إذا كانا قبلها ، وتقارنها إذا كانت قبل كل واحدة منهما ."

الدال : " لا تقارن الدال الزاي ولا الطاء ولا الصاد ولا الضاد إذا كانت قبل كل واحد من هذه الأحرف ، وتقارنها إذا كانت بعدها ."

الشين : " لا تقارن الضاد بتقديم ولا تأخير ... ولا تقارن الشين الزاي ولا السين ولا الصاد ولا الناء ولا الذال ولا الطاء إذا تقدمها كل واحد من هذه الحروف ، وتقارنها إذا كانت بعدها ."

الطاء : " لا تقارن الصاد ولا الضاد ولا الذال ولا الطاء ولا الجيم بتقديم ولا تأخير ... ولا تقارن الطاء الزاي إذا كانت الطاء تتقدم الزاي ، وتقارنها إذا تقدمتها الزاي ... والطاء لا تقارن الدال إذا كانت قبل الطاء ، وتقارنها إذا كانت الطاء قبلها ."

العين : " لا تقارن الغين ولا الحاء بتقديم ولا تأخير ... والعين لا تقارن الخاء إذا تقدمت العين قبل الخاء ، وتقارنها إذا كانت بعد الخاء ."

الغين : " لا تقارن الحاء ولا الخاء ولا العين ولا الجيم بتقديم ولا تأخير ... والغين لا تقارن القاف ولا الذال إذا تقدمتا قبل الغين ، وتقارنها إذا تقدمتهما ."

القاف : " لا تقارن الجيم بتقديم ولا تأخير ، ولا تقارن القاف الغين إذا كانت قبل الغين ، وتقارنها إذا كانت بعد الغين ... والقاف لا تقارن الضاد إذا كانت القاف بعدها ، وتقارنها إذا كانت القاف تتقدم قبل الضاد ."

لكن المتأمل في وجوه الائتلاف الممنوعة السابقة ، يجدها لا تبتعد كثيرًا عن الأسباب الصوتية المتمثلة في الثقل الناتج عن أحد أمرين، وهما :

- تقارب مخارج الأصوات ، فمن الواضح أن امتناع الائتلاف بين الأصوات السابقة ، وتلك التي لا تقارنها في حال من الأحوال إنما مبعثه قرب المخارج .
- تقارب الصفات لا سيما صفة الاحتكاك، فمن المعلوم أن الأصوات الاحتكاكية تحتاج إلى جهد أكبر في نطقها، فما بالك لو اجتمع صوتان احتكاكيان في كلمة واحدة ؟ لا شك حينئذٍ في صعوبة نطقهما. وكذلك صفة الصفير، فالأصوات الصفيرية لا تأتلف مع بعضها بعضاً، وهكذا صفة الإطباق، فأصوات: الطاء والظاء والضاد والصاد لا تأتلف. ومن الملاحظ في إحصاء الكندي أن الأصوات الثقيلة يندر ائتلافها مع غيرها ، كالظاء التي يمتنع ائتلافها مع معظم الأصوات ، فهي صوت ثقيل، وكذلك الثاء والذال، فجميعها أصوات أسنانية احتكاكية، ولعلّ ثقل هذه الأصوات هو الذي ألجأ الناطق العربي في اللهجات المحكية إلى استبدال الأصوات الصفيرية بها ، كالثاء التي تتحول إلى سين ، والذال التي تتحول إلى زاي ، والظاء التي تتحول إلى زاي مفخّمة ، كل ذلك من أجل تجنّب الصعوبة الناتجة عن نطق الأصوات الأسنانية.

الفصل الثاني

آراء بعض المحدثين في ظاهرة الإهمال.

أولاً – إبراهيم أنيس

تحدّث إبراهيم أنيس عن ظاهرة الإهمال من خلال سوقه رأي ابن جني في هذه الظاهرة، ومناقشته تفسير ابن جني لها ، وقد علّق على كلامه من خلال الأفكار التالية¹ :
1 – إنّ مراد ابن جني بالحرف الأقوى في قوله : " إذا تقارب الحرفان لا يجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى . " غير واضح ، و هو يرى أنه ربّما أراد بذلك : الأكثر وضوحاً في السمع ، أو الذي يحتاج جهداً عضلياً زائداً ، أو المجهور إذا كان أحد الحرفين مجهوراً ، لكنّه جاء بأمثلة تنفي الاحتمال الأخير، فقد جعل ابن جنيّ التاء أقوى من الدالّ في كلمة (وتد) ولا يفرق بين التاء والدال إلا صفة الهمس في الأولى والجهر في الأخيرة.

2 – كلام ابن جني يناقض بعضه بعضاً ، فالحروف في الأمثلة التي ساقها لا تتجاوز تجاوراً مباشراً ، بل يُفصل بينها بالحركات " فالهمزة لم تجاور الهاء في (أهل) بل فصل بينهما بالفتحة التي هي صوت من بنية الكلمات ، لا نقل أهمية في البحوث الصوتية عن الهمزة أو الهاء . "

لكن يردّ على هذا الرأي أنّ القدماء عندما تناولوا قضية المجاورة في السياق لم يلتفتوا إلا إلى الصوامت دون الحركات ، و هذا هو دأبهم جميعاً فهناك مجموعات صوتية تظهر الكلفة في نطقها سواء أفصل بينها بالحركات أم لا ، على نحو ما نلاحظه في الأصوات الأسنانية ، أو الأصوات المطبقة .

3 – ربما أحسّ ابن جني في نظرية الاستئقال ببعض النقص ، فدعمها بحجج أخرى تكبّد فيها عنناً ومشقّة ، من ذلك أنّه عزا الإهمال إلى أغراض في نفس العرب نجعلها ؛ لبعد عهدنا عن زمن وضع اللغة ، وهذه الأغراض هي التي جعلتهم يفضّلون صوتاً على آخر ، على نحو استعمالهم (قضم) في أكل اليابس ، و (خضم) في أكل الرطب .

¹ أنيس، إبراهيم: موسيقى الشعر. ط 5. مكتبة الأنجلو المصرية. ص 23 – 25 .

وحقيقة الأمر أنّ ابن جني قد قصد من هذين المثالين إلى الإشارة إلى فكرة وجود علاقة طبيعية بين الصوت و المعنى ، فما أهمله الناطق العربيّ من كلمات ، لم يجد في صفات أصواتها ما يتناسب مع معانيه بالصورة التي تألفت بها تلك الأصوات داخل الكلمة الواحدة ، ولا أرى في هذا التوجيه أي عنق أو مشقّة .

4 – إنّ منطق ابن جني في تفسير إهمال ما أهمل من الألفاظ التي تخلو حروفها من الاستئصال ، مثل : (لجع) منطق غريب ، فهو يرى أنّ إهمال هذا النوع من الكلمات محمول على الرباعيّ، فكما أهملت تراكيب من الرباعيّ ، فقد أهملت تراكيب ثلاثية أيضاً .

5 – كلام ابن جني يُشعر القارئ أنّ الاستعمال والإهمال كانا نتيجة مواضعة و اتفاق بين العرب ، و أنهم أهملوا ما أهمل لحكمة رأوها.

ويرى إبراهيم أنيس أن الخوض في أسباب إهمال ما أهمل بحث لا طائل منه ؛ إذ إنّ ظاهرة الإهمال جاءت نتيجة لتطور اللغة العربية خلال قرون عديدة ، و يجب على الباحثين إذا أرادوا تحصيل الفائدة أن يدرسوا الكلمات المستعملة ، و يميّزوا الشائع من النادر ، كما فعل علماء البلاغة في دراستهم لفصاحة الكلمة .

ولا ندري حقيقة ما الذي قصده إبراهيم أنيس بقوله : إنّ ظاهرة الإهمال ناتجة عن التطور اللغوي، فهل نستطيع أن نفهم منه أنّ ما نجده في اللغة من كلمات مهملة كان مستعملاً في طور ما من أطوار اللغة ؟ وإذا كان هذا هو مقصده فهو مجافٍ للمنطق ؛ إذ إنّ اللغة في تطورها تميل إلى التوسّع ، تماشيًا مع التطور والتقدم الذي تشهده المجتمعات الناطقة بتلك اللغة، إلا أن يكون قد خلط بين المهمل والمهجور .

ثمّ إنّنا إن أردنا دراسة اللغة العربية في نظامها الصوتيّ ، كان لزامًا علينا أن ندرس إمكانات تأليفها المهملة ، لا سيما تلك التي لا تشتمل على أيّ ضرب من ضروب الاستئصال ، كما في (لجع)، والمقارنة بينها و بين ما يقاربهها من إمكانات مستعملة، لعلنا نستطيع الخروج بنتائج مرضية .

أما التنافر الصوتيّ فقد تناوله إبراهيم أنيس من خلال آراء البلاغيين فيه ، فنجده مرة أخرى يرفض أن تكون بعض الأمثلة التي ذكرها متنافرة بسبب تقارب المخارج ، مثل :

(الهعخع) و (مستشزرات) فالهاء و العين مفصولتان بالضمّة ، ولم يلتقيا التقاء مباشرًا ، ومثل هذا يُقال في (مستشزرات) فكان " الواجب أن يعزى هذا إلى مجاورة السين للتاء مع مجاورة الشين للزاي في الكلمة الواحدة ، وهو ما ندر في اللغة العربية . " ويقول إنّ القدماء اختلفوا في معنى التنافر ، فمنهم من رآه في تقارب مخارج الأصوات ومنهم من رآه في تباعدها كذلك ، وهو يرى أنّ من استحسنوا التباعد كانوا أقرب إلى الصواب¹.

وقد أرجع إبراهيم أنيس عسر النطق بالأصوات المتجاورة إلى سببين أساسيين هما :

- الجهد العضلي : فهناك أصوات تحتاج إلى جهد عضليّ أكثر من غيرها .
- قلة الشبوع : فإنّ كثرة الاستعمال تولّد الألفة لأنماط معينة من التّأليف ، فإذا واجهه الناطق نمطاً لم يعتد عليه ، تعرّض لسانه ووجد في نطقه مشقّة ، وهذه الفكرة تشبه إلى حدّ بعيد ما سمّاه أهل البلاغة بالذوق العربيّ².

ولعلنا نتفق مع إبراهيم أنيس في رأيه الأخير ، لكن يبقى السؤال قائماً : ما الذي يجعل نمطاً معيّنًا من أنماط التّأليف يشيع لدى الناطقين في حين يقلّ شيوع غيره ؟ وهذا لا بدّ أن يعيدنا إلى دائرة ائتلاف الأصوات وتنافرها . وهو ذاته قد أقرّ بذلك عندما قال : "واللغة في تركيب أحرف كلماتها تتخذ طريقها الخاص و نهجها الذي تتميز به ويكاد يتلخّص هذا النهج في :

- ندرة تلاقي أصوات الحلق بعضها مع بعض .
 - ندرة تلاقي الحروف القريبة المخرج أو الصفة³ .
- فهو بهذا يتفق مع القدماء في أنّ تقارب المخارج هو السبب الرئيس للتنافر .

ثانياً – تمام حسان :

تحدّث تمام حسان عن ظاهرة التّأليف في اللغة العربية ، حيث رأى أنّ فكرة تقارب المخارج و تباعدها هي أساس هذه الظاهرة ، كما أنها أساس التنافر الصوتي الذي تحدّث عنه القدماء ، و هذا كله يُردّ في رأيه إلى ما اصطلح على تسميته " كراهية التضاد أو التنافر⁴ .

¹ أنيس، إبراهيم: موسيقى الشعر. ص 26 .

² السابق، ص 28 – 29 .

³ أنيس، إبراهيم: موسيقى الشعر، ص 30.

⁴ حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1973. ص 269 .

ولإثبات دور المخارج في هذه الظاهرة فقد أورد ما ذكره السيوطي في المزهر نقلاً عن ابن دريد في الجمهرة ، وعن السبكي في عروس الأفراح ، حيث يرى الأول أن تقارب مخارج الحروف يسبب الثقل ، في حين جعل الثاني الفصاحة درجات و مراتب ، و قد أضاف تمام حسان إلى ما ذكره السبكي تواليف أخرى بناء على إمكانات تجاور أنواع المخارج ، لكنّ موقفه من عبارة ابن دريد لم يكن واضحاً ، فهو يرى أنّ عبارته القائلة : " إذا تباعدت مخارج الحروف حسن تأليفها " أكثر صدقاً و أقلّ تورطاً من قوله : " اعلم أنّ الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت . " لأنّ العبارة الأولى لم تتورط كما فعلت العبارة الثانية في ادعاء ثقل الكلمات المؤلفة من حروف متقاربة تقارباً لا تنافر فيه ، مثل : رسم ...¹ فماذا يقصد بقوله : " أقلّ تورطاً " ، ثمّ إنّ الدليل الذي ساقه لبيان تورط العبارة الثانية، نستطيع أن نتخذه مرتكزاً لنفي صحة العبارة الأولى، إذ إنّنا قد نجد كلمات مكوّنة من أصوات متباعدة المخارج، ومع ذلك فهي متنافرة ، كما في (ملح) .

و يرى تمام حسان أنّ ثمة اعتباراً آخر يجب أن يؤخذ بالحسبان عند دراسة هذه الظاهرة، ألا وهو " القيمة الصوتية " أي صفات الأصوات المكونة للكلمة، ولا شك أنّ للصفات دوراً في التنافر، فكثير من أشكال التنافر يرجع إلى تقارب الصفات كما في الأصوات المطبقة²، وقد تتضافر الصفات مع المخارج أحياناً فيكون التنافر من ناحيتين ، كما هو الحال في تنافر الأصوات الأسنانانية .

ثالثاً – عبد الواحد حسن الشيخ :

تناول ظاهرة التنافر الصوتي في كتابه (التنافر الصوتي والظواهر السياقية) ، من خلال عدة اتجاهات :

- دراسة البلاغيين للظاهرة.
- دراسة اللغويين لها.
- الظواهر الصوتية السياقية.

¹ السابق، ص 269 – 270 .

² حسان، تمام: اللغة العربية معناها و مبناها، ص 270 .

و قد استعرض آراء كلّ من البلاغيين و اللغويين في هذه الظاهرة ، وتوصل إلى أنهما يلتقيان عند فكرة قرب المخارج أو بُعدها¹ ، و هو يرى أنّ ضابط البعد أو القرب وحده غير دقيق ؛ لأنه غير مطّرد ، و قد مثّل لذلك بكلمتي : (الجيش والشجي) ، و قد ساق مثلاً من القرآن الكريم يثبت بأن التقارب لا يكون سبباً للتنافر دائماً ، ففي الآية الكريمة: " ألم أعهد إليكم يا بني آدم " نجد كلمة (أعهد) تضمّ الهمزة والعين والهاء، هي أصوات متقاربة المخارج، ومع ذلك فهي فصيحة. لذلك فهو يرجّح أنّ عوامل أخرى يمكن أن تتدخل لتجعل الكلمة متنافرة " فلحركات و للسياق و للذوق و لمخارج الحروف دخل في قضية التنافر² ."

أما عن علاقة الظواهر السياقية بالتنافر، فقد ذهب إلى أنّ هذه الظواهر مثل: التأليف، والوقف والمناسبة، والإعلال والإبدال والإدغام، والنبر، إنّما جاءت " لتحلّ مشكلات التطبيق، وذلك عندما ينشأ التعارض بين قواعد النظام، ومطالب السياق، أي بين القواعد الصوتية وبين الظواهر الموقعية... وكلّها جاءت لدفع ما يكرهه الذوق العربيّ من توالي الأضداد، سواء كان الضدان صوتين متنافرين نطقاً، أو حركة يليها سكون ووقف غير مناسبين، أو كانا قيمتين صوتيتين متنافرتين، أو صوتين في تجاورهما ثقل في النطق، كما جيء بظاهرتي الإدغام والنبر أيضاً لكرامية توالي الأمثال، و بذا يكون الذوق العربيّ قد أوجد مخرجاً عن طريق هذه القيم السياقية؛ لتفادي عيوب التطبيق الناشئة عن التعارض بين ما يقرّره النظام وما يتطلبه السياق، في محاولة للحفاظ على التخالف³ ."

و مما تجدر الإشارة إليه أنّ عبد الواحد الشيخ ليس أول من تحدّث عن الظواهر السياقية وعلاقتها بالتنافر، فلا تكاد تخلو كتب علم الأصوات من حديث عنها، وهم يجمعون على أنّها "تهدف في مجموعها إلى توفير قدر ما من الانسجام بين الأصوات المتجاورة ، وذلك من أجل تحقيق السهولة في النطق والخفة في الأداء⁴ ."

¹ الشيخ، عبد الواحد حسن: التنافر الصوتي والظواهر السياقية. ط1. القاهرة: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية. 1999. ص 29 .

² السابق، ص 15 .

³ السابق، ص 61 .

⁴ النوري، جواد: من العوامل الصوتية في تشكّل البنية العربية، ص2 ، و انظر رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، ص 22 ، و انظر كذلك تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 262.

رابعاً – عبد القادر مرعي الخليل:

تتاول ظاهرة ائتلاف الأصوات و تنافرها معتمداً على أمرين :

- نتائج الإحصاءات الحديثة لدوران الأصوات في القرآن الكريم وفي بعض المعاجم.
- ما ذكره القدماء حول هذه الظاهرة.

أما عن الأمر الأول فقد هدف منه إلى أنّ أصوات اللغة العربية تتفاوت من حيث الخفة و الثقل، فالأصوات الخفيفة ترد كثيراً في الكلام ، في حين يقلّ استخدام الأصوات الثقيلة، و قد أورد دراستين إحصائيتين لدوران الأصوات في القرآن الكريم¹، ودراسة علي حلمي موسى على معاجم : الصحاح ولسان العرب و تاج العروس، و قد خلص من ذلك كله إلى أنّ أصوات: اللام و النون و الميم هي أكثر الأصوات شيوعاً في اللغة العربية ، وأنّ صوت الظاء هو أقلّ الأصوات استعمالاً².

ومن ثمّ شرع يستعرض آراء القدماء حول ظاهرة التنافر، التي تمحورت حول المخارج و دورها فيها، فنقل عن ابن دريد في (الجمهرة) و ابن جني في (سر الصناعة) و ابن السراج في (رسالة في الاشتقاق) و الشهاب الخفاجي في (شفاء الغليل)، و السبكي في (عروس الأفراح) نقلاً عن (المزهر) للسيوطي³، وعلق قائلاً: " فنسيج الكلمة العربية يميل إلى السهولة و الخفة، و لذلك يميل إلى استعمال الأصوات المتباعدة المخارج؛ إذ يسهل على اللسان الانتقال من مخرج إلى آخر بعيد عنه أكثر من نطق الأصوات التي تكون من مخرج واحد، أو من مخرجين متقاربين، و ذلك لصعوبة نطق هذه الأصوات، فاللسان ما أن ينتقل من نقطة حتى يعود إلى النقطة نفسها التي ارتفع منها، أو ملاصقة أو مجاورة لها، ليعيد العملية النطقية، و في هذا تكلف و مشقة⁴. " و نلاحظ فيما ذكره عبد القادر مرعي أنه لم يأت بجديد، و لا يتعدى ما أوردناه سابقاً من آراء القدماء حول أسباب التنافر، حيث حصرها في تقارب مخارج الأصوات المكونة للكلمة.

خامساً – عبد الغفار حامد هلال:

تحدّث في كتابه (أصوات اللغة العربية) عن ظاهرة الإهمال و هو يرى أنّ إهمال أبنية الثلاثي المكوّنة من أصوات متنافرة أمر مقبول، و ذلك لأنه ينضوي تحت المنهج العام لبناء

¹ عبد القادر مرعي، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص 109 .

² السابق ص 110 – 111 .

³ انظر ابن دريد: الجمهرة، 1/ 47، 51، و ابن جني: سر صناعة الإعراب، 821/2، 816، 814، و انظر ابن السراج: رسالة في الاشتقاق، ص 36-43، و انظر الخفاجي: شفاء الغليل، ص 27-29، و انظر السيوطي: المزهر في علوم اللغة، 12/ 197.

⁴ عبد القادر مرعي، التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، ص 115 .

الكلمة العربية الذي يكره تقارب المخارج، لكنه يجد صعوبة في تعليل إهمال أشكال من التأليف لا يوجد فيها أيّ تنافر، كما في كلمة (لجع)، فقد استعملوا الأصل (نجع) وهي مشكلة لها، وهنا يورد المؤلف رأي ابن جني في هذا النوع من الإهمال، وهو يتلخص في ثلاث نقاط هي¹:

- حمل الثلاثي على الرباعي .
- كثرة التصرف في الفعل ضرب من الإعلال .
- كثرة الأصول وزيادتها عن حاجة الناطقين ، فاخترت منها ما لاعمت أصواته معانيهم .

و قد رجّح هلال الرأي الثالث، و مال إلى أنّ العرب اتخذوا من الأصوات ما كان مناسباً لدلالاتهم.

وأضاف أنّ "سعة العربية ، و كثرة تصرفها لتوحي للباحث بتنبؤات أخرى، فربما لم يصل إلينا تاريخ هذا اللفظ واستعماله لسبب ما، كإهمال الرواة أو للاستغناء بنظائره، وغير ذلك".²

فراه هنا قد أشار إلى أمر من الممكن أن يشكّل سبباً لإهمال بعض أصول اللغة العربيّة، وهو عدم وصول اللفظ إلينا لسبب أو لآخر، ممّا جعلنا نظنّ أنّه مهمل، وهذا الرأي يلتقي مع ما أورده السيوطي عن أبي عمرو بن العلاء من قوله: " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا قلّه، ولو جاءكم وافراً لجاكم علم وشعر كثير".³ أمّا إهمال الرواة لبعض الألفاظ فله ما يؤيده من إهمال بعض أصحاب المعاجم القديمة لكثير من الكلمات، إمّا لأنها غريبة أو نادرة، أو لأنهم لم يسمعوها عن العرب⁴، أو لأنها لم تكن مما يتردّد على أفواه الأدباء والشعراء وأرباب الفصاحة والبلاغة⁵. وأمّا إهمالهم أصلاً ما استغناء عنه بنظائره، فشاهده الأصل: (وذر)، الذي استغنوا عنه ب(ترك) وكذلك الأصل(ودع)⁶، لكنني أقف من هذا الرأي الأخير موقف المعارض، ذلك أنّ معظم الكلمات التي ساقها القدماء أمثلة للاستغناء، مشتقة من أصول مستعملة⁷، نحو جمعهم كلمة (جرح) على جروح فاستغنوا بها عن أجراح، كما استغنوا بغلّمة عن أغلّمة⁸، فهم لم يستغنوا عن

¹ سبق أن أوردنا رأي ابن جني في هذا البحث ص 64 .

² هلال، عبد الغفار حامد: أصوات اللغة العربية. ط 3. القاهرة: مكتبة وهبة. 1996. ص 189 – 190 .

³ السيوطي، المزهر، 249/1 .

⁴ انظر الجوهري: الصحاح، 33/1.

⁵ انظر الزمخشري: أساس البلاغة، ص ن .

⁶ انظر ابن منظور: لسان العرب، مادة (وذر)

⁷ انظر المبرد، محمد بن يزيد : المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة. بيروت: عالم الكتب. 201/2 ،

⁸ انظر سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب. تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط1. بيروت: دار الجيل. 99/3، 603/3.

مشتقات الأصل جميعها، بل عن بعضها فقط، وقد أورد ابن منظور عن الليث ما نصّه: "العرب قد أمّاتت المصدر من يذر والفعل الماضي... واستعمله في الغابر¹". فقولُه: "أمّاتت... واستعمله في الغابر" يُخرج هذا الأصل وما شاكله من دائرة المهمل التي نتحدّث عنها، فحديثنا دائر حول الأصول المهمله ابتداءً، أي التي لم يستخدمها العرب ألبتّة، ولم يستخدموا أيّاً من مشتقاتها.

سادساً – وفاء كامل فايد:

بيّنت الباحثة في مقدّمة بحثها المعنون ب (تراكب الأصوات في الفعل الثلاثي الصحيح) أنّ منطلق فكرته كان التأمّل في المهمل والمستعمل في اللغة العربية ، بمعنى أنّ بحثنا هذا و ما قامت به وفاء الفايد يلتقيان عند الهدف ذاته ، و إن اختلفا في مسار البحث ووجهته ، فقد ارتأت ضرورة تتبّع المكونات الصوتية للكلمات العربية ، ومعرفة ما يتنافر منها وما يتلاءم ، فاخترت دراسة ما ورد في القاموس المحيط من موادّ لغوية لما يتّسم به هذا المعجم من الإيجاز ، حيث ركّزت في دراستها على تتبّع الأفعال الثلاثية الصحيحة ، و رصد حالات ورود كلّ صوت من أصوات الهجاء ، و بيان الأصوات التي يتنافر معها في حالة كونه فاء للفعل أو عيناً أو لاماً له ، و من ثمّ خرجت بنتائج حول أسباب التنافر².

و قد ابتدأت الباحثة بمقدّمة لغويّة مختصرة بيّنت من خلالها أبرز آراء القدماء في قضيتي الإهمال و التنافر ، و توصلت إلى أنّ أسباب التنافر عندهم كانت تتمحور حول تقارب المخارج ، و إن ذهب بعضهم إلى أنّ التنافر قد يحدث مع البعد كذلك³ ، كما أنها ذكرت رأي إبراهيم أنيس في هاتين الظاهرتين من خلال ما أورده في كتابه (موسيقى الشعر)⁴.

وفي خاتمة بحثها سجّلت الباحثة أبرز أسباب التنافر التي توصلت إليها، وهي:

- 1 – وحدة مخرج الصوتين .
 - 2 – قرب المخرج في الصوتين .
 - 3 – وحدة المخرج وتطابق الصفات .
 - 4 – اختلاف مخرج الصوتين مع تضادّهما من حيث الإطباق .
 - 5 – بعد مخرج الصوتين واتفق الصفات فيهما .
- وقد صنّفت صفات الأصوات إلى :

¹ انظر ابن منظور: لسان العرب ، مادة وذر.

² فايد، وفاء كامل: تراكب الأصوات في الفعل الثلاثي الصحيح. القاهرة: عالم الكتب. ص 5 – 6 .

³ فايد، وفاء كامل: تراكب الأصوات في الفعل الثلاثي الصحيح ، ص 9 – 14 .

⁴ السابق، ص 14 – 16 ، و انظر أيضا موسيقى الشعر، ص 23 – 25 .

- صفات أساسية مؤثرة في التنافر الصوتي ، وهي : الإطباق و الانفتاح ، والرخاوة .
- صفات ثانوية غير مؤثرة في التنافر الصوتي ، وهي: الهمس والجهر، والشدة¹.

سابعاً – يحيى جبر :

في بحث له بعنوان (الصوت لفظاً ومعنى) ركّز يحيى جبر على فكرة مفادها : أن لكل صوت دلالة، تظهر في حال تركيبه مع غيره داخل بناء الكلمة الواحدة²، وهو يرى أن الصوتين الأول والثاني من الأصل اللغوي هما اللذان يحدّدان دلالته، بل إنّ القول الفصل فيها للأول، أمّا الثالث فدوره توجيه الدلالة، مما يؤكد " أن أحرف الأصل تأتي مرتبة بحسب قيمتها وأهميتها في تخطيط الدلالة " و قد ضرب مثلاً لذلك بالأصول المبدوءة بصوت الغين، والتي تدلّ في مجملها على معنى الحجب والاحتجاب جزئياً أو كلياً، ومن تلك الأصول:

- غاب – النجم و فلان : اختفيا عن الأنظار .
- غاث – (دلالته معنوية) تفيد معنى سدّ الحاجة ، و السدّ حجب .
- غار – النجم و الماء : اختفى . وهكذا³.

و من هذه الفكرة انطلق ليفسر ظاهرة الأصول المهملة ، فهو يرى أن الصوت داخل نسيج الكلمة يتأثر و يؤثر في غيره ، تماماً كما تؤثر الألوان بعضها في بعض ، فينتج عن امتزاجها ألوان جديدة ، ومن ناحية أخرى فقد شبّه الأصوات بالأعداد ، فإنّ الأخيرة تختلف قيمها باختلاف منازلها، وكذلك الأصوات تختلف دلالاتها باختلاف مواقعها من الأصل، فقد يلتقي صوت معين بغيره من الأصوات في موقع معيّن من الأصل اللغوي، فيؤدي معنى يختلف عما قد يؤديه فيما لو التقى به في موقع آخر، وقد لا يؤدي اجتماع هذين الصوتين أي معنى، ويشير هنا إلى أنّ هذا الأمر لا يرتبط بطبيعة الصوت بالضرورة، بل قد يكون بتأثير من موقعه في ذلك الأصل. و أخيراً يقرر حقيقة يعتقد بها وهي " أن لكل صوت شحنة ودلالة هي التي تقف من وراء عدم ورود بعض الأصول، وعدم التقاء بعض الحروف في الأصل الواحد، ذلك لأنّ صوتاً قد يلغي دور الآخر، أو أنّ صوتين من أصوات الأصل الواحد قد يتعادلان في

¹ السابق، ص 167 – 168 .

² جبر، يحيى عبد الرؤوف: الصوت لفظاً ومعنى، نقلا عن مجلة اللسان العربي العدد السابع و الثلاثون 1993. ص 34

³ السابق، ص 39 .

محصلة تساوي صفراً، فلا يكون لذلك الأصل دلالة واضحة بيّنة ، ومن ثمّ لا يجد له سبيلاً إلى عالم اللغة¹.

و أعتقد أنّ هذه الفكرة قريبة مما أشار إليه ابن جنّي في أثناء تعليقه إهمال الأصول الخالية من التنافر، مثل: (لجع) ، حيث قال : " ثمّ لا أدفع أيضاً أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم، عدلوا إليه لها، ومن أجلها، فإنّ كثيراً من هذه اللغة وجدته مضاهياً بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبّر بها عنها²."

و في رأيي أنّ هذا التعليل ربما يكون مقنعاً لو اقتصر الأمر على مجموعة محدودة من الكلمات، فهل يُعقل أنّ الناطق العربيّ قد التفت إلى مناسبة الأصوات المكوّنة للكلمات لمعانيها في كلّ ما استعمل من اللغة ؟ و هل هذه هي العلة الوحيدة لإهمال ما أهمل من أصول لا تتنافر بين أصواتها ؟ إنّ إطلاق هذه الفكرة و تعميمها يحتاج إلى دراسة متأنّية لتلك الأصول، ومقارنتها بما يقاربها (صوتياً) من أصول مستعملة، مع دراسة دلالات هذه الأصول؛ للوقوف على مدى التوافق بين خصائص الأصوات المكوّنة لها ودلالاتها، فإذا ما صحّت تلك الفكرة على جميع الأصول أو على معظمها، عندئذٍ نستطيع أن نطلقها، و نجعلها سبباً لإهمال ما أهمل لغير علة صوتيّة .

خلاصة

بعد كلّ ما استعرضناه من أقوال واجتهادات العلماء حول أسباب الإهمال، نستطيع أن نقول: إنّ أسباب الإهمال تنقسم على قسمين :

- أسباب صوتية .
- و أسباب غير صوتية .

أمّا الأسباب الصوتية فهي علة إهمال غالبية أصول اللغة ، وهي تتلخّص في الثقل الناتج عن تنافر الأصوات المكوّنة للأصل، وهذا التنافر قد يحدث نتيجة تقارب المخارج، أو تباعدها تباعداً مُفرطاً، أو سوء الانتقال بين المخارج، وقد يحدث التنافر بسبب تقارب صفات الأصوات أو تضادّها، فإذا كانت متشابهة ثقلت على اللسان، فتقارب الصفات كتقارب المخارج، كلاهما يكدّ

¹ السابق، ص 42 .

² ابن جنّي، الخصائص، 65/1 .

اللسان و يجعله مقيداً، ومثاله تنافر الأصوات المطبقة أو الأصوات الأسنانية لاشتراكها في صفة الرخاوة، وهي صفة تحتاج إلى بذل جهد عضلي زائد. وكذلك الحال مع اجتماع الصفات المتضادة لا سيما الإطباق والانفتاح، لذلك تلجأ العربية إلى قلب تاء الافتعال طاء إذا سبقت بأحد الأصوات المطبقة، وقد تكون العلة في طول الكلمة مما يجعلها ثقيلة على اللسان كما هي الحال في الرباعي و الخماسي، لذلك أهمل معظمهما ولم يُستعمل منهما إلا النزر القليل، و اشترط فيما استعمل منهما اشتماله على صوت أو أكثر من أصوات الذلاقة؛ لتجبر بخفتها الثقل الناتج عن طولهما.

أما الأصول التي أهملت لغير علة صوتية، فلم أجد تفسيراً مقنعاً لإهمالها سوى ما ذكره ابن جني من كثرة الكلمات وانعدام الحاجة إليها جميعها، مما جعل الناطق العربي يصطفي من بينها ما كان أصدق تعبيراً عن غرضه، وما كانت أصواته أقرب دلالة على معانيه.

لكن يبقى السؤال ملحاً : لماذا اختار الناطق أصولاً معينة و استعملها وأهمل أصولاً أخرى كان من الممكن أن تؤدي مؤداها ؟ وفي اعتقادي أننا لا يمكن أن نجيب عن هذا السؤال إلا إذا أجرينا مجموعة دراسات معجمية دلالية صوتية، نتناول كل واحدة منها صوتاً واحداً من أصوات اللغة العربية، بغية حصر الأصول المهملة لغير علة صوتية، وذلك باعتبار ورود ذلك الصوت في المواقع الثلاثة من الأصل اللغوي، ومقارنتها بما استعمل من الأصول لا سيما تلك التي تشترك معها في الأصوات كلها أو بعضها ، كما في (لجع) مقارنة بـ (نجع أو رجع) وهذه الدراسة تحتاج إلى جهود عدد من الباحثين، ولا يتسع مجال هذا البحث لها.

الباب الرابع

دراسة الأصول المهمة المشتملة على أصوات: الثاء والذال والظاء، في معجم
لسان العرب.

الباب الرابع

دراسة الأصول المهملة المشتملة على أصوات الناء والظاء والذال في معجم لسان

العرب.

كشفت نتائج الفصل الثاني من هذا البحث (اختلاف نسبة نفشي ظاهرة الإهمال) عن اختلاف نسب الاستعمال والإهمال بين أصوات اللغة العربية، فهناك أصوات يكثر استعمالها بصورة ملحوظة، يشهد لذلك كثرة الأصول المشتملة عليها، وإن نظرة عجلية إلى أحد المعاجم القديمة لتؤكد صدق هذا المذهب، في حين نلاحظ قلة استعمال أصوات معينة ما أدى إلى إهمال غالبية الأصول التي كان من الممكن أن تتكون منها، فالدراسات الإحصائية التي أجريت على بعض المعاجم القديمة، اتفقت جميعها على تفاوت استعمال أصوات اللغة العربية في الكلام، مع اختلافات طفيفة في نتائجها، لاسيما في ترتيب الأصوات من حيث كثرة الاستعمال أو قلته، وقد تبين لنا من تلك النتائج أن أقل الأصوات استخداماً هو صوت الظاء فالذال ثم الناء، مع ملاحظة أن صوت الضاد قد جاء في مرتبة وسطى بين الذال والطاء بحسب إحصائية علم، وقد توسط بينهما هو والغين وفقاً لإحصائية موسى¹.

أما نتائج الفصل الثالث الذي دار حول أسباب الإهمال، فقد بينت أن السبب الرئيس لإهمال ما أهمل هو الاستئصال الناتج عن تقارب مخارج الأصوات المكونة للأصل الواحد . من هنا فقد ارتأيت أن أتتبع الأصوات الأسنانية (الظاء والذال والطاء) في لسان العرب في مواقع الأصل الثلاثة؛ بغية التحقق من صدق النتائج التي توصلت إليها في الفصلين: الثاني والثالث، وفي سبيل ذلك لا بد من تحديد ما يلي :

- الأصول المشتملة على كل صوت من هذه الأصوات في المواقع الثلاثة .
- الأصوات التي تأتلف معها وتلك التي لا تأتلف .
- تحليل النتائج وموازنتها بما ورد في الفصل الثالث حول أسباب الإهمال .

¹ انظر هذا البحث ص 37

جدول رقم (1)

صوت الظاء في أول الأصل (فاء الأصل) [32] أصلا مستعملا

الصوت الثالث من الأصل اللغوي																												
ي	و	هـ	ن	م	ل	ك	ق	ف	غ	ع	ظ	ط	ض	ص	ش	س	ز	ر	ذ	د	خ	ح	ج	ت	ث	ب	ء	
				*				*									*									*	ء	
	*																									*	ب	
																												ت
																								*				ث
																												ج
																												ح
																												خ
																												د
																		*								*		ذ
	*							*											*							*	ر	
																												ز
																												س
																												ش
																												ص
																												ض
																												ط
				*																								ظ
																												ع
																			*									غ
																			*									ف
																												ق
																												ك
*				*	*			*		*																		ل
	*																					*					*	م
*			*	*																						*		ن
				*														*								*		هـ
*			*	*				*									*									*		و
*	*		*																								*	ي

الصوت الثاني من الأصل

جدول رقم (2)

صوت الظاء في وسط الكلمة (عين الأصل) [50 أصلا مستعملا]

الصوت الثالث من الأصل اللغوي																												
ي	و	هـ	ن	م	ل	ك	ق	ف	غ	ع	ظ	ط	ض	ص	ث	س	ز	ر	ذ	د	خ	ح	ج	ك	ب	ت	ء	
			*							*																		
	*									*							*											
										*							*											
	*			*	*					*						*								*	*			
	*									*																		
											*																	
	*			*				*		*						*												
											*	*					*							*				
	*			*						*	*																	
	*			*						*	*					*								*				
										*	*												*					
				*				*								*						*						
				*				*									*					*			*			
																									*			
				*				*									*					*						

الصوت الأول من الأصل

جدول رقم (3)

صوت الظاء في آخر الكلمة (لام الفعل) [64 أصلا مستعملا]

الصوت الثاني من الأصل اللغوي																											
ء	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	هـ	و	ي
					*										*												
*															*											*	
																	*	*	*				*			*	
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
																	*	*	*				*		*		
</																											

إنّ ما استعمل من أصول تدخل الظاء في بنائها يعدّ قليلاً إذا ما قورن بالأصول المكوّنة من أصوات أخرى، بل إذا ما قورن بالأصول الممكنة أو المتصوّرة التي يمكن أن يشكّلها صوت الظاء مؤتلفاً مع غيره من أصوات اللغة العربية، وهذا المستعمل بالرغم من قلّته يمكن أن يُختزَل لاعتبارات متعدّدة، تتكشف باستقراء معاني تلكم الأصول واستعمالاتها، ومن هذه الاعتبارات:

- قلة المشتقات المستعملة من الأصل، ففي كثير من الأحيان يقتصر الاستعمال على الجذر أو أحد مشتقاته، نحو: (ظنم) إذ لم يُستخدَم منه إلا " الظنّمة: الشربة من اللبن الذي لم تُخرَج زُبْدته¹."
- قد تكون الكلمة مستعملة لدى قبيلة دون غيرها، أو لدى جماعة من الناطقين، أو مروية بغير رواية، وقد كان صاحب اللسان يشير إلى ذلك بقوله: لغة في كذا، أو لغة يمانية، ويُروى بالضاد وبالطاء، أو نحو ذلك، مثل قوله: " الدظّ: الشلّ بلغة أهل اليمن²."
- انفراد أحد اللغويين أو بعضهم برواية الكلمة، فتعدّ الكلمة مع الغريب أو النادر، وذلك نحو (الدّعج) وهو " الدفع الشديد، قال الأزهري: لم أسمع الدّعج لغير ابن دريد، وهو من مناكيره³."
- قد تكون الكلمة منقولة من أصل آخر، نحو: (تظنّي) قال صاحب اللسان: "قال الأزهري: ليس في باب الظاء والنون غير التظنّي من الظنّ، وأصله التظننّ، فأبدل من إحدى النونات ياء⁴."
- قد تكون الكلمة من أصل أعجمي، مثل كلمة (الباذق) فهي كلمة فارسيّة⁵.

ومن الجدير بالذكر أنّ الكلام السابق لا يقتصر على الأصول المشتملة على صوت الظاء فحسب، بل ينطبق على الأصول المشتملة على صوتي الذال والناء كذلك. ومن هنا فإنني سأدرج بعض تلك الملاحظات بعد الانتهاء من حصر الأصول المستعملة المشتملة على كلّ صوت من الأصوات الثلاثة، علماً بأنني سوف أوثّق ما أنقله عن اللسان من موادّ في متن البحث، وذلك بذكر رقم الجزء والصفحة والمادة اللغوية ووضعها بين قوسين. مع التنويه إلى

¹ ابن منظور: لسان العرب. 380/12.

² السابق. 443/7.

³ السابق. 278/2.

⁴ السابق. 25/15.

⁵ السابق. 14/10.

أنني اعتمدت في عملية التوثيق الطبعة الأولى التي أصدرتها دار صادر في بيروت/ نسخة
محوسبة.

جدول رقم (4): ملاحظات على ما استعمل من أصول تبدأ بالظاء

محوّل عن أصله	انفراد أحد اللغويين بروايته	لغة أو رواية أخرى
* تظلى: قال أبو منصور: كان في الأصل تظلل فقلبت إحدى اللامات ياء . (25/15 - ظلا) * ظنى: تظنى: قال الأزهرى: ليس في باب الظاء والنون غير التظنى من الظن، وأصله التظنن، فأبدل من إحدى النونات ياء. (25/15 - ظني)	* ظنم: مهمل إلا ما روى ثعلب عن ابن الأعرابي: الظنمة: الشربة من اللبن الذي لم تُخرج زُبْدته، قال أبو منصور: أصلها ظنمة. (380 /12 - ظنم)	* ظأم: الظأم: لغة في الظأب (373/12- ظأم) * ظبب: الطَّبِيب والضبَّيب، ومنهم من قال إنه بالصاد. (568/1 - ظيب) * ظج: وأصله ضجّ. (317/2- ظجج) * ظفف: ماء مظوف ومضفوف. (229/9- ظفف) * ظلع: رجل ظالع وضالع: مائل مذنب. (243/8 - ظلع) * ظما : الظمو لغة في الظمء. (25/15- ظمو) * ظوف: أخذ بظوف رقبتة وبظاف رقبتة: لغة في صوف رقبتة، أي بجميعها، بشعرها السابل في نقرتها. (292/9 - ظوف) * ظوى: رض مظواة ومظيأة: تُنبت الظيَّان، فأما مظواة فإنها من ظوى، وأما مظيأة فإما أن تكون على المعاقبة، وإما أن تكون مقلوبة من مظواة. (25/15 - ظوى)

جدول رقم (5): ملاحظات على الأصول التي تُنتى بالطاء

انفراد أحد اللغويين بروايته	لغة أو رواية أخرى
<p>* حَظاً: رجل حِنْظَأُو: قصير(عن كراع). (58/1- حظاً)</p> <p>* عَظَن: ابن الأعرابي: أعظن الرجل: إذا غلظ جسمه. (288/13- عظن)</p> <p>* كَظَب: ابن الأعرابي: كَظَبَ كَظُوبًا: إذا امتلأ سِمَنًا. (717/1- كظب)</p> <p>* وَظَم: التهذيب: ابن الأعرابي: الوَظْمَةُ: التُّهْمَةُ. (641/12- وظم)</p>	<p>* أَظَن: إظان: اسم موضع، ويُروى بالضاد وبالطاء. (19/13- أظن)</p> <p>* بَظَر: ذهب دمه بَظْرًا أي هدرًا، والطاء فيه لغة. البَظَر: "ومن العرب من يُبدل الطاء ضادًا، فيقول: البَظَر. (70/4- بظر)</p> <p>* حَظَل: حَظَل عليه: حَجَر، شَمَر: حَظَلت على الرجل وحظرت بمعنى واحد، وحَظَلت النخلة وحَظَلت: فسدت أصول سَعَفِها. (155/11- حظل)</p> <p>* شَظَى: شَظَى الميِّت: انتفخ فارفعت يداه ورجلاه كَشَصًا. (433/14- شظي)</p> <p>* عَظَب: عَظَب على العمل وعَظَب يعِظِب: لزمه وصبر عليه. (610/1- عظب)</p> <p>* عَظَط: قال الأزهرى في ترجمة عَظَط: ومنهم من يقول: عَظِيوُط، بالطاء. (352/7- عظط)</p> <p>* كَظَا: يُقَال: كَظَا لحمه وكَظَا وبَظَا، كَلَّه بمعنى. (226/15- كظو)</p> <p>* نَظَح: أَنَظَح السُّنْبِل: إذا رأيت الدقيق في حبه. قال الأزهرى: "الذي حفظناه وسمعناه من الثقات: نضح السُّنْبِل وأنضح، والطاء بهذا المعنى تصحيف، إلا أن يكون محفوظًا عن العرب فيكون لغة من لغاتهم." (622/2- نضح)</p>

جدول رقم (6): ملاحظات على الأصول التي تنتهي بالظاء

انفراد أحد اللغويين بروايته	لغة أو رواية أخرى
* خطظ: التهذيب: أهمله الليث، روى أبو العباس عن عمرو عن أبيه: أخذ الرجل: استرخى بطنه. (443/7-خطظ)	* بظّ: يضارب أوتاره، والضاد لغة فيه. (436/7-بظظ)
* دظّ: الدظّ: الشلّ بلغة أهل اليمن، قال الأزهري: لا أحفظ الدظّ لغير الليث. (443/7-دظظ)	* حضظ: الحضّظ: لغة في الحضّض، وهو دواء يُتخذ من أبوال الإبل. (439/7-حضظ)
* كعظ: حكى الأزهري عن ابن المظفر: يُقال للرجل القصير الضخم: كعيط ومكعّظ. قال: ولم أسمع هذا الحرف لغيره. (458/7-كعظ)	* دأظ: الدأظ: الامتلاء، وقد روي بالضاد. (443/7-دأظ)
* لعظ: ابن المظفر: جارية مُعظّة: طويلة سمينية، قال الأزهري: لم أسمع هذا الحرف مُستعملاً في كلام العرب لغير ابن المظفر. (460/7-لعظ)	* دظّ: الدظّ: الشلّ بلغة أهل اليمن، ودظّم في الحرب، طردهم (يمانية). (443/7-دظظ)
* نشظ: الليث: النّشظ: الكسّع في سرعة واختلاس، قال أبو منصور: هذا تصحيف، وصوابه: النّشظ (بالطاء). (464/7-نشظ)	* دقظ: الدقّظ، وقد روي: الدقّظ (بالطاء). (444/7-دقظ)
	* عظّ: عظّته الحرب بمعنى عضّته، وعظّه الزمان: لغة في عضّه. (447/7-عظظ)
	غظّ: غظّى به، ويروى: خنظى به، وغنّظه الأمر وكنّظه الأمر. (449/7-غنظ)
	* فيظ: أهل الحجاز وطيء يقولون: فاظت نفسه، قضاة وتميم وقيس يقولون: فاضت نفسه. (453/7-فيظ)
	* قرظ: فلان يقرّظ صاحبه تقريظاً، بالظاء والضاد جميعاً. (454/7-قرظ)
	* قوظ: القوظ: في معنى القيظ. (456/7-قوظ)
	* كنظ: كنّظه الأمر: مثل: غنّظه، إذا جهده وشقّ عليه. (458/7-كنظ)
	* مشظ: مشّظ الرجل، ومشّظت يده... وقد قيلت بالطاء، وهما لغتان. (462/7-مشظ)
	* وقظ: الوقيظ: المُتّبت الذي لا يقدر على النهوض كالوقيز. (466/7-وقظ)

جدول رقم (7)

الأصوات التي تأتلف مع الظاء مباشرة في مواقع الأصل الثلاثة

الموقع الثالث (الظاء لاما للكلمة)		الموقع الثاني (الظاء عينا للكلمة)			الموقع الأول (الظاء فاء للكلمة)	
عدد مرات الائتلاف	الصوت	لام الكلمة	عدد المرات	فاء الكلمة	عدد مرات الائتلاف	الصوت
1	ء	ظ ن	2	ء	4	ء
1	ب	ر ظ و	3	ب	2	ب
3	ح	ر ظ	2	ج	1	ج
1	ر	ء ب ر ظ ل م و	7	ح	4	ر
3	ش	ظ و	2	خ	1	ع
1	ض	ظ	1	د	2	ف
12	ظ	ر ظ ف م ي	5	ث	4	س
8	ع	ب ر ط ظ ل م ن ي	8	ع	2	م
1	غ	ظ ع م و	4	ف	3	ن
3	فا	ب ر ظ م و	5	ك	2	ط
4	ق	ظ ي	2	ل	5	و
3	ك	ظ ع	2	م	2	ي
4	ل	ح ر ف م	4	ن		
3	م	ب ف م	3	و		
6	ن					
1	هـ					
4	و					
5	ي					

إنّ ملاحظة النتائج التي تمّ التوصل إليها في الجداول (1-7) تكشف عما يلي :

- قلة الأصول المشتملة على صوت الظاء ، فالأصول التي تبدأ بالظاء لا تتجاوز اثنين

و ثلاثين أصلا ، في حين بلغت الأصول التي تُنتجُ بالطاء خمسين أصلا ، أما الأصول التي تنتهي بالطاء فكانت أربعة وستين أصلا . وهذا يدلُّ على عزوف الناطق العربيّ عن استخدام صوت الطاء في كلامه ، ربما لتقله على اللسان فهو صوت احتكاكيّ مجهور مفخّم، وهذه الصفات مجتمعة تكلف اللسان جهدًا إضافيًا، تجعل من صوت الطاء صوتًا مرغوبًا عنه، مصداق ذلك: تحوّل هذا الصوت في بعض اللهجات المحكية إلى صوت احتكاكيّ صفيريّ وهو صوت الزاي المفخّم، على نحو ما نجده في نطق أهل مدينة نابلس – على سبيل المثال – للطاء في كلمة: (ظافر أو ظاهر) ، وقد يتحوّل إلى صوت انفجاريّ مفخّم وهو الضاد، كما نسمعه في نطق بعض الناس لكلمة: (نظيف) ، وفي هذا كله ما ينسجم، إلى حدّ طفيف، مع تخليّ اللغات السامية عن صوت الطاء، فما من لسان من الألسن السامية يشتمل على هذا الصوت غير العربية، قال الخليل: "وليس في شيء من الألسن طاء غير العربية"¹.

ومن الجدير بالذكر أنّ التحوّلات التي طرأت على صوت الطاء في اللهجات المحكيّة، لها أصول في لهجات القبائل العربية قديمًا، يدلُّ على ذلك ما ورد في لسان العرب مما أثبتناه في هذا البحث من كلمات كانت تُروى بالضاد أو بالصاد أو بالطاء، مثل: عظّ و عضّ، فاض و فاض، أخذ بظوف رقبته وبظاف رقبته: لغة في صوف رقبته، أي بجمعها، الدقّظ، وقد روي: الدقّظ².

• تميل الطاء في انتلافها مع الأصوات الأخرى إلى مجاورة أصوات بعينها في مواقع الأصل الثلاثة ، مثل : اللام والميم والنون والفاء ، وهي من أصوات الذلاقة المتميزة بخفتها ووضوحها في السمع ، فكأنها بما تمتاز به من خفة وسهولة في النطق ، تجبر ما في الطاء من ثقل . وكذلك العين ، وهو صوت وصفه الخليل بالطلاقة والنصاعة ، وقال عنه وعن القاف إنهما " لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه ، لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جرسًا"³.

• لا تأتلف الطاء مع بعض الأصوات في حال من الأحوال ، وهذه الأصوات هي : التاء والتاء والذال والزاي والسين والصاد ، فالتاء والذال تشتركان مع الطاء في المخرج نفسه، وكذلك في صفة الاحتكاك، أما بقية الأصوات فهي تجاوزها في المخرج وتشاركها في صفة الاحتكاك، باستثناء التاء فهي انفجارية، أما الأصوات الأخرى فلا تأتلف الطاء معها إلا في حالات معينة . فعلى سبيل المثال : لا تأتلف الطاء مع الدال إلا إذا كانت الأخيرة فاءً لكلمة عينها ولأمها طاء، فالظاهر أنّ تضعيف الطاء هو الذي سوّغ انتلافها مع الدال، إذ إنّ العرب

¹ الفراهيدي ، العين ، 53/1

² انظر لسان العرب موادّ: عظّ، وفيظ، وظوف، ودقّظ.

³ الفراهيدي ، العين ، 53/1 .

تجيز مع التضعيف ما لا تجيزه مع غيره، قال الخليل: "ويجوز في حكاية المضاعفة ما لا يجوز في غيرها من تأليف الحروف ... فالمضاعف جائز فيه كل غثّ وسمين¹".

• تأتلف الظاء مع نفسها بكثرة في الموقعين الثاني والثالث من الأصل اللغوي ، في حين ينعقد ائتلافها مع الصوتين اللذين يشاركانها المخرج ذاته، وهما : الذال والطاء، ويندر ائتلافها مع الأصوات المجاورة لها في المخرج ، وهذا ينسجم مع ما ذكره ابن جني من أن أحسن التأليف ما كان بين الأصوات المتباعدة ، ويليه في الحسن تضعيف الحرف نفسه ، أما تأليف المتجاور فإما أن يكون مرفوضاً ، أو قليل الاستعمال².

• يمكن حصر الأصوات التي لا تأتلف مع الظاء مباشرة في مواقع الأصل الثلاثة وفقاً للترتيب التالي :

الظاء لاما للكلمة	الظاء عيناً للكلمة		الظاء فاء للكلمة
	لام الكلمة	فاء الكلمة	
ت ث ج خ د ذ ز س ص ط	ت ث ج خ د ذ ز س ش ص ض غ ق ك هـ	ت ث ذ ر ز س ص ض ط ظ غ ق هـ	ت ث ح خ د ذ ز س ش ص ض ط ظ غ ق ك

¹ الفراهيدي ، العين ، 56/1 .
² ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، 816/2

جدول رقم (9)

الذال في وسط الكلمة (عين الفعل) [131 أصلا مستعملا]

الصوت الثالث من الأصل اللغوي																													
ي	و	ه	ن	م	ل	ك	ق	ف	غ	ع	ظ	ط	ض	ص	ش	س	ز	ر	ذ	د	خ	ح	ج	ت	ث	ب	ء		
*			*					*											*			*							ء
	*		*	*	*		*			*								*	*		*	*	*					*	ب
																													ت
																													ث
	*			*	*			*		*							*	*								*			ج
	*		*	*	*		*	*									*	*											ح
	*		*	*	*		*	*		*							*	*									*		خ
																							*						د
*			*	*	*														*				*						ذ
					*																			*					ر
				*			*											*	*					*					ز
	*			*			*											*	*			*				*			س
				*			*															*							ش
				*			*											*	*				*			*			ص
				*			*											*	*			*			*		*		ض
				*			*											*	*			*		*		*		*	ط
				*			*											*	*			*		*		*		*	ظ
	*			*			*											*	*			*		*		*		*	ع
				*			*											*	*			*		*		*		*	غ
				*			*											*	*			*		*		*		*	ف
	*		*	*			*											*	*			*		*		*		*	ق
	*		*	*			*											*	*	*	*	*	*		*		*	*	ك
				*			*											*	*			*		*		*		*	ل
	*			*			*											*	*			*		*		*		*	م
	*			*			*											*	*			*		*		*		*	ن
	*			*			*											*	*			*		*		*	*	*	ه
	*		*	*			*			*								*	*			*		*		*	*	*	و
																		*	*			*		*		*	*	*	ي

الصوت الأول من الأصل اللغوي

جدول رقم (10)

الصوت الثاني من الأصل النغوي

الذال في آخر الكلمة (لام الفعل) [77 أصلا مستعملا]

ي	و	هـ	ن	م	ل	ك	ق	ف	غ	ع	ط	ص	ض	ص	س	ش	ز	ر	ذ	د	خ	ح	ج	ث	ت	ب	ء		
															*				*										هـ
	*														*				*		*								و
																					*								ن
					*														*	*						*	*		م
	*		*	*															*							*	*		ل
	*		*																*							*	*		ك
	*																		*							*	*		ق
																										*	*		ف
	*									*									*	*	*	*				*	*		غ
	*																		*							*	*		ع
																			*	*						*	*		ط
																*			*							*	*		ص
																			*							*	*		ض
																			*							*	*		ص
																			*							*	*		س
																			*							*	*		ش
																			*							*	*		ز
																			*	*						*	*		ر
																			*	*						*	*		ذ
																			*	*						*	*		د
																			*	*						*	*		خ
																			*	*						*	*		ح
																			*	*						*	*		ج
																			*	*						*	*		ث
																			*	*						*	*		ت
																			*	*						*	*		ب
																			*	*						*	*		ء
																			*	*						*	*		هـ
																			*	*						*	*		و
																			*	*						*	*		ي

الصوت الأول من الأصل النغوي

جدول رقم (11): ملاحظات حول الأصول التي تبدأ بالذال

تصنيف أو محور عن أصله	اتفراد أحد اللغويين بروايته	لغة أو رواية أخرى
<p>*ذبيح: الذوباج: مقلوب عن الجوذاب من (جذب). (278/2- نبيح)</p> <p>*أذرج: مدينة السراة، وقيل إنما هي أذرح. وقد صوب ياقوت القول الثاني وخطأ الأول. (278/2- نرج)</p>	<p>*ذأح السقاء ذأحا: نفخه (عن كراع). وقد سبق ذكر هذا المعنى في (ذأج) فيما أن تكون (ذأح) لغة في (ذأج) أو تصحيفا. (346/2- ذأح)</p> <p>*الذعج: الذفع الشديد، قال الأزهرى: لم اسمع الذعج لغير ابن دريد وهو من مناكيره. (278/2- ذعج)</p> <p>*ابن الأعرابي: الذعل: الإقرار بعد الجحود، قال الأزهرى: وهذا حرف غريب ما رأيت له ذكرا في الكتب. (256/11- ذعل)</p>	<p>*ذأب الرجل: طرده (كذأمه). (377/1- ذأب)</p> <p>*ذأطه مثل ذأته: خنقه أشد الخنق. (301/7- ذأط)</p> <p>*الذأف والذأف: الإجهاز على الجريح. (ويروى بالبدال). (109/9- ذأف)</p> <p>*الذأم: العيب، ويروى بالبدال. وذأمه كذأبه: طرده. (219/12- ذأم)</p> <p>*الذبر: الكتابة مثل الزبر. الذابر: المتفنن، ويروى بالبدال. (301/4- ذبر)</p> <p>*الذبنة: ذبول الشفتين من العطش، قال أبو منصور: والأصل الذبلة فقلبت اللام نونا. (172/13- ذبن)</p> <p>*الذحج: كالسجج سواء، وذحجه نحجا: عركه، والذال لغة. (278/2- ذحج)</p> <p>*ذحج: قال الأزهرى: قال أبو عمرو: الذحاحج: القصار من الرجال، قال: ثم رجع إلى الدال وهو الصحيح. (440/2- ذحج)</p> <p>*ذرز الرجل وذرز: إذا تمكن من نعيم الدنيا. (349/5- ذرز)</p> <p>*ذعب: قال الأصمعي: رأيت القوم مذعابين... ومثعابين، وهو أن يتلو بعضهم بعضاً. (387/1- ذعب)</p> <p>*الذعت والذعت: الدفع الشديد. (33/2- ذعت)</p>

تابع للأصول التي تبدأ بالذال

تصنيف أو محول عن أصله	انفراد أحد اللغويين بروايته	لغة أو رواية أخرى
*ذلع: حكى الأزهرى قال: قال بعض المصحفين: الأذلي: الضخم من الأيور الطويل، قال: والصواب: الأذلي بالغيين المعجمة لا غير. (8/98- ذلع)	*ابن الأعرابي: ذها إذا تكبر. قال الأزهرى: لم أسمع ذها إذا تكبر لغيره. (14/290- ذهو) *الدويل: اليابس من النباتات وغيره. "هذه رواية ابن دريد، والصحيح الدويل". (11/260- ذول)	*سمّ ذُعاف: قاتل (ورد في مادة زعف: سم زعاف: قاتل). (9/109- ذعف) *الذُعاق بمنزلة الزُعاق: المرّ (قال صاحب العين: سمعنا ذلك من عربي، فلا أدري ألغة أم لُثغة). (10/109- ذعق) *ذفف: ذفّ على وجه الأرض ودفّ. وفي الحديث: "إني سمعت ذفّ نعليك في الجنة". ويروى بالبدال المهملة. (9/110- ذفف) *ذلج الماء في حلقه: جرعه، وكذلك زلجه. (2/279- ذلج) *ذوف: ذُفْتُ: خَطَّطْتُ، لغة في ذُفْتُ. (9/11- ذوف) *ذيب: الأصمعي: مر فلان وله أذيب، وأحسبُه يقال: أزيب، بالزاي: النشاط (1/398- ذيب) *الذيخ: قنو النخلة، وقد تقدم في الدال. (3/16- ذيخ) *ذيف: في الحديث: "وتديفون فيه من القُطِيَاء". أي تخطون، قال ابن الأثير: ويروى بالذال، وهو بالذال أكثر. (9/111- ذيف)

جدول رقم (12): ملاحظات حول الأصول التي تنتهي بالذال

تصنيف أو محوّل عن أصله	انفراد أحد اللغويين بروايته	لغة
*بذح: قال أبو عمرو: أصابه بَذَح في رجله، أي شق، وهو مثل الذبح وكأنه مقلوب. (408/2— بذح) *خذن: الليث: الخُدُنَّان: الأذنان، قال أبو منصور: "هذا تصحيف، والصواب الخُدُنَّان... والخاء وَهَم". (139/13— خذن)	*بذع: البذع شبه الفزع، ويقال: بذعوا فابذعروا: أي فزعوا ففزعوا. قال الأزهرى: وما سمعت هذا لغير الليث. (8/8— بذع) *فذح: فذَحَّت الناقة وانفذت: إذا تفاعت لتبول، وليست بثبت. قال الأزهرى: لم أسمع هذا الحرف لغير ابن دريد. (541/2— فذح) *قذح: الأزهرى خاصة: قال ابن الفرج: سمعت خليفة الحصيني قال: المقاذحة والمقاذعة والمشاتمة... (557/2— قذح) *وذع: قال الأزهرى: قال ابن السكيت: وَذَع الماء يَذَع إذا سال... قال الأزهرى: هذا حرف منكر وما رأيته إلا في هذا الكتاب، وينبغي أن يُفْتَسَّ عنه. (يقصد كتاب الألفاظ) (388/8— وذع)	*أذذ: أذَّ يُوذُّ أذًا: قطع مثل هذ. وزعم ابن دريد أن همزة أذ بدل من هاء هذ. (470/3— أذذ) *جذف: المجذوف والمجدوف: المقطوع. (24/9— جذف) *جذا: قال أبو عمرو: جذا وجثا لغتان. (136/14— جذو) *حذ: الحذّة: القطعة من اللحم كالحزّة. (482/3— حذذ) *العذف: الأكل، وقد عذف بالذال المعجمة، هذه لغة ربيعة، يقال: ما ذقت عذفاً ولا عذوفاً ولا عذافاً أي شيئاً، ويقال: ولا عذوفاً بالذال. (236/9— عذف) *غذف: العذوف: لغة في العذوف. (263/9— غذف) *قذع: قذعه بالعصا: ضربه، وقيل: هو بالذال. (262/8— قذع) *قذم: قذم له من العطاء: أكثر مثل قثم وغذم. (472/12— قذم) *كذح: كذحته الريح: ككَتَحْتَه: سفت عليه التراب. (570/2— كذح) *لذج: لذج الماء في حلقه: على مثال ذَلَج، لغة فيه، أي جرعه. (357/2— لذج) *مذخ: تمذخت الناقة في مشيها: تقاعست كتمذخت. (53/3— مذخ)
ملاحظة: وردت بعض الكلمات من أصول أعجمية، وهي: *بذق: الباذق والباذق: كلمة فارسية، قال ابن الأثير: وهو تعريب بأده، اسم الخمر بالفارسية. (14/10— بذق)		

*سذج: حجة ساذجة وساذجة. قال ابن سيده: "أراها غير عربية." (297/2- سذج)
*سذق: السوذق والسوذق: الصقر، وهو بالفارسية سَوْدَنَاه... وجميع ذلك فارسي. (155/10- سذق)
*الأزهرى: أمّا قولهم: هذا قضاء سَدُوم، فقد تقدّم القول فيه إنه أعجمي. (285 /12- سذم)
*الكذج: حصن معروف، التهذيب: الكذج بمعنى المأوى، وهو معرّب. (351/2- كذج)
*مذن: ماذيان وهو النهر الكبير، قال ابن الأثير: وليست بعربية، وهي سَوَادِيَّة. (403/13- مذن)

جدول رقم (13): ملاحظات حول الأصول التي تنتهي بالذال

أعجمي	لغة
* بسذ: قال الأزهرى: أهملت السين مع التاء والذال والطاء إلى آخر حروفها على ترتيبه، فلم يُستعمل من جميع وجوهها شيء في مُصاص كلام العرب، فأما قولهم: هذا قضاء سذوم بالذال فإنه أعجمي، وكذلك البسذ لهذا الجوهر ليس بعربي، وكذلك السبذة فارسي. (477/3- بسذ)	* جبذ: لغة في جذب. (478/3- جبذ) * جود: أبو الجودي: كنية رجل... وقد تقدّم أنه أبو الجودي، بالذال المهملة. (482/4- جود) * حمذ: الحمادي: شدة الحرّ كالهماذي. (484/3- حمذ) * رود: الروذة: الذهاب والمجيء، قال أبو منصور: وأنا فيها واقف ولعلها رودة من راد يرود. (493/3- رود) * شخذ: أشخذ الكلب: أغراه، يمانية. (494/3- شخذ) * قشذ: القشدة: هي الزبدة الرقيقة. قال الأزهرى: والمحفوظ عن النقات: القشدة، بالذال، ولعلّ الذال فيها لغة لم نعرفها. (504/3- قشذ) * لمد: لغة في لَمَج (الأكل بطرف الفم) (507/3- لمد) * مرذ: قال الأصمعي: مرث فلان الخبز في الماء ومرذّه إذا مائه، ورواه الإيادي: مرذه، بالذال، وغيره يقول: مرده، بالذال. (509/3- مرذ) * ملذ: ملذّه يملذّه ملذًا: أرضاه بكلام لطيف وأسمعه ما يسرّ ولا فعل له معه، قال أبو إسحق: الذال فيها بدل من التاء. (509/3- ملذ)
* دبذ: الديابوذ: ثوب يُنسج بنيرين، أصله بالفارسية دوبوذ. وربما عربوه بدال غير معجمة. (490/3- دبذ) * سبذ: الأزهرى: ... وكذلك السبذة فارسي. (493/3- سبذ) * شنذ: النهاية لابن الأثير في حديث سعد بن معاذ: لما حكم في بني قريظة حملوه على شنذة من ليف، هي شبه إكاف يُجعل لمقدمته جنو، قال الخطابي: ولست أدري بأيّ لسان هي. (497/3- شنذ) * فنذ: الفانيذ: ضرب من الحلواء، فارسيّ معرّب. (503/3- فنذ) * كغذ: الكاغذ. لغة في الكاغذ (فارسيّ معرّب). (505/3- كغذ) * كلذ: كلواذ: موضع، وهو بناء أعجمي. (505/3- كلذ)	

جدول رقم (14)

الأصوات التي تأتلف مع الذال مباشرة في مواقع الأصل الثلاثة

الموقع الثالث (الذال لاما للكلمة)		الموقع الثاني (الذال عينا للكلمة)			الموقع الأول (الذال فاء للكلمة)	
عدد مرات الانتلاف	الصوت	لام الكلمة	عدد المرات	فاء الكلمة	عدد مرات الانتلاف	الصوت
1	ء	ج ذ ف ن ي	5	ء	11	ء
7	ب	ء ج ح خ ذ ر ع	12	ب	7	ب
1	ت	ف ل م ن و			2	ج
4	ج	ب ذ ر ع ف ل م و	8	ج	6	ح
1	ح	ذ ر ف ق ل م ن و	8	ح	2	خ
4	خ	ء ذ ر ع ف ق ل	10	خ	1	ذ
15	ذ	م ن و			10	ر
3	ر	ح ن	2	ذ	10	ع
1	س	ذ ل م ن ي	5	ر	4	ف
1	ش	ج ق م	3	س	4	ق
1	ع	ب ح ذ ر ق م و	7	ش	2	ك
1	ص	م	1	ص	8	ن
1	ظ	ب ج ر ط ف ق	10	ع	8	م
4	ق	ل م ن و			2	ن
5	ل	ج ذ ر ف م و	6	خ	6	ط
5	م	ح ذ	2	ظ	11	و
7	ن	ح ذ ر ع ف ل م ي	8	ق	14	ي
13	و	ب ج ح ذ ن و	6	ك		
3	ي	ب ج ذ ع م ن و	7	ل		
		ح خ ذ ر ع ق ل ن ي	10	م		
		ر ل	2	ن		
		ء ب ذ ر ف ل م ي	8	هـ		
		ء ب ح ذ ر ع ف	11	و		
		ل م ن ي				

من خلال الجداول من (8 – 14) يمكن ملاحظة الأمور التالية :

- تلي الذال الظاء في قلة الاستعمال ، فقد بلغت الأصول التي تبدأ بالذال مئة وثمانية، والتي تُنتهى بها مئة وواحدًا وثلاثين، في حين لم تتجاوز الأصول التي تنتهي بالذال سبعة وسبعين أصلًا مستعملًا، ومن المعلوم أنّ صوتي الظاء والذال يلتقيان في الملامح الصوتية جميعها باستثناء ملمحي الاستعلاء والإطباق اللذين تنصف بهما الظاء، أما الذال فهي مستقلة

غير مستعلية ولا مُطَبَّعة، فلا عجب إذن أن تتقاربا في نسبة الاستعمال، وأن تتشابهما في كثرة إهمال الأصول المشتملة عليهما.

• كانت بعض اللهجات العربية القديمة تقلب الذال دالا أو زايًا، شأنها في ذلك شأن اللهجات المحكية، مثال ذلك ما ورد في لسان العرب من كلمات كانت تُروى بالذال وبالزاي أو بالدال، نحو: الذَّيْر¹: الكتابة مثل الزَّيْرِ. الذَّابِر: المُتَّقِن، ويروى بالدال. الحُدَّة: القطعة من اللحم كالحُرَّة. وقد تُجعل الذال جيمًا أو ثاء، مثل: لَمَد: لغة في لَمَج، ومَرث فلان الخبز في الماء ومَرَدَه إذا مآته.

• لا تأتلف الذال مع الناء ولا الزاي ولا الضاد ولا الظاء في حال من الأحوال. وهي أصوات تشاركها المخرج ذاته أو تجاورها فيه، مما يؤكد أثر المخارج قريبًا أو بُعدًا في الاستعمال أو الإهمال.

• تأتلف الذال مع نفسها في الموقعين الثاني والثالث من الأصل اللغوي، فقد بلغت الأصول التي عينها ولامها ذال خمسة عشر أصلًا، أي ما نسبته (7%) من مجموع الأصول التي تُنتهى بالذال وتنتهي بها.

• تأتلف الذال مع أصوات الذلاقة بنسب متفاوتة في مواقع الأصل الثلاثة: الباء (26 مرة)، الميم (23 مرة)، اللام (20 مرة)، الراء (18 مرة)، النون (11 مرة)، الفاء (7 مرات).

• تأتلف الذال مع صوتي الطلاقة: العين والقاف، فقد انتلفت مع العين إحدى وعشرين مرة، ومع القاف ست عشرة مرة.

• يكثر ائتلاف الذال مع الواو في المواقع الثلاثة، فقد بلغ عدد مرات ائتلافهما: خمسًا وثلاثين مرة، وربما اتفق هذا مع كون الواو من أخف الأصوات كما عدّها القدماء، من أمثال ابن جني، الذي قال عنها إنها من أصوات الزيادة التي هي أخف الأصوات².

• يمكن حصر الأصوات التي لا تأتلف مع الذال في مواقع الأصل الثلاثة على النحو

التالي:

الذال لاما للكلمة	الذال عيناً للكلمة		الذال فاء للكلمة
	لام الكلمة	فاء الكلمة	
ث ذ ز ص ض ط ظ ك هـ	ت ث ز س ش ص ض ظ غ ك هـ	ت ث ذ ز ض ط ظ ي	ت ث ذ ز س ش ص ض ط ظ غ

¹ الذير: الكتابة هي لغة هذيل، انظر اللسان، 301/4.

² انظر سر صناعة الإعراب، ج 2 ص 811.

جدول رقم (15)

الثاء في أول الأصل (فاء الأصل) [122 أصلا مستعملا]

الصوت الثامن الأصل اللغوي																												
ي	و	هـ	ن	م	ل	ك	ق	ف	غ	ع	ط	ض	ص	ث	س	ز	ر	ذ	د	خ	ح	ج	ت	ك	ب	ء		
*			*		*						*					*		*			*			*			ء	
	*		*		*		*				*		*			*					*		*	*	*			أ
*			*	*	*																			*				إ
			*	*	*											*						*						أ
			*																	*		*						أ
*			*	*			*																		*			أ
	*		*	*				*	*	*	*					*	*							*				أ
																												أ
	*						*	*	*	*															*			أ
*			*	*						*	*					*	*					*		*	*	*		أ
			*	*	*				*	*	*					*	*							*	*	*		أ
*			*								*							*						*	*	*		أ
*	*		*	*						*						*			*	*	*	*	*	*	*	*		أ
			*		*					*										*				*	*	*		أ

الصوت الثاني من الأصل اللغوي

تعليق على الجداول (15-17)

جدول رقم (18) ملاحظات حول الأصول التي تبدأ بالناء

انفراد بعض اللغويين بروايته	لغة
* ثبل: الأزهرى: أهمله الليث. ابن الأعرابي: الثُّبلة: البقيّة، والبُئلة: الشُّهرة. (81/11- ثبل)	* نثي: النثى والحنّا: سويق المُقل. (109/14- نثي)
* نطف: أهملها الليث واستعمل ابن الأعرابي النُّطف، قال: هو النعمة في المطعم والمشرب والمنام. (19/9- نطف)	* نجر: الجوهرى: انجر الدم لغة في انفجر. (100/4- نجر)
* تلغ: "هذه ترجمة انفراد بها الجوهرى وذكرها بالمعنى لا بالنص في ترجمة تلغ" في حرف الغين المعجمة، فقال: هنا تلعت رأسه أتلعه تلعا أي شدخته، والمتلغ: المُشدّخ من البُسر وغيره. (40/8- تلغ)	* نجن: النّجن والنّجن: طريق في غلظ من الأرض، يمانيّة، وليست بثبت. (77/13- نجن)
* ثمت: أهمله الليث، وروى ثعلب عن ابن الأعرابي أنه قال: الثّموت: العذّيوط. (20/2- ثمت)	* نثج: نثجه برجله نثجًا: ضربه، مهريّة مرغوب عنها. الأزهرى: سحجه ونحجه: إذا جرّه جرًّا شديدًا. (222/2- نثج)
	* نثخ: نثخ الطين والعجين إذا كثر ماؤهما كتخّ، وأثخه كأثخه، وهي أقلّ اللغتين. (11/3- نثخ)
	* نثم: رجل نثم: عيب الحجة والكلام، والنّدام: المصفاة. وإبريق مُنثم. وحكى يعقوب أنّ الناء في كل ذلك بدل من الفاء. (76/12- نثم)
	* نرط: النرط مثل التلّط: لغة أو لثغة. (267/7- نرط)
	* نرغ: النرغ: مصبّ الماء في الدلو كالفرغ، وحكى يعقوب أنّ الناء بدل من الفاء. (423/8- نرغ)
	* نعا: النعو: ضرب من الثمر، قال ابن سيده: والأعراف النعو. (113/14- نعو)
	* نثق: النثقة: الإسراع، وقد حكيت بتأين. (34/10- نثق)
	* نهد: النّوهد والنّوهد: الغلام السمين التام الخلق. (106/3- نهد)
	* نوث: بُرد نُوثي: كُفوفي، وحكى يعقوب أنّ ناءه بدل. (125/2- نوث)
	* نوج: النّوج: شيء يُعمل من خوص. أبو تراب: النّوج: لغة في النّوج. (223/2- نوج)
	* نوخ: ناخت الإصبع في الشيء: ساخت. (11/3- نوخ)
	* نثخ: ناخت رجله نثخ مثل ساخت، وزعم يعقوب أنّ ناء ناخت بدل من سين ساخت. (11/3- نثخ)

جدول رقم (19) ملاحظات حول الأصول التي تُتَنَّى بالثاء

محوّل عن أصله	اتفراد بعض اللغويين بروايته	لغة أو رواية أخرى
* لثه: الليث: اللثاء: اللهاة. ويُقال: هي اللثة واللثة من اللثاء: لحم على أصول الأسنان. قال الأزهري: والذي عرفته اللثات جمع اللثة، واللثة عند النحويين أصلها لثية من لثي الشيء يلثي إذا ندي وابتل. (538/13 لثة) * وثف: حكي الفارسي عن أبي زيد: وثفه من ثفاه، وبذلك استدلّ على أنّ ألف ثفا واو... (352/9 وثف) * وثي: وثى به إلى السلطان: وشى... والمعروف عندنا (أثى). (378/15 وثي)	* بتل: الأزهري: أهمله الليث. ابن الأعرابي: الثبلة: البيقة، والبتلة: الشهرة. (44/11) بتل) * فتل: ابن بري: رجل فتولّ: عبيّ فدم، ولم يذكره الأصمعي إلا بالقاف، ولم أره أنا لغير الشيخ أبي محمد بن بري. (515/11 فتل) * لثن: روى الأزهري قال: سمعت محمد بن إسحق السفدي يقول: سمعت عليّ بن حرب الموصلي يقول: شيء لثن أي خلّو، بلغة أهل اليمن، قال الأزهري: لم أسمع له لغير عليّ ابن حرب. (378/13 لثن) * نثم: لم أرَ فيها غير ما قال أبو منصور في ترجمة (تتم) قبلها: لا أدري انتتمت بالثاء، أو انتتمت، بناءين في قول الشاعر: قد انتتمت عليّ بقول سوء قال: والأقرب أنه من نثم ينثم لأنه أشبه بالصواب، قال: ولا أعرف واحداً منهما. (568/12 نثم)	* دثع: الدثع: الوطء، لغة يمانية والدثع والدثع واحد. (81/8 دثع) * دثق: روي عن ثعلب عن ابن الأعرابي: الدثق: صب الماء بالعجلة. قال أبو منصور: هو مثل الدفق، وأهمله الليث. (95/10 دثق) * رثع: الرثع: لغة في اللثع. (426/8 رثع) * رثم: رثم أنفه وفاه يرثمه رثماً: إذا كسره حتى تقطر منه الدم، وكذلك رثمه بالثاء. (226/12 رثم) * شثل: رجل شثل الأصابع: غليظها خشنها... وزعم يعقوب وأبو عبيد أن لامها بدل من نون شثن. (352/11 شثل) * شثن: الشثن من الرجال: كالشثل. (232/13 شثن) * ضثم: الضيثم: من أسماء الأسد، الجوهري: الضيثم: الأسد مثل الضيغم، أبدل غينه ثاء، قال أبو منصور: لم اسمع ضيثم في أسماء الأسد بالياء، وقد سمعت ضيثم بالباء. (352/12 ضثم) * فثج: الفاثج والفاثج: الحامل من النوق. (338/2 فثج) * قثع: القثع: وهذه اللفظة رويت بالباء والثاء والثاء والنون، وأشهرها وأكثرها النون. (260/8 قثع) * قثول: القثول: العبيّ القدم مثل العثول. (552/11 قثول) * كثأ: كثأ اللبن وكثع: إذا خثر وعلا دسمه. (136/1 كثأ) * كثم: الأكتم: العظيم البطن، والشبعان، ويقال ذلك فيهما بالثاء أيضاً. (506/12 كثم)

تابع: الأصول التي تُنتَى بالثناء

محوّل عن أصله	انفراد بعض اللغويين بروايته	لغة أو رواية أخرى
	<p>ننط: قال الأزهري: فرّق ابن الأعرابي بين النَّنْطِ والنَّطِّ، فجعل النَّنْطَ شقاً، وجعل النَّنْطَ إِنْقالاً، قال: وهما حرفان غريبان، ولا أدري أعربيان أم دخيلان. (412/7 ننط)</p>	<p>غثم: غثم له من العطية: أعطاه من المال قطعة جيدة، وزعم قوم أن ثاءه بدل من ذال غضم. (434/12 غثم)</p> <p>* لند: لند المتاع: كرّده، فهو لنيد ورثيد. (388/3 لند)</p> <p>مئث: مئث يده بالمنديل: مسحها، لغة في مشّ. (189/2 مئث)</p> <p>* نند: النهاية: وفي حديث عمر: جاءته جارية بسويق، فجعل إذا حركته ثار له قشار، وإذا تركته نند. قال الخطابي: لا أدري ما هو وأراه: رند، أي اجتمع في قعر القَدَح. (413/3 نند)</p> <p>* وتل: وتل الشيء: أصله ومكّنه، لغة في أتله. (722/11 وتل)</p> <p>* وتن: الليث: الوائن والواتن: لغتان، وهو الشيء المقيم الرائد في مكانه. (442/13 وتن)</p>

جدول رقم (20) ملاحظات حول الأصول التي تنتهي بالثاء

من أصل أعجمي	لغة أو رواية أخرى
* شحت: الأزهري: قال الليث: بلغنا أن شحيثا كلمة سُرْيَانِيَّة. وأنه تتفتح بها الأغاليق بلا مفاتيح. (159/2 شحت) * متث: متي: أبو يونس، عليه السلام، سُرْيَانِيَّة، قال ابن سيده: والمعروف: متي. (189/2 متث)	* توث: التوث: الفرصاد، واحدته توثة. "وقد تقدّم بتأعين." (121/2 توث) * جنث: الجنث: أصل كل شيء... الجوهرى: يُقال: فلان من جنثك وجنسك أي من أصلك، لغة أو لُتْغَة. (128/2 جنث) * عرت: عرتَه عرتًا: انتزعه أو دلكه، وقد قيل: عرتَه. (168/2 عرت) * عفت: الأعفت: الذي ينكشف فرجه إذا جلس، وقد قيل: هو بالتاء. (168/2 عفت) * علت: المعلوث: المخلوط، قال الفراء: وقد سمعناه بالغيين مغلوث. (169/2 علت) * غبث: غبث الشيء: خلطه، لغة في عبث. (171/2 غبث) * فحث: الجوهرى: الفحث لغة في الحوث. (176/2 فحث) * لغث: اللغيث: الطعام المخلوط بالشعير كالبيغيث. (184/2 لغث) * محث: محث الشيء: كحتمه. (190/2 محث) * مرث: الأصمعي في باب المبدل: مرث فلان الخبز في الماء ومرده، قال: هكذا رواه أبو بكر عن شمر، بالثاء والذال. (190/2 مرث) * ملث: ملثه بكلام: طيب به نفسه ولا وفاء له، وملذه يملذه. (192/2 ملث) * نبث: الجوهرى: نبث مثل نبش، وهو الحفر باليد. (193/2 نبث) * نحث: النحث: لغة في النحيف. (195/2 نحث) * وطث: الجوهرى: الوطث: الضرب الشديد بالرجل على الأرض، لغة في الوطس أو لُتْغَة. (201/2 وطث)

جدول رقم (21)

الأصوات التي تأتلف مع الناء مباشرة في مواقع الأصل الثلاثة

الموقع الثالث (الناء لاما للكلمة)		الموقع الثاني (الناء عينا للكلمة)			الموقع الأول (الناء فاء للكلمة)	
عدد مرات الانتلاف	الصوت	لام الكلمة	عدد المرات	فاء الكلمة	عدد مرات الانتلاف	الصوت
3	ء	ء ب ث ر ف ل م ن و	9	ء	8	ء
13	ب	ء ث ر ط ع ق ل ن و	9	ب.ب	10	ب.ب
2	ت	ر و	2	ت	5	ت
19	ث	ث ر ل م و	5	ج	5	ج
1	ج	ث ر ط ل م ن و	7	ح	1	ح
8	ح	ث ر ع ل م و	6	خ	2	خ
3	د	ء ث ر ط ع ق ن و	7	د	5	د
14	ر	ء ث د ط ع غ م ن و	9	ر	9	ر
1	ش	ث ل ن و	4	ش	5	ط
2	ظ	م	1	ظ	9	ع
8	ع	ء ث ر و	4	ط	5	ع
6	غ	ب ث ج ر ق ك ل م ن و	10	ع	7	ق
5	ف	ث ر م و	4	ظ	5	ك
3	ق	ء ث ج د ر ل	6	ظ	4	ن
5	ك	ء ث د ر ع ل م و	8	ق	10	م
10	ل	ء ب ث ج ح ر ع ف ل م ن و	12	ك	9	ن
3	م	ء ث د ط غ ق ل م ن ه و	11	ن	5	ه
8	ن	ث ج د ط ع ل ن و	7	م	4	و
6	ه	ت ث ج د ر ط ع ل م ن و	11	ن	10	ي
14	و	ث م ي	3	ه	4	
10	ي	ء ب ث ج خ ر غ ف ق ل م ن ي	13	و		
		خ	1	ي		

من خلال الجداول من (15-21) نستنتج ما يلي :

• بلغت الأصول التي تبدأ بالثاء مئة واثنين وعشرين أصلاً، والتي تنتهي بها مئة وتسعة وأربعين أصلاً، أما الأصول التي تنتهي بالثاء فقد كانت مئة وخمسة وأربعين أصلاً، مما يعني أنّ ثَمَّ تقارباً بين عدد الأصول التي تُنتهى بالثاء وتلك التي تنتهي بها.

• كثير من الأصول المشتملة على صوت الثاء مما ورد في لسان العرب، قد رُوِيَ بالثاء أو بالسین أو بالفاء، مثل: ثَخَّ الطين والعجين إذا كثر ماؤهما كتحَّ، وسَحَجَه وَثَحَجَه: إذا جرَّه جرّاً شديداً. والثَّرغ: مصبّ الماء في الدلو كالفرغ، وهذا ينسجم مع تحوّل صوت الثاء في بعض اللهجات المحكيّة إلى سین أو تاء، كما في نطق أهل بعض المدن كمدینة نابلس كلمة (ثابت) وكلمة (تلج)، حيث تُتطَق الثاء في الأولى سیناً وفي الأخيرة تاء.

• لا تأتلف الثاء مع الذال ولا الظاء ولا الزاي ولا الصاد ولا السین، في حال من الأحوال، بمعنى أنها لا تأتلف مع الأصوات الأسنانیة ولا مع أصوات الصغیر، والعلّة في ذلك هي تقارب المخارج، شاهد ذلك أنّها لا تأتلف مع الأصوات المقاربة لها في مخرجها إلا على قلّة، فالأصول التي تأتلف فيها الثاء مع التاء – على سبيل المثال – لا تتجاوز تسعة أصول موزّعة على مواقع الأصل الثلاثة، في حين لا تزيد الأصول التي تأتلف فيها الثاء مع الشين عن خمسة أصول، مما يُثبِت أنّ الثاء لا تميل إلى الائتلاف مع الأصوات المقاربة لها في مخرجها، وإن ائتلفت مع بعضها فائتلافها قليل. أما الصوتان اللذان يشاركانها المخرج ذاته، وهما: الظاء والذال، فلا تأتلف الثاء معهما ألبتة.

• تأتلف الثاء مع نفسها بكثرة في الموقعين الثاني والثالث من الأصل اللغوي، حيث بلغ عدد الأصول التي تشتمل على ثاء في هذين الموقعين تسعة عشر أصلاً.

• تأتلف الثاء بكثرة مع أصوات الذلاقة، وهي: الراء (32 أصلاً)، والباء (32 أصلاً)، واللام (31 أصلاً)، والنون (24 أصلاً)، والميم (19 أصلاً)، والفاء (18 أصلاً) أي ما مجموعه: مئة وستة وخمسون أصلاً، تشكّل ما نسبته (37.5%) من مجموع الأصول المشتملة على صوت الثاء.

• تأتلف الثاء مع صوتي الطلاقة: العين والقاف، فهي تأتلف مع العين (27 مرة) موزّعة على مواقع الأصل الثلاثة، ومع القاف (16 مرة).

- يكثر ائتلاف الثاء مع الواو، فقد بلغ عدد مرات ائتلافهما: سبعاً وثلاثين مرة. وهي — كما أسلفنا — من أخفّ الأصوات من وجهة نظر القدماء.

- يمكن حصر الأصوات التي لا تأتلف مع الثاء مباشرة في مواقع الأصل الثلاثة على النحو التالي:

الثاء لاما للكلمة	الثاء عيناً للكلمة		الثاء فاء للكلمة
	لام الكلمة	فاء الكلمة	
خ ذ ز س ص ض ظ	ذ ز س ش ص ض ظ	ث ذ ز س ص ظ	ث ذ ز س ش ص ض ظ

إنّ تتبّع ورود الأصوات الأسنانية في معجم لسان العرب كشف عن النتائج التالية:

- إنّ الأصوات الأسنانية هي أقلّ الأصوات وروداً في المعجم العربيّ، وأقّها جميعاً الظاء، فقد بلغ عدد الأصول المشتملة عليه مئة وستة وأربعين أصلاً، أما الذال فقد بلغ عدد الأصول المشتملة عليه ثلاثمئة وستة عشر أصلاً، في حين وصل عدد الأصول المشتملة على ثاء إلى أربعمئة وستة عشر أصلاً، وربما عاد هذا إلى ما تتصف به هذه الأصوات من صفات تجعلها ثقيلة على اللسان، فالآلية نطقها تكلف اللسان جهداً إضافياً، فهي تُلزم الناطق وضع لسانه بين أسنانه، مع استمرار تدفقّ تيار الهواء أثناء إنتاجها، فهي أصوات احتكاكية، ومن المعلوم أنّ الأصوات الاحتكاكية تحتاج إلى جهد أكبر من الأصوات الانفجارية، أضف إلى ذلك ما في الظاء من استعلاء وجهر، وما في الذال من جهر، مما يجعلها أصواتاً مُجهدة — نسبياً — في النطق.

ولعلّ استنقال هذه الأصوات قد امتدّ إلى اللهجات المحكية، ولا سيما لدى أهل بعض المدن كمدينة نابلس والقدس وغيرهما، مما جعلها في كثير من الأحيان تميل إلى استبدال أصوات أخرى بها، فالظاء تتحوّل عند بعض الناطقين إلى صوت احتكاكيّ صفيريّ وهو صوت الزاي المفخّم، على نحو ما نجده في نطقهم إياها في كلمة: (ظافر أو ظاهر)، وقد يتحوّل إلى صوت انفجاريّ مفخّم وهو الضاد، كما نسمعه الآن في نطق بعض الناس في

بعض مناطق فلسطين لكلمة: (نظيف)، والذال تتحول في بعض اللهجات زايًا كما في كلمة (ذلك)، أو دالا كما في كلمة (ذنب، وذبلان)، في حين يصير بعض الناطقين التاء سينًا كما في (ثابت)، أو تاءً كما في (ثوم، وتلج)، وهذا يعني أنّ الأصوات الأسنانية تتحول إلى أصوات صفيرية، وهي: الزاي المفخمة والزاي والسين، أو إلى أصوات انفجارية، وهي: الضاد والداد والتاء، وربما كان مردّ ذلك إلى أنّ الأصوات الانفجارية تحتاج إلى جهد أقلّ ممّا تحتاجه الأصوات الاحتكاكية عند إنتاجها، أما السين والزاي، فبالرغم من كونهما صوتين احتكاكيين إلا أنّهما أسهل من الأصوات الأسنانية، فصفة الصفير التي يمتازان بها تكسبهما سهولة في النطق، ووقعا جيّدًا في السمع، لا نجدهما في الأصوات الأسنانية.

وتحوّل الأصوات الأسنانية على هذه الشاكلة، لم يكن وليد اللهجات المحكيّة، بل هو امتداد للتحوّلات التي كانت تطرأ عليها في اللهجات العربية القديمة، فالطاء تتحوّل أحيانًا في بعض اللهجات ضادًا أو صادًا أو طاء، مثل: عظّ وعضّ، فاذ وفاض¹، أخذ بظوف رقبته وبظاف رقبته: لغة في صوف رقبته، أي بجمعها، الدقّظ، وقد روي: الدقّط. والذال تُصير زايًا أو دالا مثل: الذبر²: الكتابة مثل الزبر. الذابر: المتقن، ويروي بالبدال. الحُدّة: القطعة من اللحم كالحُرّة. وقد تُجعل الذال جيمًا أو تاء، مثل: لَمَد: لغة في لَمَج، ومرّت فلان الخبز في الماء ومرّده إذا مائه. أما التاء فقد كانت تتحوّل إلى تاء أو سين أو فاء، مثل: ثَخ الطين والعجين إذا كثر ماؤهما كتخ، وسَحَجَه وثَحَجَه³: إذا جرّه جرًّا شديدًا. والثَّرغ⁴: مصبّ الماء في الدلو كالفرغ⁵.

• لا يمكن للأصوات الأسنانية أن يُجاور بعضها بعضًا في أيّ سياق صوتي، لكنّها تأتلف مع نفسها في الموقعين الثاني والثالث من الأصل اللغوي، كما يقلّ ائتلافها مع الأصوات المقاربة لها في مخرجها، كالزاي والسين والصاد والتاء والذال، وهذا يؤكّد ما ذهب إليه اللغويون من أنّ تكرار الصوت نفسه (الإدغام) مفضّل على تأليف الأصوات المتجاورة⁶.

¹ أهل الحجاز وطىء يقولون: فاضت نفسه، أما قضاة وتميم وقيس يقولون: فاضت، انظر اللسان، 210/7.

² الذبر لغة هذيل، انظر اللسان، 301/4.

³ تحجه لغة "مهريّة مرغوب عنها" اللسان، 222/2.

⁴ الفرغ لغة حمير، انظر اللسان، 444/8.

⁵ انظر لسان العرب، المواد: عظّ، وفيظ، وظوف، ودقّظ، وذبر، وحذّ، ولمذ، ومرث، وثخّ، وثجّ، وثرغ.

⁶ انظر سر صناعة الإعراب، 816/2.

• تأتلف الأصوات الأسنانية مع أصوات الذلاقة بكثرة، إذ إنّ الأخيرة من أخفّ الأصوات وأسهلها وأكثرها ورودًا في كلام العرب – كما قال عنها الخليل بن أحمد –¹ فكأن ما في أصوات الذلاقة من سهولة وخفة، تجبر ما في الأصوات الأسنانية من صعوبة وثقل.

• تأتلف الأصوات الأسنانية مع العين والقاف، اللذين قال عنهما الخليل إنهما "لا تدخلان في بناء إلا حسّنتاه"².

• إنّ نتائج هذا الفصل تتفق ونتائج الفصل الثالث، التي كان من أهمها أنّ للعوامل الصوتية اليد الطولى في إهمال ما أهمل من الأصول، وهي تتلخص في استتقال تأليف ما تقاربت مخارجه من الأصوات، وتفضيل تأليف المتباعدة، وهذا ما ظهر بوضوح من خلال تتبّع الأصوات الأسنانية في معجم لسان العرب، ورصد جميع حالات الائتلاف والتنافر بينها وبين الأصوات الأخرى، فمن الملاحظ أنّ حالات الائتلاف تزداد كلما تباعدت المخارج، في حين يقلّ الائتلاف كلما تقاربت المخارج، إلى أن يعدم تمامًا إذا ما تشاركت الأصوات في المخرج نفسه.

¹ انظر العين، 1/52 .

² السابق، 1/53 .

الخاتمة

شكّلت ظاهرة الأصول المهملة محور هذا البحث، فقد تتبعت ورودها في أمهات المعاجم العربيّة، واستعرضت ما أورده بعض القدماء حولها، وبيّنت بعض آراء المحدثين فيها، وحاولت الوقوف على أسبابها، فخرجت من هذا كلّه بجملّة من النتائج، وهي:

- إمكانات اللغة العربيّة من الكلمات كثيرة، لكنّ المستعمل منها قليل.
- كان الخليل بن أحمد أول من تنبّه إلى ظاهرة المهمل، وتحدّث عنها محاولاً بيان أسبابها في مقدمة كتابه (العين)، وهو أول من أطلق هذه التسمية على الأصول غير المستعملة.
- تفاوتت المعاجم القديمة فيما أورده من الأصول، فالجوهريّ في الصحاح — على سبيل المثال — أهمل أصولاً أوردها غيره.
- بعض المعاجم ذكرت المستعمل، وأشارت إلى الأوجه المهملة، كما فعل الخليل في العين، في حين اكتفى بعضهم بذكر المستعمل دون ذكر المهمل.
- تفاوتت أصوات العربيّة في نسبة استعمالها، حيث تحلّ الأصوات المائعة والأصوات التقاربيّة (أحرف العلة) مكان الصّدارة في الاستعمال اللغوي.
- أقلّ الأصوات وروداً في كلام العرب: الظاء ثمّ الذال ثمّ الثاء.
- يُعدّ الثلاثيّ أكثر الأبنية استخداماً، فهو يشكّل ما يقارب ثلثي اللغة المستعملة.
- الخماسيّ مهمل لطوله، وزيادة عدد أصواته عن حدّ الاعتدال، وهو ثلاثة أصوات، يليه في النقل وفي كثرة الإهمال: الرباعيّ.
- جعل القدماء التنافر سبباً رئيساً لإهمال معظم الأصول الثلاثيّة، وهذا التنافر يُردّ إلى أسباب عدّة منها:

- ✓ تقارب مخارج الأصوات المكوّنة للأصل الواحد.
- ✓ تباعد مخارج الأصوات تباعداً مُفرطاً.
- ✓ سوء الانتقال بين المخارج، بمعنى الانتقال بينها بما يخالف هواء النفس: الزفير أو الشهيق.
- ✓ تقارب صفات الأصوات أو تضادّها.
- كثير من الأصول لا نعرف علّة إهمالها، إذ إنها تخلو من التنافر، مثل: (لجع)، ومن الممكن أن يُردّ سبب إهمالها إلى القيمة الذاتية للصوت، فالجيم والعين لا يؤدّيان أيّة دلالة مع اللام، في حين نجدهما يؤدّيان معنى مع كلّ من الراء في (رجع) والنون

في(نجم)، ينسجم مع القيمة الدلالية لكل صوت من الأصوات المكوّنة لتينك الكلمتين.

- استقرار ما استعمل وما أهمل من أصول تدخل الأصوات الأسنانية في تركيبها، كشف عن صحّة ما ذهب إليه القدماء من أنّ غالبيّة الأصول المهملة إنّما أهملت لأسباب صوتيّة، ويأتي الاستتقال الناتج عن تقارب مخارج الأصوات على رأس تلك الأسباب.
- إنّ ما نجده في اللهجات المحكيّة من تحولات صوتيّة تعتري بعض الأصوات، كالأصوات الأسنانية، له أصول في اللهجات العربيّة القديمة، كتحوّل الظاء ضادًا.
- اللغة العربيّة لغة موسيقيّة وأذن العربيّ كذلك، وهما يستعذبان من الكلمات ما كان حسن التّأليف خاليًا من التنافر، لذا تميل العربيّة إلى تآليف المتباعد، وتفضّل الانتقال بين المخارج بما يتماشى مع خروج هواء الزفير.
- من الممكن الاستفادة من إمكانيات اللغة العربيّة، بإحياء ما أهملته العرب، واستخدامه في مجال توليد الاصطلاحات.

وفي نهاية بحثي أذكر بأنّ ما بذلته من جهد، وما توصلت إليه من نتائج، غير كافٍ لكي نوصد باب البحث في هذا الموضوع، فما زالت كثير من جوانبه تحتاج إلى البحث والتنقيب، لذا أوصي الباحثين من بعدي بإجراء دراسات معمّقة في المعجم العربي، واستقصاء الأصول المهملة في أصوات بعينها، ولا سيما التي تخلو من التنافر، وموازنتها بما استعمل من أصول مقاربة أو مشابهة لها في أصواتها، للوقوف على أسباب إهمالها، ومعرفة أثر القيمة الدلالية للصوت المفرد في اختياره، وتأليفه مع غيره من الأصوات.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ابن الأثير الحلبي، أحمد بن إسماعيل: **جواهر الكنز**. تحقيق محمد زغول سلام. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد: **المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية. 1995.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة**. تحقيق عبد السلام محمد هارون. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر.
- أمين، أحمد: **ضحى الإسلام**. ط 5. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. 1952.
- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**. تحقيق إبراهيم السامرائي. ط 3. الزرقاء: مكتبة المنار. 1985.
- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: **أسرار العربية**. تحقيق فخر صالح قدارة. ط 1، بيروت: دار الجيل. 1995.
- أنيس، إبراهيم: **موسيقى الشعر**. ط 5. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. تحقيق عبد السلام هارون. ط 2. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1979.
- الجاحظ، عمرو بن بحر: **البيان والتبيين**. تحقيق فوزي عطوي. ط 1. بيروت: دار صعب. 1968.
- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار. بيروت: عالم الكتب.
- سر صناعة الإعراب**. تحقيق حسن هندأوي. ط 2 دمشق: دار القلم. 1993
- الجوهري، اسماعيل بن حماد: **تاج اللغة وصحاح العربية**. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. ابن الحاجب، عثمان بن عمر: **الشافعية في علم التصريف**. تحقيق حسن أحمد العثمان. ط 1. 1995.
- حسان، تمام: **اللغة العربية معناها و مبناها**. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1973.
- ابن خلدون، عبد الرحمن: **مقدمة ابن خلدون**. تحقيق حامد أحمد الطاهر. ط 1. القاهرة: دار الفجر للتراث. 2004.
- الخليل، عبد القادر مرعي: **التشكيل الصوتي في اللغة العربية**. ط 1. مطبعة بهجة. 2002.

- خليل، علي حلمي: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 2003.
- ابن دريد، محمد بن الحسن: جمهرة اللغة. تحقيق رمزي منير بعلبكي. ط1. بيروت: دار العلم للملايين. 1988.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف.
- الزبيدي، محمد مرتضى: تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق علي شيري. بيروت: دار الفكر. 1994.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: أساس البلاغة. تحقيق فريد نعيم وشوقي المعري. بيروت: دار صادر. 1965.
- زيدان، جرجي: الفلسفة اللغوية. ط1. بيروت: دار الجيل. 1982.
- السبكي، بهاء الدين: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. تحقيق عبد الحميد هندراوي. ط1. بيروت: المكتبة العصرية. 2003.
- سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب. تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط1. بيروت: دار الجيل.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل: المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار. ط1. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. 1958.
- السيوطي، جلال الدين:
- الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق حمدي عبد الفتاح. ط1. 1999.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. بيروت: دار المعرفة.
- المزهر في علوم اللغة. بيروت: المكتبة العصرية. 1987.
- سبب وضع علم العربية. تحقيق مروان العطية. ط1. دمشق: دار الهجرة. 1988.
- الشافعي، محمد بن إدريس: الرسالة. تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة. 1939.
- شاهين، توفيق محمد: أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية. ط1. القاهرة: مكتبة وهبة. 1980.
- الشيبياني، أبو عمرو: كتاب الجيم. تحقيق إبراهيم الإبياري. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع.
- الشيخ، عبد الواحد حسن: التنافر الصوتي و الظواهر السياقية. ط1. القاهرة: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية. 1999.

- الصغاني، الحسن بن محمد: **العباب الزاخر واللياب الفاخر**. تحقيق محمد حسن آل ياسين. بغداد: دار الرشيد.
- الصيغ، عبد العزيز: **المصطلح الصوتي في الدراسات العربية**. ط 1. بيروت: دار الفكر المعاصر. 2000.
- ابن عبّاد، صاحب إسماعيل: **المحيط في اللغة**. تحقيق محمد حسن آل ياسين. ط 2. بيروت: عالم الكتب. 1994.
- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد: **العقد الفريد**. تحقيق عبد المجيد الترحيني. بيروت: دار الكتب العلمية.
- عبد القادر عبد الجليل: **الأصوات اللغوية**. ط 1. عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع . 1998 .
- عطار، أحمد عبد الغفور: **مقدمة الصحاح**. ط 2. بيروت: دار العلم للملايين. 1979.
- العليلي، عبد الله: **مقدمة لدرس لغة العرب**. القاهرة: المطبعة العصرية.
- الفارابي، إسحق بن إبراهيم: **ديوان الأدب**. تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع. 1974.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد: **الصاحبي في فقه اللغة**. تحقيق مصطفى الشويمي. بيروت: مؤسسة بدران للطباعة والنشر. 1963.
- مجل اللغة**. تحقيق هادي حسن حمودي. ط 2. منشورات معهد المخطوطات العربية. 1985.
- مقاييس اللغة**. تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط 2. بيروت: دار الفكر. 1979.
- فايد، وفاء كامل: **تراكب الأصوات في الفعل الثلاثي الصحيح**. القاهرة: عالم الكتب.
- الفرهيدي، الخليل بن أحمد: **كتاب العين**. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. ط 1. بيروت: مؤسسة الأعلمي. 1988.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط**. بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر.
- القزويني، جلال الدين محمد بن سعد الدين بن عمر: **الإيضاح في علوم البلاغة**. ط 4. بيروت: دار إحياء العلوم. 1998.
- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**. نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة والطباعة و النشر.

الكرملی، أنستاس: نشوء اللغة العربية ونموها واکتھالها. القاهرة: المطبعة العصرية.
1938.

المبارك، محمد: فقه اللغة وخصائص العربية. ط 7. بيروت: دار الفكر. 1981.
المبرد، محمد بن یزید : المقتضب، تحقیق محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب
مراياتي، محمد وآخرون: علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب. دمشق: مجمع اللغة
العربية. 1997.

ابن منظور، محمد بن المكرم: لسان العرب. القاهرة: دار الحديث. 2003.
ابن منظور، محمد بن المكرم: لسان العرب. ط 1. بيروت: دار صادر.
موسى، علي حلمي، إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكمبيوتر، الكويت:
جامعة الكويت، 1972،

نصار، حسين: المعجم العربي نشأته وتطوره. القاهرة: دار مصر للطباعة.
النوري، محمد جواد، وعلي خليل:

1— دراسات في المعاجم العربية. ط 1. نابلس: مطبعة النصر. 1991.

2— فصول في علم الأصوات. ط 1. نابلس: مطبعة النصر. 1991.

هلال ، عبد الغفار حامد: أصوات اللغة العربية . ط 3. القاهرة: مكتبة وهبة . 1996.
البيه، وفاء محمد: أطلس أصوات اللغة العربية. ط 1. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1994.

الدوريات:

جبر، يحيى: الصوت لفظاً ومعنى.مجلة اللسان العربي، العدد السابع و الثلاثون. 1993.
النوري، محمد جواد: أبحاث في علم الأصوات. مجلة النجاح للأبحاث، العدد الخامس. 1990.

فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
ابن الأثير	86 ، 79 ، 76
الأزهري	28 ، 24 ، 18 ، 17
امرؤ القيس	85 ، 81
أمين / أحمد أمين	6
ابن الأنباري	44
أنيس / إبراهيم أنيس	95 ، 91 ، 90 ، 89 ، 31
البيبة / وفاء	31
جبر / يحيى جبر	96 ، 47
الجرهمي	34
ابن جني	96 ، 94 ، 93 ، 90 ، 89 ، 69 ، 66 ، 64 ، 63 ، 62 ، 21 ، 1
الجوهري	28 ، 24 ، 23
حسان / تمام حسان	91
الحلبي / ابن الأثير	80
الخارزنجي	19
الخطاب/عمر بن الخطاب	3
الخفاجي / ابن سنان	84 ، 75 ، 73
ابن خلدون	12 ، 11 ، 2 ، 1
الخليل/عبد القادر مرعي	93
ابن دريد	91 ، 72 ، 61 ، 60 ، 59 ، 58 ، 36 ، 28 ، 21 ، 20 ، 12 ، 10 ، 93
الزبيدي	26 ، 25
الزمخشري	27
زيدان / جورجى زيدان	46 ، 45
ابن السراج	93
السبكي / بهاء الدين	93 ، 91 ، 85 ، 84 ، 83

	السبكي
48، 44	سيوييه
28، 24، 19	ابن سيده
94، 91، 10، 6	السيوطي
8	الشافعي
93	الشهاب الخفاجي
26	الشيبياني
93، 92	الشيخ / عبد الواحد حسن
23	الصغاني
17	الطعان / هاشم الطعان
28، 19، 18	عباد / إسماعيل بن عباد
2	عبد الملك بن مروان
34	ابن عدلان
94	العلاء/أبو عمرو بن العلاء
45	العلايلي/عبد الله العلايلي
51، 37	علم / يحيى مير علم
3	علي بن أبي طالب
2	عمر بن عبد العزيز
22، 6	الفارابي
71، 22، 21، 9، 8، 6	ابن فارس
95	فايد / وفاء كامل
28، 40، 43، 20، 19، 18، 17، 16، 15، 14، 12، 10، 44، 45، 54، 55، 58، 59، 72، 108، 109، 130	الفراهيدي/الخليل بن أحمد
25، 24	الفيروز آبادي
17	القالبي / أبو علي القالبي
81	القزويني
86، 85	القلقشندي
46، 45	الكرملي
88، 86	الكندي

54	لبيد
80	المتنبي
94، 36، 24	ابن منظور
93، 51، 37	موسى / علي حلمي
94	هلال / عبد الغفار حامد

فهرس الشعر

رقم الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
81 ، 80	مجهول	الرجز	قبر
80	المتنبي	الطويل	ألف
85 ، 81	امرؤ القيس	الطويل	مرسل
54	لبيد	الرمل	حيهل

فهرس اللغة

الصفحة	الكلمة	الجذر
115	أذّ	أذذ
86	أصلية	أصل
105	إظان	أظن
123	البثلة	بثل
115	بذح	بذح
115	البذع	بذع
115	الباذق	بذق
116	البسذ	بسذ
105	بظرا	بظر
106	بظّ	بظظ
125	التوث	توث
122	الثبلة	ثبل
122	الثتي	ثتي
122	انثجر	ثجر
122	الثجن	ثجن
122	ثحجه	ثحج
122	ثخّ	ثخخ
122	ثدم	ثدم
122	الثرط	ثرط
122	الثموت	ثمت
122	الثوهد	ثهد
122	ثوثي	ثوث
122	الثوج	ثوج
122	ثاخذت	ثوخ
122	ثاخذت	ثليخ

116	جذب	جذب
115	المجذوف	جذف
115	جذا	جذو
19	الجعشوش	جعش
125	الجِنث	جنث
116	الجوذي	جود
115	الحُدَّة	حذذ
106	الحضظ	حضظ
105	حنظأو	حظأ
105	حظل عليه	حظل
65	الحلقية	حلق
116	الحُمادي	حمذ
27	الخُبَّة والخبيبة	خبب
115	الخُدُنَّان	خذن
89	خضم	خضم
106	أخظ	خظظ
106	الدأظ	دأظ
116	الديابوذ	دبذ
123	الدثع	دثع
123	الدثق	دثق
106	الدظَّ	دظظ
106	الدقظ	دقظ
113	ذأب	ذأب
113	ذأح	ذأح
113	ذأط	ذأط
113	الذأف	ذأف
113	الذأم	ذأم
113	الذوباج	ذبج
113	الذبر	ذبر

113	الذُبنة	ذبن
113	الذحج	ذحج
113	الذحاح	ذحح
113	أذرج	ذرج
113	ذرز	ذرز
113	مذعابين	ذعب
113	الذعت	ذعت
113	الذعج	ذعج
114	ذُعاف	ذعف
114	الذُعاق	ذعق
113	الذعل	ذعل
114	ذَفّ	ذفف
114	ذلج	ذلج
62 ، 16	الذلاقة	ذلق
114	الأذلعي	ذلع
114	ذها	ذهو
114	ذُفّت	ذوف
114	الذويل	ذول
114	أذيب	ذيب
114	الذبخ	ذبخ
114	تذيفون	ذيف
123	الرتغ	رتغ
123	رثم	رثم
116	الرّوذة	رود
116	السبذة	سبذ
115	ساذج	سذج
115	السوّذق	سذق
123	شثّل	شثل
123	الشثن	شثن

55	شجر	شجر
55	شجيّ	شجو
125	شحيث	شحث
116	أشخذ	شخذ
90، 85، 83، 82، 81	مستشزرات	شزر
105	شظى الميت	شظي
116	شندة	شند
57	الصتم	صتم
65، 42	الصفير	صفر
56	المصممة	صمت
20	ضبج	ضبج
123	الضيثم	ضثم
104	الظأم	ظأم
104	الطيبب	ظبيب
104	ظجّ	ظجج
104	مظفوف	ظفف
104	تظلى	ظلا
104	ظالع	ظلع
104	الظمو	ظمو
104	الظنمة	ظنم
104	تظنى	ظني
115	العذف	عذف
125	عرثه	عرث
105	عظب على	عظب
105	عظيوط	عظط
106	عظته	عظظ
105	أعظن	عظن
125	الأعفت	عفت
59	عكدة اللسان	عكد

125	المعلوث	علث
83 ، 79 ، 74	علم	علم
42	استعلاء	علو
86 ، 32	التعمية	عمي
6	العنونة	عنن
1	معيج	عوج
125	غبث	غبث
17	الغتم	غتم
124	غثم له	غثم
115	الغذوف	غذف
115	غذم	غذم
106	غنظى به	غنظ
86	المتغيرة	غير
123	الفائح	فشح
123	فثول	فثل
125	الفحيث	فحث
115	تفدحت	فدح
116	الفانيذ	فندا
106	فاظت	فيظ
123	القُثع	قُثع
123	القنول	قنل
115	المقاذحة	قذح
115	قذعه	قذع
115	قذم له	قذم
106	يقرظ	قرظ
116	القشدة	قشظ
89	قضم	قضم
106	القوظ	قوظ
123	كتأ	كتأ

123	الأكثم	كثم
115	الكذج	كذج
115	كذحته	كذح
6	الكسكسة	كسس
6	الكشكشة	كشش
105	كظب	كظب
105	كظا لحمه	كظو
106	كعيط	كعظ
116	الكاغذ	كغذ
116	كلواز	كلذ
106	كنظه	كنظ
124	لثد	لثد
123	لثن	لثن
123	اللثاه	لثه
115	لذج	لذج
106	ملعظة	لعظ
125	اللغيث	لغث
116	لمذ	لمذ
125	مثنى	مثن
124	مثّ	مثن
125	محث	محث
115	تمذخت	مذخ
115	ماذيان	مذن
125	مرث	مرث
116	مرذه	مرذ
106	مشيط	مشظ
125	ملثه	ملث
116	ملذه	ملذ
91 ، 79 ، 74	ملع	ملع

41 ، 40	مائعة	ميع
125	نبث	نبث
124	نثد	نثد
124	النثط	نثط
123	انتثمت	نثم
76 ، 69	عنج	نجع
125	النحيث	نحث
6	النحيزة	نحز
106	النشط	نشظ
105	أنظح	نظح
90 ، 85 ، 83 ، 82 ، 81 ، 73	الهعخع	هعخع
123	وثقه	وثف
124	وتل	وتل
124	الواتن	وتن
123	وثى به	وثي
115	وذع	وذع
125	الوطث	وطث
105	الوظمة	وظم
106	الوقيط	وقظ

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Neglected Word-Base PHenomenon In Arabic
Dimensions and Causes**

**Prepared By
Kifah Ibrahim Mahmud Nawwas**

**Supervised By
DR. Yahya Jaber
DR. Mohammad Jawad An-Nori**

**Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master of Arts in Arabic, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah
National University, Nablus, Palestine.**

2009

a

The Neglected Word-Base PHenomenon In Arabic

Prepared By

Kifah Ibrahim Mahmud Nawwas

Supervised By

DR. Yahya Jaber

DR. Mohammad Jawad An-Nori

Abstract

This study is especially important as it is treating a phenomenon which wasn't treated by any scientific research extensively .It is the phenomenon of the neglected root .There are a lot of words which can be formed from the twenty eight language sounds .However , there are a few of them used .Despite the attempts of the ancient and modern scientists to interpret this phenomenon ,their interpretation as whole focus on one kind of neglected composition .This is what isn't allowed to compose for vocal reasons which is represented in the produces heaviness in the proximity of voice articulation .Still there are a number of roots which are neglected ,empty and prevents their vocal composition .That is their sounds are not dissonant as the word (laja'a)as there is no vocal obstruction which prevents the coalition of their sounds .They are articulated separately . The sound of aljeem, (ج) ala'ein, (ع) were used with two near sounds of lam ل they are alnoon ن and alra ر. So why was it neglected?

The search in this phenomenon may help us to know the system of Arabic language in its vocal construction. It is cleared to ask that there are big possibilities in Arabic language which are still restored waiting for those who will clear them up and make use of them, especially in the age when a knowledge become renewable constantly .Many idioms are born

daily which can't be translated into Arabic .So why we didn't make use of the unused language possibilities in translating the idioms? Doesn't speech live long by usage and benefits by agreement on idioms to give certain meaning.

This study showed a number of matters:

- The emerge of the phenomenon of neglect in the Arabic Dictionary.
- The differences of neglect rate according the Arabic sounds (trilateral, quadrilateral and pentaliteral)
- What is mentioned in (Lissan AlArab) from the roots of the interference of dental sounds

Results

- The cause of the neglect of the majority of the language roots related to vocal reasons which are represented in the heaviness caused by the discord of sounds of the same root.
- The possible mathematical roots which are more than the needs of the Arabic speaker.
- The differences in the Arabic language according to the use and neglect .
- We can restore many of the roots which are neglected without the vocal cause and employing it in translating the scientific idioms into Arabic.

